جامعة الخليل

كليّة الدّراسات العليا

برنامج اللّغة العربيّة



التّوسّعُ بالقطْعِ فِي كتابِ سيبويهِ؛ مُقتضياتُهُ وأحكامُهُ

إعداد الطّالب

هيثم جميل ربّاع

إشراف الدّكتور

هاني البطّاط

قدّمَتْ هذهِ الرّسالَةُ استكمالاً لمُتطلباتِ الحصولِ علَى درجَةِ الماجستير في اللّغةِ العربيّةِ وآدابهَا

كليّة الدّراساتِ العليا

جامعة الخليل

٢٠١٤

نوقشت هذه الرّسالة يوم الاثنين بتاريخ ٢٠/١٠/٢٠١٤ م وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة		التّوقيـــــع
د. هاني البطّاط	مشرفًا ورئيسًا	2014 .11 .3 ....
د. مأمون مباركة	ممتحنًا خارجيًّا	....
د. يوسف عمرو	ممتحنًا داخليّـا	....

إهداء:

أهدي هذا البحثَ لوالدَيَّ الكريمَين، وأهديهِ لشهداءِ غزّةَ

شكرٌ وتقديرٌ :

الشّكرُ للهِ تعالَى علَى فضْلِهِ العظيمَ، كمَا أتقدَّمُ بالشّكْرِ الجزيلِ إلى الدّكتورِ هاني البطاط علَى ما أعْطَى وأفادَ، فلهُ خيرُ الجزاءِ؛ إذ أعطَى البحثَ حقَّهُ مِنَ العنايةِ والوقتِ. والشّكرُ والتّقديرُ للدكتور مأمُون مباركة والدّكتور يوسف عمرو على قَبُولِ مُناقشَةِ الرّسالَة.

المحتويات:

العنوان	الصّفحة

ملخّصُ الرّسالة:

تُقدِّمُ هذهِ الدِّراسَةُ منحًى مِنْ مَنَاحِي نُمُوِّ اللّغةِ العربيَّةِ الفصحَى؛ إذْ تؤَسِّسُ علَى السّائِرِ الدّائِعِ أنَّ قواعدَهَا جامِدَةٌ أصولاً تبُدُّهُ، إذ لو جاءَ مِثالٌ علَى هذا دحَضَهُ العشراتُ مِنْ أمثلَةِ التّفسُّحِ اللّغَوِيّ. وتأسيسًا علَى هذا فإنَّ الرِّسالة تُعنَى بالتَّوسّعِ بالقطعِ في أهمِّ كُتُبِ أصُولِ النَّحْوِ؛ هوَ كتابُ سيبويهِ. إذْ إنَّ في الخرُوجِ عنِ القواعدِ المعياريَّةِ دونَ الإخلالِ بأصُولِهَا أثرًا في تعدُّدِ الوجُوهِ اللّغويَّةِ؛ فالمرفوعُ قدْ يُقطَعُ لفظًا إلَى النَّصبِ، والمنصوبُ قدْ يُقطَعُ لفظًا إلَى الرَّفعِ، والمجرورُ قدْ يُقطَعُ لفظًا إلَى الرَّفعِ أوِ النَّصبِ، وثَمَّ مُسَوِّغاتٌ لِهذا التَّوسُّعِ؛ لهَا أهميَّةٌ في أنْ يُدْرِكَهَا الفصيحُ؛ لأنَّ لَهَا أثرًا فِي تبيانِ مواضِعِ وجُوبِ القطعِ أو جوازِهِ. وجاءَتْ هذهِ الدّراسَةُ في مقدّمَةٍ، وتمهيدٍ، وثلاثةِ فُصُولٍ، وخاتمةٍ؛ فأمَّا التّمهيدُ فقدْ جاءَ مُظهرًا جانِبًا مِنْ حياةِ العالمِ سيبويهِ ومُبيِّنًا مصطلحَيْ التَّوسّعِ والقطْعِ في اللّغةِ، وقدْ جاءَ الفصلُ الأوَّلُ مُوضِّحًا التّوسُّعَ بالقطعِ فِي بابِ المرفوعاتِ والمنصُوبَاتِ فِي الكتابِ، إذ قدْ يُقطَعُ المرفوعُ إلَى النَّصْبِ لمُسَوِّغٍ ما، كمَا أنَّ المنصُوبَ قدْ يُقطَعُ إلَى الرّفعِ؛ كالمصدَرِ والحالِ والاستثناءِ والمفعُولِ بهِ، وأمَّا الفصلُ الثّانِي فقدْ كَانَ فِي القطعِ فِي أبوابٍ متفرّقةٍ مِنَ الكتابِ، وكانَ الجزءَ الأكبرَ فِي البحثِ، إذ شَمَلَ القطعَ فِي التّوابِعِ والقطعَ عَنِ الجوابِ والاستئناف ب(أم) المنقطعة، كمَا أتَى الفصلُ الثالِثُ ليُبَيِّنَ أصولَ قواعدِ التَّوسّعِ بالقطعِ في الكتابِ مْنْ سماعٍ وقياسٍ واستصحابٍ للحالِ وإجماعٍ، وما لَهَا مِنْ أهميَّةٍ في تأصيلِ هذهِ القواعدِ؛ لتكُونَ أسَاسًا فِي عَدَمِ الإخلالِ بالقواعِدِ المعياريَّةِ المُجْمَعِ عليهَا.

* المقدِّمَة :

الحمْدُ للهِ ربَّ العالمينَ ، والصّلاةُ والسّلامُ عَلَى نَبِيِّهِ محمَّدٍ الصّادقَ الأمينَ. أمَّا بعدُ : فإنَّ كتابَ سيبويهِ يُعَدُّ ذُخْرًا للمكتبةِ العربيَّةِ؛ فهوَ كَنْزٌ ثمِينٌ فِي علُومِ اللغةِ، خاصَّةً النَّحْوَ، إذ إنَّنِي أرَى أنَّهُ لَوِ استغنيْنَا عَنْ أكثرِ الكُتُبِ النَّحويّةِ بهِ لأغْنَانَا عَنْهَا، فلِصاحبِهِ الفضلُ فِي براعَةِ الأسلوبِ الرّاقِي، حيثُ القواعدَ يُؤَصِّلُهَا بنظرٍ فَذٍّ لهُ القدْرَةُ عَلَى إقناعِ المُتعلّمِ، فَهَا هُمُ العلماءُ يَشهدُونَ بشهاداتٍ تُفْصِحُ عَنْ براعةِ هذا العالمِ، فهذا المبرِّدُ يَرَى كتابَ سيبويهِ البحرَ المائِجَ الذي لا يخوضُهُ إلاَّ ذُو الهمَّةِ العاليَةِ (١)، وذاكَ الأخفشُ يقولُ: "كانَ سيبويه إذا وضعَ شيئا من كتابه عرضه عليّ وهو يرى أني أعلم منه - وكان أعلَم مني – وأنا اليوم أعلم منه " (٢).

أمَّا التَّوسُّعُ فِي الكلامِ فهوَ أكثرُ مِنْ أنْ يُحصَى؛ هذا ما قرَّرَهُ سيبويهِ وابنُ السّرَّاجِ(٣)، فهُوَ يُغْنِي اللّغةَ بتوسُّعِهِ على قواعِدِهَا، وهوَ ليسَ بأمرٍ فوضَويٍّ فيهَا؛ بل إنَّ لهُ موانعَ تضعُ الحدَّ للمتكلّمِ العربيّ، فلا يتجاوزُ تلكَ القواعدَ؛ كالإجحافِ والالباسِ ...، فمِنَ التَّوسُّعِ قولُهُ تعالى: ﴿**وسْئَلِ القريةَ التي كنّا فيها والعيرَ**﴾ (٤)؛ أرادَ أهلَ القريةِ، ومِنَ التَّوسّعِ القطعُ في الكلامِ لعلّةٍ ما؛ كالبيانِ في قولِكَ: "مررتُ بالأغنامِ البُهمُ". والقطعُ في الكلامِ ليسَ بأمرٍ عبَثِيّ؛ بلْ لهُ ضوابطُ توجبُهُ أوْ تُجيزُهُ. وتأسيسًا على هذا فإنَّ أهميَّةَ البحثِ تكمُنُ فِي إظهارِ قواعدِ التَّوَسُّعِ بالقطعِ في الكتابِ، وتبيينِ الأصولِ التي رَكَنَ إليهَا سيبويهِ في تأصيلِهِ لهَا، كمَا يظهرُ آراءَ العلماءِ الآخرينَ فيهَا. ولا غِنَى لِلفصِيحِ عَنْ قواعِدِ التَّوسُّعِ بالقطعِ فِي الكتابِ لعدمِ استطاعتهِ تجاوزَهَا فِي بعضِ المواضِعِ،

---

(١) ينظر: القفطي، جمال الدّين، **إنباه الرّواة**، ٣٤٨/٢

(٢) **نفسه**، ٢/ ٣٥٠

(٣) ينظر : سيبويه ،**الكتاب** ٢١٤/١ ، ٢١٥ ،وابن السّراج ، محمّد بن سَهل، **الأصول في النحو** ،٢/ ٢٥٥

(٤) يوسف ٨٢

ولأهميَّتِهَا فِي تعدُّدِ الوجوهِ اللّغويَّةِ التي تدفَعُ المللَ عَن المتلقي، إذِ التزمَ بمعياريَّةِ اللّغةِ. ومِنْ أهمِّ دوافعِ كتابَةِ البحثِ أنَّ التَّوسُّعَ بالقطعِ يُشكّلُ مادّةً كبيرَةً في الكتابِ لا غِنَى للباحثِ عَنْ قواعِدِهِ، وأنَّ القطعَ في الكلامِ أكثرُ مِنْ أنْ يُحصَى، كمَا أنَّهُ ليسَ لكَ الخيارُ في أنْ تقطعَ متَى شِئتَ، إذ للقطعِ قواعدُ تُوجِبُهُ أوْ تُجِيزُهُ، وليسَ القطعُ كمَا يُظَنُّ بأنَّهُ مُختَصٌّ بالصّفات؛ بل إنَّهُ يكادُ يَشْمُلُ أكثرَ الأبوابِ النَّحْويَّةِ.

وأمَّا أبرزُ المشكلاتِ التي واجهتُهَا فهُوَ عدمُ التَّمَكُّنِ مِنَ الحصُولِ علَى بعضِ المصادرِ والمراجعِ. ولا توجَدُ دراسَةٌ عَن التّوسّع بالقطع في كتابِ سيبويهِ بتاتًا، ومِنْ أهمّ الدّراساتِ التي لها صلة بالبحثِ الأصول لابن السّرّاج والخصائص لابن جنّيّ والتّفسّح في اللّغة لابن سفيان النّحْويّ والتّوسّعُ في كتابِ سيبويهِ لعادل العبيدِي .

وقدِ اتّبعْتُ في هذهِ الرّسالَةِ المنهجَ الوصْفيَّ، حيثُ إنّي عَمَدْتُ إلَى تبيينِ القواعِدِ ومِنْ ثَمَّ إتباعُهَا الشّرحَ والتّفصيلَ والمقارنَةَ بينَ آراءِ العلماءِ. وجاءَتْ هذهِ الدّراسَةُ في مقدّمةٍ، وتمهيدٍ، وثلاثةِ فُصُولٍ، وخاتمةٍ، وقدْ كانَ التّمْهيدُ مُتَضَمِّنًا نبذةً عَنْ حياةِ العالمِ الكبيرِ سيبويهِ، وتوضيحًا لمفهومَيْ التّوسُّع والقطع فِي اللّغةِ، وجاءَ الفصلُ الأوّلُ بعنوان: "القطعُ في بابِ المرفوعاتِ والمَنْصُوباتِ فِي الكتابِ "، وقدْ تفرَّعَ إلَى القطع فِي المبتدَأ، والقطع علَى الحكايةِ؛ إذ إنَّ المبتدأ قدْ يُقطَعُ إلَى النَّصبِ، كما أنَّ المبتدأ أوِ الخبرَ قدْ يقطَعُ لفظًا لمُسوّغِ الحكايةِ، وكذلكَ شَمَلَ قطْعَ المنصُوبَاتِ كالتّوسّع بالقطْع فِي المصادرِ والحالِ والاستثناءِ المنقطِعِ والمفعولِ بهِ، فكلٌّ منْهَا يُقطَعُ لفظًا لعلّةٍ ما، وقدْ ينتقِلُ بهذا القطع مِنْ بابِ الفضلةِ إلَى بابِ العُمدَةِ. والفَصْلُ الثّانِي أتَى بعنوان: "القطعُ فِي أبوابٍ متفرّقة مِنَ الكتابِ "، إذ تفرَّعَ إلَى القطعِ فِي بابِ التَّوابع، والقطع عَن الجوابِ، والاستئنافِ بـ (أم) المنقطعة، وقدِ احتلَّ القطعُ فِي بابِ التّوابعِ الجزْءَ الأكبرَ فِي البحثِ، فقدْ ظهرَتْ فرُوعٌ فِي القطع فِي بابِ النَّعتِ؛ كالقطع فِي النَّعتِ التّفصِيلِيّ، والنّعتِ الشّمولِيّ، وفِي نُعُوتِ الاسمِ المُفرَدِ، والقطع فِي الصّفَةِ

لعلّة الاسميّة والمجاورة، وقدْ تفرَّعَ القطعُ فِي حروفِ العطفِ إلى القطع بالحمل على الموضع أو المعنَى، والقطع في الأسماءِ، والقطع فِي الأفعالِ المنصوبةِ أو المجزومَةِ. وأمَّا الفصلُ الثالثُ فقدْ جاءَ بعنوان: " القطعُ عندَ سيبويهِ أصولُهُ وأحكامُهُ "، إذْ فصَّلْتُ فيهِ الحديثَ عَنْ مَوضُوعَاتِ الأصُولِ؛ كالسّماعِ، والقياسِ، والإجماعِ، واستصحابِ الحالِ، وقدْ كانَ لِلسّماعُ أثرٌ فِي تأصِيلِ قواعدِ القطعِ؛ كالسّماعِ مِنَ القرآنِ الكريمِ، والشّعرِ، واللّهجات العربيّة. ومِنْ أهمّ المصادرِ والمراجعِ التِي رَكَنَ إليهَا البحثُ كتابُ سيبويهِ، وارتشاف الضَّرَبِ لأبي حيّانَ، وهمع الهوامع على شرح جمع الجوامع للسّيوطي.

والله ولِيُّ التَّوفيق

التّمهيد

أوّلاً: سيبويهِ؛ حياتُهُ

ثانيًا: التّوسّعُ والقطعُ في اللّغة

- التّوسّع في اللّغة
- القطعُ في اللّغة

أوّلاً: سيبويهِ؛ حياتُهُ:

هو عمرو بنُ عثمانَ بن ِ قنْبر، وهو َ من مَوالِي بني الحارث ِ بن كعبٍ، يُعزَى نسبُهُ لأهل ِ فارس، ومولِدُهُ بقريةِ البيضاء ِ إحدَى قُرَى شيرازَ، ومِنْ ثَمَّ انتقلَ وهوَ شابٌّ صغيرٌ إلى البصرة ِ التي تُعَدُّ في ذاكَ الزمن ِ دارَ النَّحْوِ(١).

أمَّا سنة وفاتِهِ فقد قالَ فيهَا المَرْزُبَانِيّ (٢): " مَاتَ بِشِيرَازَ سَنَةَ ثمانِينَ وَمِائَةٍ" (٣). وأمَّا كُنيَتُهُ فأبو بشرٍ وأبو الحُسَين، ويُقالُ أبو عُثمانَ، وأثبتُهَا الأولى، وسيبويهِ لَقَبٌ ومعناهُ رائحةُ التُّفاحِ، وقدْ قيلَ: إنَّ أمَّهُ هيَ مَنْ كانَتْ تُرَقِّصُهُ بهِ في طُفولَتِهِ، وتلكَ التَّسمِيَةُ – عندَ ابن خالويهِ – تعني أنَّهُ مَنْ يَلقَهُ يَشتَمَّ رائحَةَ الطِّيب ِ منهُ؛ فـ "سي ": ثلاثونَ، و" بَوَىْ": الرّائحة، فكأنَّهُ رأى ثلاثينَ رائحةَ طيبٍ(٤).

ونأيًا عنْ ذلكَ، فإنَّ سيبويه ِ يُعَدُّ مِنَ النّحارير في علم ِ النَّحْو؛ فقدْ تشبَّعَ مِنْ ينابيع العربيّةِ الصّافيةِ

---

(١) ينظر: اللّغويّ، أبو الطّيّب، **مراتب النّحويّين**،٧٣، والسّيرافِي، **أخبار النّحويّين البصريّين**، ٣٧، وضيف، شوقي، المدارس النّحويّة، ٥٧

(٢) هو أبو عبيد الله بن عمران بن موسى بن سعيد بن عبد الله ،أصله من خراسان ،ولد في جمادى الآخرة سنة سبع وتسعين ومائتين، راوية صادق اللهجة ، كثير السماع ،ومن كتبه ؛ الكتاب المونق في أخبار الشعراء المشهورين من الجاهليين ، و المستنير ، والمفيد، والموشح ، والشعر ، والمقتبس ،والمرشد... ، توفي سنةَ أربع وثمانين وثلاثمائة ، ينظر : ابن النديم ،**الفهرست**، ١/ ١٤٦

(٣) الحموي ، ياقوت ، **معجم الأدباء** ، ١١٥/١٦

(٤) ينظر: اللّغويّ، أبو الطّيّب، **مراتب النّحويّين**،٧٣، والسّيرافِي، **أخبار النّحويّين البصريّين**، ٣٧ ، والحموي، ياقوت ، **معجم الأدباء**، ١١٥/١٦

أجمعَ، والمُتَبَصِّرُ في الكتابِ تنظيرًا وتطبيقًا يُلفِي ذِهنًا فذًّا مُوَجِّهًا ما قيلَ بأسلوبٍ راقٍ ليسَ بمُتَأتٍّ للعاميَّةِ تَمَلُّكُهُ، وتعزيزًا لِمَا قيلَ يدلِي العلماءُ بشهاداتٍ حقَّةٍ تُظهرُ مكانةَ ذاكَ العالِمِ، خيرُ ذاكَ ما حدَّثَ بهِ أبو عُبيدة إذ قالَ: " لمَّا مَاتَ سِيبَوَيْهِ قِيلَ لِيُونُسَ ابْن حَبِيبٍ: إنَّ سِيبَوَيْهِ قدْ ألَّفَ كِتَابًا فِي ألْفِ وَرَقَةٍ مِنْ عِلْم الْخَلِيل. قَالَ يُونُسُ: وَمَتَى سَمِعَ سِيبَوَيْهِ هَذَا كُلَّهِ مِنَ الخَلِيل؟ جيئُوني بِكتَابِهِ، فَلَمَّا نَظَر فيه رَأى كُلَّ مَا حَكَى، فقال: يَجِبُ أنْ يَكُونَ هَذَا الرَّجُل قدْ صَدَق عَن الْخليلِ فِي جَمِيعِ مَا حَكَاهُ كَمَا صَدَقَ فِيما حَكاهُ عَنِّي" (١)، وقالَ أبو حاتم عَنْ أبي زيدٍ الأنصاريّ(٢): "كانَ سيبوَيهِ يأتي مجلسي وله ذؤابتان. فإذا سمعتهُ يقول: ((حدّثني مَنْ أثقُ بعربيّته)) فإنّما يريدني"(٣)، ورأيُ الأخفش بهِ يُستَشَفُّ مِنْ قولِهِ: " كان سيبويه إذا وضع شيئًا من كتابه عَرَضه عليَّ، وهو يرى أني أعلمُ منه - وكان أعلمَ مني - وأنا اليوم أعلم منه "(٤). فكلُّ هذا يُظْهرُ أنَّ سيبويهِ ثِقَةٌ، وأنَّهُ حاذِقٌ فِي علمِهِ.

---

(١) الحموي ، ياقوت ، **معجم الأدباء** ، ١٦/ ١١٧

(٢) أبو زيد: سعيد بن أوس ، وهو من رواة الحديث ،وكان ثقةً ،وكذلك حالهُ في رواية اللغة ، وكان من أهل العدل والتّشيّع ، وهو الذي قالَ :إذا قالَ سيبويه "حدّثني من أثق بعربيّته " فإنّما يريدُني . ينظر : اللّغويّ، أبو الطّيّب، **مراتب النّحويّين**،٥٥

(٣) اللّغويّ، أبو الطّيّب، **مراتب النّحويّين**، ٥٥

(٤) الزبيدي ، **طبقات النحويّينَ واللغويّينَ** ، ٦٧

ثانيًا: التّوسّعُ والقطعُ في اللّغة :

- التّوسّع في اللّغة:

يتّخذُ تَلَمُّسُنَا مُصْطَلَحَ التّوسُّعِ مَقولاتٍ مُتناثِرَةً في بُطُونِ كُتُبِ أصولِ النَّحْوِ، كلٌّ يَكادُ يُجمِعُ أنَّ التَّوسُّعَ يحتَكِمُ لِضروبٍ مِنَ شَجَاعَةِ اللّغةِ العربيَّةِ التي خلالَهَا يتلاعَبُ باللّغةِ، انفلاتًا وَتهَرُّبًا ممّا يَنْطوي تحتَهُ جُزئيّاتٌ تَتشاكَلُ وَفْقًا لِقاعِدَةٍ إذا خَرَجَتِ الجزئيّاتُ عنهَا شذّتْ، وتلكَ الصُّورُ - ما أروعَهَا صُوَرًا - مِنْ توسّعٍ، وتشبيهٍ، وتوكيدٍ ليسَتْ بأمرٍ فوضَويٍّ في اللُّغَةِ، فهذهِ الشّجاعَةُ ضرُورَةٌ مِنْ ضرُورَاتِ نموِّ اللّغةِ وعامِلٌ مِنْ عواملِ تطوُّرِهَا. فالتّوسّعُ لغةً ضِدُّ الضّيِّق. وإذ أشارَ ابنُ منظورٍ فِي لسانِ العربِ تحتَ مادّةِ(وَسِعَ)إلى أنَّ مِنْ أسماءِ اللهِ تعالَى الواسعَ، إذ كانَ رزقُهُ واسِعًا لِجميعِ خَلْقِهِ،" وسعت رحمته كلَّ شيءٍ" (١)، فالسّعة نقيضُ الضّيقِ،واتّسعَ كَوَسِعَ (٢)، وقالَ الجوهريُّ: "التَوْسِيع: خلاف التضييق ، تقول: وَسَّعْتُ الشيءَ فاتَّسَعَ واسْتَوْسَعَ؛ أي صارَ وَاسِعًا. وَتَوسَّعُوا في المجلس؛ أي تفسَّحوا" (٣)، و" الواو والسين والعين كلماتٌ خلافُ الضّيقِ والعُسْرِ"(٤).

أمَّا في الاصطلاحِ فإنَّ القُدَمَاءَ لَمْ يَضَعُوا حَدًّا لِتعريفِهِ، فتَرَكُوا البابَ مَفتوحًا علَى مِصْراعيهِ، فَهُمْ قدْ يذكرونَهُ في كُتُبِهِمْ إنْ تصريحًا وإنْ تلميحًا، وقدْ يسكتُونَ في كثيرٍ مِنَ الأحايينِ(٥)، ولَعَلَّ الباحثَ يدرِكُ أنَّ هذا لَمْ يَكُنْ تقصِيرًا مِنْهُمْ بِضعفٍ في الإلمامِ بتعريفٍ جامِعٍ لَهُ؛ بلْ إنَّهُمْ أدرَكُوا شمولَهُ وكثرَتَهُ في اللّغةِ، فرأيُ الخليلِ فيهِ أنَّ مِنْ شأنِ العربِ التّوَسُّعَ فِي كُلِّ شيءٍ(٦)، وابنُ السّراجِ وسيبويهِ يُقَرِّرَانِ أنَّ التّوسُّعَ أكثرُ مِنْ أنْ يُحاطَ بِهِ إحصاءً(٧).

---

(١) فيه إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ **ورحمتي وسعَتْ كلَّ شيءٍ**﴾ الأعراف ١٥٦

(٢)ينظر : ابن منظور ،**لسان العرب** ،مادّة (وسع)

(٣) **الصحاح** ، مادّة (وسع)

(٤) ابن فارس ، **مقاييس اللغة** ،مادّة (وسع)

(٥) ينظر : العبيدي ،عادل ، **التوسّع في كتاب سيبويه** ، ٩

(٦) ينظر: ابن أحمد ، الخليل ، **الجمل في النّحْو** ، ٥٠

(٧) ينظر : سيبويه ،**الكتاب** ،٢١٤/١ ، ٢١٥ ،وابن السّراج ، **الأصول في النحو** ،٢/ ٢٥٥

وقدْ ظهرَ هذا المصطلَحُ كثيرًا في كلامِ سيبويهِ وإنْ لمْ يُصرِّحْ بهِ، وهذا التَّوسُّعُ ليسَ مُقتَصِرًا على التّركيبِ النّحْوِيّ؛ بل إنَّهُ يَشمَلُ الجانبَ الصّوتِيّ والصّرفيّ والبلاغِيّ. فمِنَ التّوسّعِ في الكتابِ قولُ سيبويهِ في بابِ الاستثناءِ " وأمّا بنو تميم فيقولون: " لا أحدَ فيها إلاّ حمارٌ، أرادوا ليس فيها إلاّ حمارٌ، ولكنَّه ذكر أحدًا توكيدا لأنْ يُعْلم أنْ ليس فيها آدمِيٌّ، ثم أبدلَ فكأنه قال: "ليس فيها إلاّ حمارٌ .وإن شئت جعلته إنسانها"(١)؛ فهذا مِنْ بابِ التّوسّع؛ لأنَّ الأصلَ ههُنَا أنْ يكونَ المستَثْنَى مِنْ جنسِ المُستثنَى منهُ، إلاّ أنَّهُ انقطعَ عَنهُ فانتصبَ، لذلكَ بنُو تميمَ يبدلونَهُ ممّا قبلَهُ توسُّعًا ومَجازًا، هذا إذا أرادُوا الحمارَ إنسانَ الدَّار، وهو قطعٌ إعرابِيّ. ومثلُ ذلكَ في القلبِ قولُهُ " وأمَّا قوله : أَدْخِلَ فُوهُ الحَجَرَ، فهذا جرى على سَعة الكلام، والجيّدُ أدخل فاه الحجرُ"(٢)، فهذا مِنْ سَعَةِ الكلامِ؛ لأنَّ أصلَ الكلامِ دخولُ الحجرِ في فمِ الشّخصِ، إلاّ أنَّهُ هُنَا جعلَ الفمَ هوَ الذي يدخُلُ في الحجرِ. ورَأيُ ابنِ جِنِّيٍّ في ذلكَ أنَّ التَّوسُّعَ ضربٌ مِنْ ضُرُوبِ المجازِ في اللّغةِ؛ فالحقيقة عندَهُ : "ما أقرَّ في الاستعمالِ على أصلِ وضعه في اللّغة " والمجازُ :" ما كانَ ضِدَّ ذلكَ " وهوَ مِنْ أبوابِ الشّجاعةِ في اللّغةِ؛ كالحذف والزيادة، والتّقديم والتّأخير، والحمل على المَعْنَى والتّحريف"(٣)، ثُمَّ قالَ: " وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة وهي: الاتّساع، والتوكيد، والتشبيه، فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتَّة " (٤)؛ فهوَ يَضْرِبُ مثلاً لذلك قولهُ تعالى: ﴿ **وسئلِ القريةَ التي كنّا فيها والعيرَ** ﴾(٥)؛ فسؤالُ القريةِ توسّعٌ؛ لأنَّهُ غيرُ مألوف، والتّشبيهُ أنَّ القريةَ ممّا يَصِحُّ سؤالُهُ، والتّوكيدُ سؤالُهُ لِمَنْ لا يَعْقِلُ، فالتّوسُّعُ مُنْتَشِرٌ في جميعِ أجناسِ العربيّةِ (٦)؛ لأنَّ الأصلَ أنْ لا يُسألَ

---

(١) **الكتاب** ، ٣١٩/٢

(٢) **الكتاب** ، ١٨١/١

(٣)ينظر : **الخصائص** ، ٢/ ٤٤٢ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧

(٤) **نفسه** ،٢/ ٤٤٢

(٥) يوسف ٨٢

(٦) ينظر : **الخصائص** ، ٤٤٧/٢

الجمادُ؛ لأنَّهُ لا يَعْقِلُ، والآيَةُ مَحمُولَةٌ علَى التَّوَسُّعِ؛ لأنّهُ أرادَ "أهلَ القريَةِ" . وأمّا التّوكيدُ فكأنَّ الجمادَ لوْ سُئِلَ لأجابَ كمَا قالُوا. ومن ذلكَ نستخلِصُ أنَّ الاتّساعَ هوَ الخروجُ عمَّا هوَ مَألوفٌ مِنَ الاستعمالِ. ففي التّوسّعِ ترَى للجُملَةِ والكلمَةِ وجوهًا مُتعدّدةً. وتشقيقُ الكلامِ والتّلاعُبُ باللّغةِ هوَ مِنْ أبوابِ شجاعَةِ العربيّة، فبالتَّوسُّعِ تتجدّدُ اللّغةُ وتظلُّ في دوامِ النّموِ والتّطوّرِ. والخروجُ عَنِ المألوفِ لا يعنِي أنَّهُ الخروجُ الكُلّيُّ عَنِ القواعِدِ المُطّرِدَةِ؛ بلْ هوَ الخروجُ عَنِ الأصل معَ صِحَّةِ القاعِدَةِ (١)؛ فتقولُ: "سالَ ماءُ الوادِي"، بذكرِ الموصوفِ وسالَ الوادي" بحذفِهِ. وقدْ عرَّفَ التّوسُّعَ ابنُ رَشيقِ بقولِهِ "وذلكَ أن يقول الشاعر بيتًا يتسع فيه التأويل فيأتي كلّ واحد بمعنى، وإنّما يقع ذلك لاحتمال اللفظ وقوته واتساع المعنى "(٢)؛ فهو يُريدُ في هذا كثرَةَ التّأويلاتِ التي يحتَمِلُهَا اللفظُ. وظهرَ التّوسُّعُ عندَ المُحدَثينَ بمُصطلَحاتٍ جديدةٍ كالانزياحِ والانحرافِ والعدولِ، كلُّهَا تعنِي الخروجَ عَنِ المألوفِ مِنَ القواعِدِ وخرق القواعِدِ المعياريّةِ(٣)، ولعلَّ الأفضلَ أنْ نتجنّبَ مصطلحَ الانحرافِ لمدلولِهِ السّلبيّ، وأنْ نستبدِلَ بهِ مُصْطَلَحَ الانزياح، " ويبدو أنّ اشتراك كثير من الباحثين في هذه التسمية؛ أي الانزياح لم يكن إلاّ شكلاً من أشكال التخلص من مصطلح الانحراف، لما لهذه الكلمة من ظلال سلبية ووقع غير مريح " (٤). وهناكَ مُسَوِّغَاتٌ للتّوَسُّعِ في الكلام؛ منهَا الإيجازُ والاختصارُ، والحذفُ والتّعبيرُ عَن الكلامِ الكثيرِ بكلامٍ قليلٍ، فمِنَ الحذفِ في كلامِ العربِ قولُ سيبويهِ: "أكلت أرضَ كذا وكذا وأكلتُ بلدةَ كذا وكذا؛ إنما أراد أصاب من خيرها وأكلَ من ذلك وشرب. وهذا الكلام كثير"(٥)، ومِنَ الإيجازِ قولُهُ "ومثله في الاتّساع قولُه عزّ وجلّ:

---

(١) ينظر:عايد ،شكري ، **اللغة والإبداع**،٨٦ ،نقلا عن كتاب **الانزياح** للدكتور أحمد محمد ويس ،١٢٦

(٢) العمدة ،٩٣/٢

(٣) ينظر: ربابعة ،موسى، **الأسلوبية ؛مفاهيمها وتجلياتها**، ٤٥، ٤٦ ، وويس ،أحمد محمّد ، **الانزياح من منظور الدراسات الأسلوبيّة** ، ٣٤ - ٤٨

(٤) ربابعة ،موسى، **الأسلوبية ؛مفاهيمها وتجلياتها**، ٤٤

(٥) **الكتاب**، ٢١٤/١

﴿وَمَثَلُ الذينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الّذي ينعِقُ بِمَا لا يَسمَعُ إلاَّ دُعاءً ونِداءً﴾(١)، فلم يُشبَّهوا بما يَنْعِق، وإنَّما شُبِّهوا بالمنعوق به. وإنَّما المعنى: مَثَلُكم ومَثَلُ الذين كفرُوا كمثل الناعقِ والمنعوقِ به الذي لا يَسمع. ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطَب بالمعنى"(٢)؛ فهوَ في المثالِ الأوَّلِ أرادَ الحذفَ؛ أي: أكلتُ منْ أرض فلانٍ ،وفي المثالِ الثّاني أرادَ اختصارَ الكلامِ لعلمِ المُخاطَبِ؛ لأنَّهُ يعلمُ أنَّ اللهَ لا يريدُ أنْ يُشبّهَ الكفارَ بما ينعِق، إذ لو كانَ هذا لاضطربَ المعنَى، وإنَّما أرادَ تعالَى تشبيهَ مثلِ المؤمنينَ والكافرينَ بمثلِ النَّاعقِ والمنعوق بهِ. ولا يوجَدُ لغةٌ أوسعَ تصَرْفًا منَ اللغةِ العربيّةِ " فاللغاتُ في الأمم مختلفات، وبعضُها أوسعُ في التصرّف من بعضٍ، ولا تُعْلَم لغة أوسع تفسَحاً وأدقّ تصرفًا من العربية، ولا أغمضُ مَسلكاً ولا أخصرُ إيجازًا، ولا أقدحُ للأذهان إفهامًا "(٣).

ومِنْ مُسَوِّغَاتِ التّوسُّعِ فِي الكلامِ كذلكَ كثرةُ الاستعمالِ، فقدْ وردَ كثيرًا في كُتُبِ النّحاةِ واللّغويّينَ، ومنهَا كتابُ سيبويهِ الذي ظهرَتْ فيهِ هذهِ العلّةُ بشكلٍ صريحٍ، فمنْ ذلكَ قولُهُ: " وإنّما أضمرُوا ما كان يقَع مُظهَرًا استخفافًا، ولأن المخاطَب يعلم ما يعني، فجرى بمنزلة المثل، كما تقول: لا عليكَ، وقد عَرَفَ المخاطَبُ ما تعني، أنّه لا بأسَ عليك، ولا ضَرَّ عليك، ولكنَّه حُذِف لكثرة هذا في كلامهم"(٤). ولا يكون هذا في غير "عليك". فالعربُ تحبُّ التّخفيفَ في كلامِهَا، ولا تُحِبُّ الثّقَلَ، فالتّوسّعُ بالإيجازِ بالحذفِ يصلُحُ لإنجازِ رسالةٍ كاملةٍ في الكتابِ، فهذا يدلُّ علَى شموليّةِ بابِ التّوسّع في الكلامِ العربيّ، وسنرَى فيمَا يُستقبلَ التّوسّعَ في مجالِ القطعِ خلالَ تعدّدِ الوجوهِ النّحويّةِ والإيجازِ والاختصارِ والزّيادةِ والحملِ على المعنَى والانتقال مِنْ أسلوبٍ لآخرَ في الكلامِ وقضايا نقديّة وبلاغيّة أُخَر.

---

(١) البقرة ١٧١

(٢) **الكتاب** ، ٢١٢/١

(٣) ابن سفيان النّحوي، أبو الحسين عبد الله بن محمد، **التفسّح في اللغة** ، ٢٢

(٤) **الكتاب** ، ٢٢٤/١

- القطع في اللّغة:

القطع لغة هو"إبانة بعض أجزاء الشيءِ من بعضٍ فصلاً، قطعه قطعًا وقطيعة وقطوعًا، والقطع مصدر قطعت الحبل قطعًا فانقطع"(١). وأمَّا في الاصطلاحِ فإنَّنا نُلفِي أنَّ العلماءَ القدماءَ والمُحدثينَ يُرَكِّزُونَ في تعريفِهِ على قطعِ التّوابعِ والاستئنافِ، فرأيُ سيبويهِ في مُخالفةِ النَّعتِ المَنعوتَ مِنْ حيثُ التّعريفُ والتّنكيرُ؛ أنَّهُ إذا تَمَّتِ المخالَفَةُ وجبَ القطعُ(٢)، والقطعُ عندهُ -حسبَ ما تبيّنَ لِي- أنّهُ قطعُ الكلامِ الآخرِ عَنِ الأوّلِ لداعٍ ما؛ كالابتداءِ، أو الاعتمادِ على العواملِ في النّعتِ، أوِ الحملِ على المعنَى، أو المدح، أوِ الذّمّ أو التّرحّمِ، أوِ الجّوارِ ... ، ومنهُ أنْ تقولَ ": "أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ": لم يرد أن يكرّره ولا يعرِّفَك شيئًا تُنْكِرُه، ولكنه شتمه بذلك. وبلغنا أنّ بعضهم قرأ هذا الحرفَ نصبًا: ﴿**وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ**﴾(٣) لم يَجعل الحمَّالةَ خبرًا للمرأة، ولكنّه كأنه قال: "أذكُرُ حمّالةَ الحطب"، شَتْمًا لها، وإن كان فعلا لا يُستعمل إظهارُه"(٤)؛فوجهُ الكلامِ رفعُ الحمّالةِ؛ لأنَّهَا صِفةٌ، إلاَّ أنَّهُ عدلَ عنْ هذا إلى القطعِ حملاً على معنَى الشّتمِ. ومثلُ ذلكَ قولُهُ:" وتقول في هذا الباب: "هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو"، إذا أشركتَ بين الآخِرِ والأوّل في الجارّ؛ لأنه ليس في العربيّة شيءٌ يَعْمَلُ في حرف فيَمتنع أن يُشْرَكَ بينه وبين مثلِه. وإن شئت نصبت على المعنى وتُضْمِرُ له ناصبًا، فتقولُ: "هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا"، كأنّه قال: " ويَضْرِبُ عمرًا، أو ضاربٌ عمرًا" "(٥)، فهنَا ظهرَ القطعُ اللّفظِيّ؛ لأنَّهُ لمْ يحمِلْ إعرابَ الكلامِ علَى أوَّلِهِ؛ بلْ اتّسعَ بحذفِ الفعل لعلمِ المخاطبِ بهِ؛ إذ إنَّ الكلامَ الأوَّلَ دالٌّ عليهِ، كأنَّهُ قالَ: "ويضربُ عمرًا".

---

(١) ابن منظور ، **لسان العرب** ، مادّة (قطع)

(٢) ينظر: **الكتاب** ، ٥٤/٢، وينظر: أبو حيَّان ،**ارتشاف الضرب** ، ١٩٠٨/٤

(٣) المسد ٤

(٤) **الكتاب** ، ٧٠/٢ ؛ وأرادَ بالخبرِ الحالَ ،كما في مصطلحات أخرى أرادَ بالصّفةِ التّوكيدَ وبالعطفِ الشّركةَ .

(٥) **نفسه** ، ١٦٩/١

ويذكرُ الخليلُ أنَّهُ القطعُ عنِ الألفِ واللّام؛ كقولِكَ: "هذا الرّجلُ واقفًا"(١)؛ فأصلُ الكلامِ عندَهُ "هذا الرّجلُ الواقفُ"، فلمَّا أسقطَ الألفَ واللّامَ قطعَ إلَى النَّصبِ. ويُبيِّنُ الفرّاءُ المعنَى الأصليَّ لِلقطْعِ بقولِهِ : "وإذا نويت الاستئناف رفعته وقطعته ممّا قبله .وهذه محض القطع الذي تسمعه من النحويين"(٢)؛ أرادَ أنَّكَ تستأنِفُ بكلامٍ جديدٍ علَى الابتداء، فلو قالَ رجلٌ "قد قامَ عبدُ اللهِ " فقلتَ لهُ "حقًا" فإنَّكَ ههُنَا وصلْتَ، وإذا رفعتَ قطعتَهُ علَى الاستئنافِ، "حقٌ"؛ أي "ذاكَ حقٌ". وهوَ كذلكَ أنْ يُصْرَفَ التّابعُ عَنْ مَتبوعِهِ في الإعرابِ، وهوَ واقِعٌ في البدل، والعطف، والنّعت، والتّوكيد، وهوَ يعني أنْ يكونَ التّابعُ خبرًا لمبتدأ محذوفٍ أو مفعولاً بهِ لفعلٍ مَحذوفٍ، وغرضُهُ؛ المدح، أو الذمّ، أو التّرحّم(٣)؛ فتقولُ علَى هذا " مررتُ بزيدٍ الكريمَ أو الكريمُ "، إذا أردتَ الحملَ علَى المعنَى؛ أي: أمدحُ الكريمَ، أو علَى استئنافِ الجملةِ "هوَ الكريمُ"، ومنَ القطعِ في بابِ التّوكيدِ قولُكَ "مررتُ بالزّيدَينِ أنفسَهُمَا أو أنفسُهُمَا "؛ أردتَ "أعني أنفسَهما" أو "هما صاحباي أنفسُهُما"(٤). ومنَ القطعِ في بابِ العطفِ قولُكَ: "ما زيدٌ قائِمًا ولا نائمٌ زيدٌ"؛ لمْ تحمِلِ الكلامَ علَى أوَّلِهِ فتعطِفَ علَى خبرِ "مَا". والقطعُ في بابِ الصّفةِ يكادُ ينحصرُ في توجيهِ الأذهانِ إلى النّعتِ المنقطعِ؛ لإظهارِ أهميّةٍ فيهِ تستدعِي الانتباه، خاصّةً إذا تعدّدَتِ النّعوتُ وطالَتِ الجملةُ(٥)، فكأنّ القطعَ أساسُهُ مُسَوِّغٌ صوتِيّ؛ لأنَّكَ عندمَا تقولُ "مررتُ بزيدٍ المسكينَ" تظهرُ نغمةُ التّرَحُّمِ التي تجذبُ انتباهَ المخاطَبِ. وقدْ يأتي لأغراضٍ أخرَى كالتّخصيصِ والإيضاحِ، وهذا يجوزُ فيهِ ذكرُ العاملِ المحذوفِ بخلافِ النّعتِ المقطوعِ إلى المدحِ، أوِ الذّمّ، أو الترحّم(٦)، فتقويَةُ التّخصيصِ تكونُ بقطعِ النّعتِ النّكرَةِ؛ كقولِكَ "مررتُ على

---

(١) ينظر : **الجمل في النحو** ، ٣٨

(٢) الفرّاء ، **معاني القرآن** ، ٣٤٦/٢

(٣) ينظر : بديع،إميل، وعاصي، ميشال ،**المعجم المفصّل في اللغة والأدب والنحو** ، ٢/ ١٢٥٦

(٤) ينظر سيبويه، **الكتاب**، ٦٠/٢، وهذا رأيُ الخليلِ بن أحمدَ عندمَا سألَهُ سيبويهِ عنْ تلكَ المسألةِ .

(٥) ينظر: حَسَن، عبّاس، **النحو الوافي** ، ٤٨٧/٣

(٦) ينظر: **نفسه**، الصفحة نفسها

رجلٍ في أرضِهِ حرّاثًا"؛ أي: أخصّ حرّاثًا، ولوْ أظهرتَ العاملَ لجازَ. والإيضاح يكونُ في المعرفةِ؛ كقولِكَ "مررتِ بالأغنامِ البهمُ "؛ أي: هي البهمُ. أمّا إذا قلتَ "مررتُ بالرّجلِ الكريمُ"، فهذا وجهُ الكلامِ وحدّهُ إذا قطعتَ، فلا يجوزُ ذِكْرُ العاملِ بتاتًا. وكلامَ سيبويهِ في بابِ القطعِ يُشيرُ إلى أنَّ جملةَ النّعتِ المقطوعِ على الاستئنافِ، يقولُ: " وإن شئت جعلتَه صفةً فجرى على الأوَّل، وإن شئت قطعتَه فابتَدأتَه. وذلك قولك: "الحمدُ لله الحَميدَ هو"، و" الحمدُ للهِ أهلَ الحمد"، و" الملكُ لله أهْلَ الملكِ". ولو ابتدأتَه فرفعتَه كان حسنًا"(١)؛ أرادَ القطعَ على استئنافِ الكلامِ. وجملةُ النّعتِ المقطوعِ يُحكَمُ عليهَا بالاستئنافِ؛ لأنَّهَا جُملةٌ مُستَقِلَّة، وثمَّ علماءُ يرَوْنَ أنَّهَا على حسبِ المقامِ(٢)؛ أي: إذا كانَتْ بعدَ معرفةٍ فعلى الحالِ، وإذا كانَتْ بعدَ نَكِرَةٍ فتكونُ حينَئِذٍ على الصّفةِ، وإنْ أتتْ بعدَ نكِرَةٍ مُختَصّةٍ، كأنْ تقولَ "مررتُ برجلٍ كريمٍ ذا مالٍ"فعلى الحاليّةِ أو الصّفةِ. فعبَّاس حسن يرَى أنَّهَا على الاستئنافِ أحسَنُ؛ لأنَّكَ عندمَا تقطعُ النّعتَ لغرضٍ بلاغِيّ؛ كالمدحِ، أو الذّمّ، أو التّرحّمِ تصبحُ الجملةُ المقطوعَةُ إنْشَاءً غيْرَ طلبيّ، وجملةُ الإنشاءِ لا تقعُ صفةً إلاّ بالتّأويلِ، ولا تقعُ حالاً(٣).

إذنْ يكادُ يُجمِعُ أغلبيّةُ العُلَماءِ على أنَّ القطعَ هوَ الانصرافُ من حالةٍ إلى أخرَى. وبعضُ العُلَماءِ ينسِبُ تلكَ الظّاهرةَ للنّاحيَةِ الصّوتيّةِ وللنّاحيَةِ البلاغيّة، فمِنهُمْ مَنْ يَرَى أنَّ القطعَ لا يكفِي فيهِ مُجَرَّدُ المُخالَفَةِ الإعرابيّةِ؛ بل لا بُدَّ مِنْ أنْ يُصاحبَهُ شيءٌ مِنْ حركاتِ المُتكلّمِ وأوضاعِهِ، فلو قلتَ:"مررتُ بزيدٍ الكريمَ" وقفتَ هُنَيْهَةً بعدَ القطعِ ومِنْ ثَمَّ تقولُ: "الكريمَ" منصوبًا على أمدحُ، فلا بُدَّ مِنْ نغمَةٍ تُظهَرُ عندَ القطعِ على حَسَبِ المَقامِ؛ كالمدح، أو الذمِّ، أو التّرحُّمِ تُزَادُ عليْهَا حركاتُ

---

(١) **الكتاب**،٦٢/٢

(٢)ينظر :حسن ، عباس، **النحو الوافي**، ٤٩٢/٣

(٣) ينظر: **نفسه**، الصفحة نفسها

الجسدِ حسبَ المعنَى، إذ يُمكِنُ أنْ تجعلَ لفظَ "الكريم" مدحًا، أو ذمًّا، أو ترحُّمًا، وكلُّهُ راجعٌ لحركاتِ الجسدِ التي تقتَرِنُ بالتَّنغيمِ(١)؛ ألا ترَى أنَّكَ لو مرَرْتَ بزيدٍ، ومِنَ المعرُوفِ عنهُ أنَّهُ بخيلٌ، ومِنْ ثَمَّ سُئِلْتَ عنهُ، فأشرْتَ بيدِكَ معَ التَّنغيمِ فقلتَ: "لقدْ مرَرْتُ بزيدٍ الكريمَ" لكانَ ذمًّا لهُ.

ومنهُمْ مَنْ يَرَى أنَّ تغيُّرَ الحركةِ الإعرابيَّةِ تابعٌ لِتغيُّرِ المعنى، فشأنُ الحركةِ الإعرابيّةِ كشأنِ أيّ فونيم في الكلمة؛ لأنَّ لهُ أثرًا في الإبانةِ عمّا في نفسِ المُتَكَلِّمِ مِنْ مَعنًى، إذ قولُكَ: "الأسدُ" يفيدُ الخبرَ وقولُك: "الأسدَ" يفيدُ التّحذيرَ(٢).إذ يُبطِلُونَ نظريّةَ العاملِ. وكلامُهُم ما هوَ إلاّ حدسٌ وتخمينٌ، إذ كيف لهم أنْ يُنهُوا جُهدًا مُتراكِمًا هباءً منثورًا في لحظةٍ زمنيّةٍ دونَ أدلّةٍ مُقنِعَةٍ؛ لأنَّ الأمرَ واضِحٌ وضوحَ الشمسِ بأنَّ العاملَ هوَ المؤثِّرُ على المعمولِ، فعندما تدخلُ حرفَ الجرّ على اسمٍ تظهرُ حركةُ الكسرةِ على آخرهِ، وإذا أتى بعد الفعلِ فإمَّا أنْ يكونَ مرفوعًا وإمّا أنْ يكونَ منصوبًا، ولوْ كانَ كمَا يقولونَ فلماذا لم يأتِ المفعولُ مرفوعًا في أغلبِ الكلامِ العربيّ؟، بل ما أتى على ذلكَ عُدَّ شاذًّا، ولو لمْ يَكُنْ للعاملِ أهميّةٌ لاضطربَتِ اللّغةُ وما عُرفَ معنًى من معنًى فِي اللّغةِ الفصِيحَةِ، إذ لو قلتَ: "خافَ اللهَ زيدٌ" لمَا جازَ إلاَّ هذا؛ لأنَّكَ لوْ رفعْتَ لفظَ الجلالةِ لوقَعْتَ فِي لُبْسٍ، فاللّغةُ الفصيحَة تعتَمِدُ علَى الحركاتِ الإعرابيَّةِ اعتمَادًا كبيرًا، وأمَّا اللّغاتُ العاميَّةُ فقدْ يُترَكُ فيهَا الإعرَابُ ويُفهَمُ المعنَى؛ لعلَّهُ لاعتمادِهِمْ على الموقفِ حسبُ، ولا يُعطُونَ النَّاحيةَ الإعرابيَّةَ جُزْءًا مِنَ الأهميَّةِ. فجلُّ أبوابِ النَّحْوِ يركَنُ إلَى نظريّةِ العاملِ. فأنَا ضِدُّ هذا الكلامِ الذي يقولونَ بهِ، ولا بُدَّ لنحاةِ اليومِ مِنْ أنْ يُظهرُوا أهميّةَ نظريَّةِ العاملِ في تعلّمِ الفصحى. وأمَّا الأمورُ البلاغيَّةُ فتشملُ الإيجازَ، والمدحَ، والذّمَّ، والتَّعظيمَ، والتَّرَحُّمَ، والاختصاص، والإيضاح، والإطناب ...، وما إلى ذلكَ ممّا سيظهرُ في مَتنِ البحثِ.

---

(١) ينظر ، الأنطاكي ، **المحيط** ،٢/ ٢٥٠،٢٥١

(٢) ينظر : المخزومي ،مهدي ، **اللغة العربيّة نقد وتوجيه**، ٦٦، ٦٧ ،وعمايرة ،خليل ،**في التحليل اللغوي**، ٩٤

الفصْلُ الأوَّل

القطعُ في باب المرفوعاتِ والمنصوباتِ فِي الكتاب

أوّلاً: القطعُ فِي المرفوعاتِ

أ- قطعُ المبتدأ إلى النّصب

ب- القطعُ على الحكاية

ثانِيًا: القطعُ فِي المَنْصُوبَاتِ

أ- القطعُ فِي المصادِرِ

ب- القطعُ فِي الحال

ت- القطعُ فِي الاستثناءِ المنقطِع

ث- القطعُ فِي المَفعُولِ بهِ

أوّلاً: القطعُ فِي المرفوعاتِ: أ- قطعُ المبتدأ إلى النَّصبِ:

ذكرَ سيبويهِ أنَّ ثمَّ أناسًا مِنَ العربِ يقولونَ "الحمدَ للهَ"، و"العجبَ لكَ"، و"التّرابَ لكَ"، قطعوُا الكلامَ الذي أصلهُ الرّفعُ؛ لأنَّهُمْ شبَّهُوهُ بما كانَ بدلاً مِنْ لفظِ فعلِهِ مِنَ المصادرِ والأسماءِ والصّفاتِ، فتفسيرُهُ كتفسيرهِ وهوَ نَكِرَةٌ، إلاّ أنَّكَ لمْ ترفعْهُ فتبنيَ عليهِ(١)؛ فهوَ يرَى أنَّ أصلَ الكلامِ بالرَّفعِ؛ لأنَّهَا مصادرُ وأسماءٌ وصفاتٌ دخلَ عليهَا الألفُ واللامُ فقوِيَتْ في الابتداء، والتّعريفُ أصلٌ في ابتداءِ الكلامِ، ولولا هذا لامتنعَ بهَا الابتداءُ، إلاَّ أنْ تتضمَّنَ معنَى المنصوبِ، كقولِكَ "حمدٌ للهِ"؛ تضمَّنَ معنَى "حمدًا للهِ"، ومثلُهُ في الأسماءِ "تربٌ لفيك"، إذا أردتَ معنَى المنصوبِ "تربًا لفيك"؛ أي تدعُو عليهِ بإلصاقِ التّرابِ في فمِهِ.

فالّذينَ ينصِبُونَ كأنَّهُمْ قالُوا "أحمدُ الحمدَ للهِ" و"أعجبُ العجبَ لكَ"، و"ألزمَ اللهُ التّرابَ لكَ". وأتَى بـ (لكَ) لتبَيِّنَ مَنْ تعنِي، كما أنَّكَ إذا قلتَ "سبحانَ اللهِ" جعلتَ المضافَ هوَ المفعولَ في المعنَى؛ لأنَّكَ تُنَزِّهُ اللهَ عَنْ كلِّ شيءٍ، وكذلِكَ إذا قلتَ "سحقًا لكَ"، كانت "لكَ" في المعنَى للفاعلِ، كأنَّكَ قلتَ "سَحِقْتَ".

وعلّةُ القطعِ إلى النَّصبِ عندَ الرّمانِي أنَّهُ حُمِلَ علَى معنَى التّعظيمِ، وهوَ موجودٌ في المرفوعِ، إلاَّ أنَّهُ فيهِ أعمُّ مِنَ المنصوبِ، كأنَّكَ قُلتَ: كلُّ حمدٍ فهوَ للهِ تعالى(٢)؛ فهذا من بابِ الحملِ علَى المعنَى وهوَ مِنْ بابِ التّوسّعِ في الكلامِ، إذ إنَّكَ هاهُنَا حملتَ المنصوبَ علَى معنَى المرفوعِ، كأنَّهُ عندمَا قالَ الحمدَ للهِ عُلِمَ أنَّ المعنَى تعظيمٌ، كأنَّهُ قالَ أعظِّمُ اللهَ، لكنَّهُ أوجزَ واختصرَ، وأضمرَ العاملَ في المصدرِ تخفيفًا؛ لأنَّ المصدرَ جُعِلَ بدلاً مِنْ لفظِ عاملِهِ.

وذانِكَ الوجهانِ - أي: الرّفعُ والنّصبُ - لا يُقاسُ عليهما عندَ سيبويهِ؛ لأنَّ الحجَّة لهُ أنَّهُ عليكَ ألاَّ تجاوزَ ما تكلَّمَ بهِ العربُ ههُنَا(٣)؛ فلا تقولُ السّقي لكَ والرّعي لكَ بالرّفع أوّ بالنَّصبِ، وإنَّمَا تقولُ

---

(١) ينظر ،**الكتاب** ، ١/ ٣٢٩ ، ٣٣٠

(٢) ينظر : الرّماني ، **شرح كتاب سيبويه** ، ٦٦٨/٢

(٣)ينظر:**الكتاب**، ٣٢٨/١،٣٢٩،٣٣٠،و السيرافي،**شرح كتاب سيبويه**،٢/ ٢١٩

"سقيًا لكَ ورعيًا لكَ"، فهذا حدُّهَا، فهي بدلٌ مِنْ لفظِ فعلِهَا النَّكِرة. وأجاز الفرّاءُ والجرميّ والمبرّد قياسَهُ بالرّفع، ووهّاهُ أبو حيّانَ(١)، فينبغِي لمَنْ قالَ "الحمدَ للهِ" أنْ يقولَ: "الرّعيَ لكَ" "السّقيَ لكَ ".

وقد ذكَرَ يونُسُ أنَّ قومًا من العرب يقولُونَ: "أمَّا العَبيدَ فذو عبيدٍ" و" أمَّا العبدَ فذو عبدٍ"؛ شبَّهُوهُ بالمصدرِ في قولِكَ "أمَّا علمًا فعالمٌ بهِ"، كمَا شبَّهُوا "الجمَّاءَ الغفيرَ" بالمصدرِ(٢)؛ فالعبدُ هنَا اسمٌ، ولا يجوزُ نصبُهُ على الحالِ البتّة؛ لأنَّهُ مُعَرَّفٌ بالألفِ واللامِ، فحُمِلَ على المفعولِ لهُ، كأنَّهُ قالَ للعبيدِ وللعبدِ، والقياسُ الرّفعُ، وهوَ الصّوابُ، وذكرَ سيبويهِ أنَّ هذا قولُ العربِ، وأبي عمرٍو، ويونُسَ، ولمْ يُسمَعْ بأنَّ الخليلَ خالفَهُمَا(٣). فالذينَ نصبُوا شبّهُوا الاسمَ بالمصدرِ، كأنّكَ قلتَ "أمَّا العلمَ فعالمٌ بهِ"، وهذا شبيهٌ بحملِهِمِ الاسمَ على المصدرِ في قولِهِمْ الجّماءَ الغفيرَ، كأنّكَ إذ ذكَرْتَ ذاكَ قلتَ "الجموم الغُفُر". فعلى قولِهِمْ تقولُ "أنت الرّجلُ دراهمًا"؛ أي: للدّراهم. فالتّوسّعُ في الكلامِ يظهَرُ هُنَا خلالَ الاختصارِ؛ لأنّكَ عندمَا تنصبُ تضمرُ كلامًا في المعنَى تتضمَّنُهُ "أمّا" عندمَا تقولُ "أمَّا العبيدَ فذو عبيدٍ"، كأنّكَ قلتَ: "مهمَا تذكرِ الشيءَ للعبيدِ فأنتَ ذو عبيدٍ"؛ لأنَّهُ حُمِلَ على المصدريَّةِ(٤). كمَا يظهرُ التّوسُّعُ فِي حَمْلِ الاسمِ علَى المصدرِ؛ لأنَّهُ في الأصلِ لا يكونُ فيهِ معنَى المصدرِ إنْ قلتَ "أمَّا العبيدُ فذو عبيدٍ"؛ أي: "أنتَ فيهم ذو عبيدٍ "، وإذا قُطِعَ إلَى النَّصبِ فهوَ مَحمولٌ علَى المصدرِ في المعنَى.

وعندَ المبرّدِ أنَّهُ يمتنعُ فيهِ النَّصْبُ، ولا يرى فيهِ وجهًا، وأمَّا الزَّجّاجُ فأوَّلَهُ علَى تقديرِ حذفِ مُضافٍ، كأنَّكَ قلتَ "فأمَّا مِلْكَ العبيدِ فذو عبيدٍ"، وأبو سعيدٍ يراهُ اسمًا وُضِعَ مَوضِعَ المصدرِ، فرأيُهُ

---

(١) ينظر : السيرافي ، **شرح كتاب سيبويه** ، ٢/ ٢١٩،و أبو حيّان ، **ارتشاف الضرب** ، ٣/ ١٣٦٣، والسيوطي ، **همع الهوامع** ، ١٠٩/٣، والصّبان ، **شرح الأشموني** ، ٢/ ١٧١

(٢) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣٨٩/١

(٣) ينظر: **نفسه**، الصفحة نفسها

(٤) ينظر: السيرافي،**شرح الكتاب**، ٢٧٧،٢٧٦/٢ ، ٢٧٩

موافِقٌ لرأيِ سيبويهِ، كأنَّكَ تحدَّثتَ بدلَهُ بالتَّعبيدِ، إلاَّ أنَّ الكوفيّينَ يجعلُونَ كلَّ ما انتصبَ بعدَ "أمَّا" ههُنَا مفعولاً بهِ، فعلَى هذا حكَوا " أمَّا العبيدَ فذو عبيدٍ " حتَّى وإنْ كانُوا معروفينَ بأعيانِهِمْ، وهذا ما لمْ يُجِزْهُ سيبويهِ، إذ لا تقولُ عندَهُ "أمَّا هؤلاءِ العبيدَ فذو عبيدٍ"؛ لأنَّهُمْ عُرِفُوا بأعيانِهِمْ إذ أشَرْتَ، وتبِعَ الكوفيّينَ ابنُ مالِكٍ، وذكرَ أبو حيّانَ أنَّ هذا مذهبُ السّيرافِيّ؛ لأنَهُ صَرَّحَ في قولِ الشّاعرِ(١) :

ألا ليتَ شِعْرِي هل إلَى أمِّ مَعْمَرٍ سبيلٌ فأمَّا الصّبرَ عَنْهَا فلا صبرَا (الطّويل)

أنَّ التَّقديرَ فيهِ "مهمَا تذمُّ الصبرَ "(٢). فعلَى رأيِ الزّجّاجِ يكونُ الاسمُ منتصِبًا علَى المفعولِ لهُ؛ لأنَّ المصدرَ يُنصَبُ هاهُنَا على المفعولِ لهُ. وكلامُ أبِي حيَّانَ فيهِ نظرٌ؛ لأنَّ السّيرافِي لمْ ينصبْهُ على المفعولِ بهِ؛ بلْ على المفعولِ لهُ، قالَ: "وعلى مذهب الحجازيين يكون الصبرُ مفعولاً، كأنّه قال: "مهما تذكرِ الشيء للصبرِ عنها فلا صَبْرًا"، وحذَفْتَ اللامَ ونصَبتَ"(٣)؛ فهوَ يُقدِّرُ مفعولاً بهِ محذوفًا، كأنَّهُ قالَ: "مهمَا تذكرْ شيئًا الصبرَ"؛ لأنَّ الأصلَ "للصبرِ"، فلمَّا أسقطَ اللامَ نصبَ.

---

(١) الشّاعر : رماح بن ميّادة ،**ديوان رمّاح بن ميّادة** ١٣٤ ، برواية " ألا ليت شعري هَلْ إلى أمِّ جَحْدَرٍ " .

(٢) ينظر : سيبويهِ ، **الكتاب** ، ٣٨٩/١، والسّيرافي ،**شرح الكتاب** ، ٢/ ٢٧٩ – ٢٨١ ،وأبو حيّان ، **ارتشاف الضرب** ،٣/ ١٥٧٣-١٥٧٥

(٣) السيرافي ، **شرح الكتاب** ،٢/ ٢٧٦ ، ٢٧٧

- القطعُ علَى الحِكايَةِ :

تتمثّلُ الحكايَةُ فِي "مَن" و" أيّ"؛ إذ إنَّ هذا على غيرِ القياس؛ لأنَّ القياسَ في كلّ هذا الرّفعُ، ألا ترَى أنَّكَ إذا استفهمتَ عَنْ "رجلٍ " في كلامِ المتكلّمِ إذ قالَ "مررتُ برجُلٍ" قلتَ لهُ "أيٌّ"؟، فهذا وجهُ الكلامِ إذا ابتدأتَ. فيتمثّلُ القطعُ في هذا في حيِّزِ اللفظِ؛ لأنَّكَ أردتَ التّوسّعَ في الكلامِ خلالَ حملِ الإعرابِ على ما أوردَهُ المتكلّمُ في كلامِهِ، فالحكايةُ على هذا " إيراد لفظ المتكلّم على حسب ما أورده في الكلام "(١). وعلى نَحْوٍ مفارقٍ ذلكَ فإنَّ القياسَ في هذا الإعرابُ "الإعراب أقيس من الحكاية؛ لأنها لا تتصور إلا بخروج الخبر عما عُهد فيه من الرفع"(٢)، تقولُ على هذا " أيٌّ يا فتَى"؟ لِلمتكلّم الذي قالَ "مررتُ برجُلٍ"، و"من زيدٌ"؟ للمتكلّمِ الذي قالَ "رأيتُ زيدًا"؛ لأنَّ هذا وجهُ الكلامِ، فإذا أردتَ أنْ تتوسّعَ في الكلامِ قطعتَ لفظًا على الحكايةِ، فتقولُ في المثالِ الأوّل "أيٍ"؟، وفي المثالِ الثاني "مَنْ زيدًا"؟. فتمثّلَ القطعُ بالخرُوجِ عَن الأصلِ الإعرابيّ لفظًا.

وإنْ أردتَ أنْ تحكيَ بـ" أيّ" فإنَّ الأكثرَ فِي لسانِ العربِ التّطابقُ فِي الإعرابِ، والتّذكيرِ والتّأنيث، والإفرادِ، والتّثنيةِ، والجمع، وقدْ تُترَكُ المُطابَقَة مع استكمالِ الشّروطِ ما عدَا التّأنيثَ والإفرادَ(٣)، ولذلكَ تقولُ في "أيٍّ" إذا أفردتَهُ لِلمُذكّر: "أيٌّ" رفعًا، و"أيًّا" نصبًا، و"أيٍّ" جرًّا ولِلمؤنّثِ " أيّةٌ"، رفعًا و"أيَّةً"، نصبًا، و"أيّةٍ" جرًّا، أمّا التثنيةُ لِلمُذكّرِ فـ"أيّانِ" رَفعًا، و"أيَّيْنِ" نَصْبًا وجرًّا، وأمَّا التثنيةُ للمؤنّث فـ"أيّتان" رَفعًا، و" أيّتينِ" نَصبًا وجرًّا، وإذا جمعتهُ مُذكرًا قلتَ: "أيّونَ "رفعًا، و" أيِّينَ" نصبًا وجرًّا، وقلتَ: لجمعِ المؤنَّثِ "أيّاتٌ" رفعًا، و"أيّاتٍ" نصْبًا وجرًّا، وكلُّ هذا في الوصْلِ والوقفِ. وهذا منْ بابِ التّوسّعِ في الكلامِ؛ لأنَّ الأصلَ في الكلامِ أنْ تقولَ "أيٌّ الرّجلُ"؟ لِمَنْ قال "رأيتُ رجُلاً "؛ ليعرفَ المسؤول بالألفِ واللامِ العهديّةِ ما يُسأل عنهُ، إلاّ أنَّهُمْ عدلُوا إلى الحكايةِ تخفيفًا؛ لأنَّ

---

(١) أبو حيّان ، **ارتشاف الضرب** ، ٦٨٠/٢

(٢) السيوطي ، **همع الهوامع** ، ٣٢٤/٥

(٣) ينظر : سيبويه ، **الكتاب** ،٢/ ٤٠٧-٤١٠ . وقالَ السّيرافي :وقدْ يجوزُ أنْ تقولَ "أي" لكلّ ذلكَ؛ لأنَّها تقع على كلّ شيءٍ ، السيرافي ، **شرح الكتاب** ، ١٧٢/٣، والسيوطي، **همع الهوامع**، ٣٢١/٥ .

المخاطَبَ يعلمُ المقصودَ مِنْ كلامِ السّائِلِ خلالَ حكايتِهِ الإعرابَ. قالَ السّيرافي:" ولوْ قِيل "أيٌّ الرجلُ" جَازَ أنْ يتَوهَّم المسؤول أنه يَسأل عن رجل بينك وبينَه عهدٌ سِوى ما ذكَرَهُ في الوقت"(١).

فمِنَ الأمثلَةِ على الحكايةِ بـ (أيّ) معَ التّطابُق قولُكَ: " أيّان يا فتَى"؟ للمتكلّمِ الذي يقولُ: "جاءَ رجلان "، و" أيّونَ يا فتَى"؟ للمتكلمِ الذي يقولُ: "جاءَ رجالٌ"، و" أيّاتٍ يا فتَى"؟ للمتكلمِ الذي يقولُ: "رأيتُ نساءً". فإعرابُ "أيٌّ" في الرَّفعِ عندَ قياسِ البصريّينَ مبتدأ خبرُهُ محذوفٌ دلَّ عليهِ قولُ المُخاطَبِ؛ أي: "أيٌّ قامَ"؟ أو "أيٌّ الرّجلُ"؟، والكوفيّونَ على الفاعليّةِ، إذ يجيزونَ تقدُّمَ العاملِ على "أيّ"؛ أي: "قامَ أيٌّ"؟ وإذا أظهرتَهُ جازَ ذلكَ، والمُختارُ إظهارُهُ فِي مثلِ قوْلِكَ: "ضربَ أيٌّ أيًّا"؟ لِمَنْ قالَ: "ضربَ رجلٌ رَجُلاً". وإذا كانتْ "أيّ" منصوبةً، أوْ مجرورةً فمحمولةٌ علَى فعلٍ مُضمَرٍ، وجازَ لكَ أنْ تُظهرَهُ مُتأخِّرًا؛ توكيدًا، ولمْ يرضَ بهذا الرّأي الكوفيّونَ(٢)، والواضِحُ مِنْ كلامِ سيبويهِ أنّهَا في النّصبِ، والجرّ، والرّفعِ على الابتداءِ؛ فهوَ يقولُ: " لأنك إنما تسألهم على ما وضَعَ عليه المتكلّمُ كلامَه " (٣). ورأى السّيرافِي أنّهَا في النّصبِ مبتدأ والخبرُ محذوفٌ أو العكس(٤)؛ فعلى رأيهِ يكونُ أحدُ أركانِ الجملةِ محذوفًا تقديرُهُ "أيًّا الرّجلُ". فرأيُ الكوفيّينَ فيهِ ضَعْفٌ؛ لأنَّ الذي لهُ حقُّ الصّدارَةِ لا يُؤَخَّرُ، والاستفهامُ لهُ الصّدارة. وأمَّا كلامُ سيبويهِ والسّيرافِي فهوَ في مُنطلَقِ القوَّةِ وفي غايةِ الصّحَّةِ؛ لأنَّكَ تحكِي الإعرابَ مِنْ حيثُ اللفظُ لا مِنْ حيثُ العاملُ فيهِ. ففي إعرابِ قولِكَ "أيًّا"؟ لمَنْ قالَ "رأيتُ رجلاً" تكونُ مبتدأ مرفوعًا علامةُ رفعِهِ الضمّةُ المقدَّرَةُ منعَ مِنْ ظُهُورِهَا اشتغالُ المحلّ بحركةِ الحكايَة، والخبرُ محذوفٌ تقديرُهُ "الرّجلُ". والذينَ يحملُونَ "أيّ" علَى فعلٍ مُضمَرٍ فهوَ مُأخُوذٌ مِنْ كلامِ المتكلّمِ؛ فعندمَا تقولُ "أيًّا"؟ لمَنْ قالَ "رأيتُ رجُلاً" كأنّكَ قلتَ "أيًا رأيتُ"؟. وثَمَّ أُناسٌ

---

(١) **شرح الكتاب** ، ٣/ ١٧٢

(٢) ينظر : أبو حيّان ،**ارتشاف الضرب** ، ٦٨١/٢ ، والأزهري ،**شرح التصريح على التوضيح** ، ٤٨١/٢

(٣) **الكتاب** ، ٤٠٧/٢

(٤) ينظر: **شرح الكتاب**، ١٧٢/٣

يجيزُونَ تركَ الحكايةِ في "أيّ" فيرفعونَهَا فِي جميع الأحوال ِ علَى الابتداء والخبر ِ؛ لأنَّكَ لو أظهرتَ لقُلتَ: "أيٌّ مَن ذكرتَ"؟؛ أي: على استئناف ِ الجملةِ علَى الابتداء (١). فيقولونَ "أيٌّ "؟ للمتكلّم ِ الذي يقولُ "مررتُ برجلٍ"، فإعرابُ "أيّ" في هذا مُبتدأ والخبرُ محذوفٌ تقديرُهُ الرّجلُ، وحُذِفَ لعلم المُخاطَبِ بِهِ. ولذلكَ إذا تبصَّرْنَا الحكايةَ في "مَنْ" وجدْنَاهَا خارِجَةً مِنْ باب ِ القطْع؛ لأنَّها مبنِيَّةٌ على كلِّ حالٍ. ولوْ قُلتَ: فما بالُهُمْ إذا حَكَوْا قالُوا في حكاية الرّفع ِ "منُو"، وفي حكايةِ الجرّ "مني"، وفي حكايةِ النّصبِ "منا"؟ قيلَ هذهِ ليسَتْ حركات ِ إعرابٍ؛ بل إنّمَا هِيَ زِيادَاتٌ نشأتْ مِنْ حركات ِ الحكايةِ(٢)؛ لأنَّ "مَنْ" لا تُحْكَى إلاَّ في الوقفِ، ولا يُوقفُ على مُتحرِّكٍ، فلذلكَ زِيدَتْ تلكَ الزّيادَاتُ.

وقدْ جاءَ القطعُ في "مَن" على لُغةٍ حكاهَا يونُسُ، إذ يقيسُونَ "مَنة" علَى "أيّة" في الوصل؛ فيقولُونَ: "مَنةً يا فتَى"؟ بالنَّصبِ، و" مَنَةٍ يا فتَى"؟ لِمَنْ جرَّ، و" منَةٌ يا فتَى"؟ لِمَنْ رَفَعَ، وإنَّما هوَ بعيدٌ عندَ سيبويهِ؛ لأنَّهُ يجوزُ علَى قول ِ شاعر ٍ (٣) قالَهُ مرَّةً ولَمْ يُسمَعْ بعدُ :

أتَوْا ناري فقلتُ منونَ أنْتم فقالوا الجِنّ قلتُ عِمُوا ظَلامًا (٤) (الوافر)

" وزعم يونسُ أنَّه سمع أعرابيّا يقول: "ضربَ مَنٌ مَنًا"؟ وهذا بعيد لا تكلَّمُ به العرب ولا يَستعمله منهم ناسٌ كثير"(٥)؛ فهاهُنَا تُعرَبُ "مَنْ" وتكونُ مقطوعةً مِنَ النّاحِيَةِ اللّفظيّة ِ؛ لأنَّ الأصلَ في القياس أنْ يقولَ "منٌ " في الرّفع ِ، والنَّصب ِ، والجرِّ؛ لكنَّهُمْ يتوسّعُونَ في الكلام ِ بحكايةِ الإعرابِ. وأمَّا قولُ الشّاعِر ِ "منونَ أنتُم" فكانَ الأصلُ أنْ لا يَجمَعَ "مَنْ"؛ لأنَّ "مَنْ" لا تُجْمَعُ إلاَّ فِي وَقْفٍ، فهيَ علَى هذا

---

(١) ينظر : المبرّد ،**المقتضب** ، ٣٠٢/٢ و أبو حيّان ،**ارتشاف الضرب** ، ٦٨١/٢ ، وابن عقيل ، **المساعد** ، ٣/ ٢٦٠

(٢) ينظر : السّيرافي ، **شرح الكتاب** ، ١٧٥/٣

(٣) اختلفوا فيه ، فقيلَ لسمير بن الحارث ، السيرافي ، شرح أبيات سيبويه ،٢/ ١٣٢ ،وقيلَ :هو لشمر بن حارث الضبي ، أو تأبّط شرًّا ، الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، ٤٨٢/٢. وفي **الخزانة** للبغدادي نقلا عن أبي زيد لشُمير بن حارث الضبيّ ، برواية منونَ قالُوا ، ١٧٠/٦

(٤) ينظر: سيبويه ،**الكتاب** ، ٤١٠/٢ ، ٤١١

(٥) سيبويه، **الكتاب**، ٤١١/٢

مُعرَبَةٌ - عندَ سيبويهِ - ؛لأنَّهَا جرَتْ مَجرَى "أيٍّ"، فهناكَ مَنْ يقولُ: "ضربَ مَنٌ مَنًا"(١). ورأيُ أبي سعِيدٍ في ذلكَ أنَّ تلكَ الزّيادات ِ زيدَتْ وَصلاً كَمَا زيدَتْ فِي الوقف، ورأيُ أبي إسحاقٍ الزجّاجِ في ذلكَ أنَّهُ لمَّا قالَ: "منونَ" سكَتَ عندَهَا ثُمَّ ابتَدَأ(٢). فعلى رأيِ سيبويهِ يكونُ حكَى بالاسم "مَنْ" في الوصلِ، ولمْ يجعلْهَا مبنيَّةً كمَا كانَتْ في الوقف؛ بل أعربَهَا كـ"أيٍّ"، ولذلكَ تقولُ لِمَنْ قالَ: "رأيتُ رجالاً"؟ "منينَ يا فتَى"؟؛ ابتدأتَ الكلامَ ومِنْ ثَمَّ بنيتَ عليهِ، كأنَّكَ قُلتَ: "منينَ الرّجالُ"، فهُنَا قُطِعَتْ "منونَ" وهيَ القياسُ في الأصلِ على لغةِ مَنْ يُعربُهَا إلَى النّصبِ؛ لأنَّهُ حكَى كلامَ المتكلّم. وهذا مِنْ بابِ التّوسُّعِ في الكلامِ؛ لأنَّهُ أعربَ "مَنْ" إذ حكاهَا وَصْلاً، وقطعَ الإعرابَ ليحملَ على كلامِ المتكلّمِ. وأمَّا رأيُ الزّجّاجِ فهوَ أنَّهُ بعدمَا قالَ "منونَ" سكتَ، ومِنْ ثَمَّ ابتدأ الكلامَ، فظلّتْ على أصلِهَا في الوَقفِ.

وقد ِاختلفَ العربُ فِي العَلَمِ الذي بعدَ "مَنْ"، فمنهُمْ مَنْ لا يَفتَأ يقولُ "منْ زيدٌ" إذا قيلَ لَهُم: "رأيتُ زيدًا"، أو" مررتُ بزَيد"، أو "جاءَ زيدٌ"، وهمْ بنو تميمَ، أمَّا أهلُ الحجازِ فيحكونَهُ، فيقولونَ في النَّصبِ: "مَنْ زيدًا"، وفي الرَّفع: "مَنْ زيدٌ"، وفي الجرِّ: "مَنْ زيدٍ"، ولا يكونُ ذلكَ إلاَّ فِي الأعلامِ جاريًا؛ لأنّهُ كثيرٌ في كلامِهِمْ، وهوَ الأوّلُ الذي يتعارفونَ بهِ، خلافًا ليونُسَ الذي أجازَهُ في كلِّ المعارفِ على ذكْرِ المُبَرّدِ ذلكَ، وردَّ السيرافِي قولَ المبرّدِ؛ لأنّهُ لم يُسمَعْ عَنْ يونُسَ ذلِكَ، والذي سُمِعَ عنهُ أنَّهُ إنْ قُلتَ: "رأيتُ زيدًا وأخاهُ" فالرَّفعُ يرُدُّهُ إلَى القياسِ(٣)؛ فهوَ هُنَا قطعَ لفظَ العَلَمِ مِنَ الرّفعِ إلى حركةِ الحكايةِ؛ لأنَّ أصلَ الكلامِ "مَنْ زيدٌ" في كلّ وجوهِ الإعرابِ، إلاّ أنّهُ قطعَ اللفظَ ليَحْكِيَ الإعرابَ، فإذا قالَ المُتَكَلّمُ "رأيتُ عمرًا" قلتَ لهُ إذا حكيْتَ "مَنْ عمْرًا"؛ فهوَ خبرٌ مرفوعٌ

---

(١) ينظر : سيبويه ،**الكتاب** ، ٢/٤١٠، ٤١١

(٢) ينظر: السيرافي ،**شرح كتاب سيبويه** ، ٣/١٧٦

(٣) ينظر : سيبويه ، **الكتاب** ، ٢/ ٤١٣، والمبرّد ، **المقتضب** ، ٢/٣٠٨، والسيرافي ، **شرح الكتاب** ، ٣/١٨٠

وعلامةُ رفعِهِ الضّمّةُ المقدّرةُ علَى آخرِهِ منعَ مِنْ ظهورِهَا حركةُ الحكايَةِ. فهذا مِنْ بابِ تَعَدُّدِ الوجوهِ النّحْوِيّة، وهذا الذي يجعلُ اللّغةَ في تجدّدٍ ونُمُوٍّ. وأمّا ذِكْرُ المبرّدِ أنّ يونُسَ كانَ يحكي كلَّ المعارفِ فردَّ عليهِ السّيرَافِي أنَّ سيبويهِ لمْ يَذكُرْ عنْ يونُسَ إلاّ أنَّهُ إذا عُطِفَ على الاسمِ أو أبدلَ منهُ في الحكايةِ رُدَّ إلَى الرَّفعِ وهوَ القياسُ.

وعندَ سيبويهِ أنَّ الاسمَ المحكِيَّ بعدَ "مَنْ" خبرٌ(١)، فتقطعُ حركةَ إعرابِهِ لتناسبَ إعرابَ الاسمِ الذي يُسألُ عنهُ، فإذا قلتَ "مَنْ زيدٍ" علَى كلامِ المتكلّمِ إذا قالَ "مررتُ بزيدٍ" قطعْتَ لفظَ إعرابِ الخبرِ إلى الجرّ لمناسبة الاسمِ المجرورِ في كلامِ المتكلّم. وأمَّا الجمهورُ فعلَى أنَّ الاسمَ بعدَ "مَن" مبتدأ(٢) فتكونُ "مَنْ" خبرًا، فهذا يُصبحُ قطعًا للمبتدأ. وذكَرَ بعضُ الكوفيّينَ أنَّ الاسمَ بعدَ "مَنْ" بدلٌ مِنْهَا، إذ عمِلَ بِهَا عامِلٌ مُضمَرٌ، كأنَّكَ قُلتَ لِمنْ قالَ: "ضرَبْتُ زيدًا": "مَنْ ضربتَ زيدًا"(٣). فعلى رأي الكوفيّينَ لا يكونُ ثمَّةَ قطعٌ؛ لأنَّهُ حُمِلَ الاسمُ علَى البدليّة. وإذا حكيتَ الاسمَ بعدَ "مَنْ" وسُبِقَتْ "من" بحرف عطفٍ استغنيتَ عَنِ الحكايةِ؛ لأنَّ المسؤولَ عَلِمَ أنَّكَ لا تقصِدُ أحدًا آخرَ سِوَى الذي ذكَرَهُ (٤)؛ فإذا أخبرَ شخصٌ ما فقالَ: "مررْتُ بزيدٍ" فقيلَ لهُ: "ومَنْ زيدٌ"؟ استغنيتَ عنِ الحكايةِ، لعِلْمِ المُخبِرِ بالذي تستفهمُ عنهُ حينَ عطفتَ. فلو تكلّمَ شخصٌ ما باسمٍ يُدعَى زيدًا وجاءَ بهِ رفعًا، أو نصبًا، أو جرًا فلا تقولُ فيه إذا عطفتَ إلاّ "ومَنْ زيدٌ". فهذا ليسَ مِنْ بابِ القطعِ في شيءٍ.

ومنْ ذلكَ كلّهِ نستخلِصُ أنَّ القطعَ في بابِ الحكايَةِ هوَ في القطعِ اللّفظِيّ، ولا يكونُ هذا إلاّ مِنْ بابِ التّوسّعِ في الكلامِ؛ لأنَّكَ تحكِي الإعرابَ على كلامِ المتكلّمِ، وخروجُ اللفظِ إلى هذا يُعَدّ مِنَ الخروجِ عَنِ المألوفِ في المبتدأ والخبرِ.

---

(١) ينظر: **الكتاب**، ٤١٣/٢ ، والأزهري، **شرح التّصريح**، ٤٨٥/٢

(٢) ينظر: أبو حيّان، **ارتشاف الضرب**، ٢/ ٦٨٧، و الأزهري ، **شرح التّصريح**، ٤٨٥/٢

(٣) ينظر: أبو حيّان ، **ارتشاف الضرب**، ٦٨٨/٢

(٤) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٤١٤/٢، والسّيرافي، **شرح الكتاب**، ١٨٠/٣

ثانيًا: القطعُ فِي المنصُوبَاتِ:

- القطعُ فِي المصادرِ:

ثمَّةَ مصادرُ جاءَتْ مرفوعَةً، قُطِعَتْ إلى الرَّفعِ؛ لأنَّ الأصلَ فيهَا النَّصبُ، فمنْهَا ما وردَ في الشّعرِ حسبُ، توسّعَ بقطعِهِ الشّعراءُ؛ لأنَّهُمْ يتجاوَزُونَ المألوفَ، فمنْ هذا قوْلُ أبي زُبَيْدٍ(١):

أقامَ وأقْوَى ذاتَ يومٍ وخَيْبَةٌ لأوّلِ مَنْ يَلْقى وشَرٌّ مُيسَّرُ (الطّويل)

جاءَ بالمصدرِ مرفوعًا، ومِنْ ثَمَّ بَنَى عليهِ(٢)، فهوَ هُنَا لمْ يُرِدْ أنْ يتكلّمَ بالأصلِ فيقولَ "خيبةً" لأوّلِ مَنْ يلقَى وشرًا مُيَسَّرًا؛ لأنَّهُ أرادَ أنْ يتوسّعَ بالكلامِ، فلذلكَ رفعَ وابتدأ؛ لأنَّهُ حملهُ على معنَى المنصوبِ، إلاّ أنّهُ أوجزَ واختصرَ لعلمِ المُخاطَبِ، كأنَّهُ قالَ في المعنَى "خيّبَ اللهُ خيبةً لأوَّل مَنْ يلقى". فالرّفعُ هنَا مِنْ بابِ تَعَدّدِ الوجوهِ اللّغويّةِ. وفي كلا الوجهينِ دوامٌ في المعنَى، بيدَ أنَّ الرَّفعَ أزيدُ في مبالغةِ الدّوامِ؛ فكأنَّ الدَّعاءَ يظلُّ مُسلَّطًا علَى مَنْ يُدْعَى عليهِ. وهو في هذا البيتِ يصفُ أسدًا فنِيَ زادُهُ وقدْ أقوَى، فمَنْ يلقَهُ يلقَ الخيبةَ والشرَّ المُيسَّرَ، وهذا ليسَ بدعاءٍ، وإنَّمَا أجراهُ سيبويهِ مَجرَى الدُّعاءِ عليهِ؛ لأنَّهُ لمْ يكُنْ بعدُ، وإنَّمَا يُتَوَقَعُ. وهذا شبيهٌ رفعُهُ ببيتٍ أنشدَهُ مَنْ يُوثقُ بعربيّتهِ لقومِهِ (٣): عَذِيرُكَ من مَوْلًى إذا نِمْتَ لم يَنَمْ يقولُ الخَنَا أو تَعْتَريكَ زَنابِرُهْ (الطّويل)

قالَ فيهِ سيبويهِ:" فلم يَحمل الكلامَ على "اعذِرْني"، ولكنّه قال: إنَّما عُذرُك إيايّ من موله هذا أمرُه"(٤). فكانَ وجهُ الكلامِ هوَ النَّصبَ "عذيرَكَ مِنْ مولًى"؛ لأنَّهُ بَدَلٌ مِنْ لفظِ عاملِهِ، إلاّ أنَّهُ ههُنَا

---

(١) ينظر : سيبويه ، **الكتاب** ، ٣١٣/١ ،والسيرافي ، **شرح الكتاب** ، ٢/ ٢٠٥ ،وابن يعيش ،**شرح المفصل** ،٢٨٠/١ ،والشنقيطي ،**الدرر اللوامع** ، ٤٠٩/١، ٤١٠

(٢) ينظر : سيبويه ، **الكتاب** ، ٣١٣/١

(٣)سيبويه، **الكتاب**، ٣١٣/١، ولم أجدْ قائلهُ

(٤) **الكتاب** ، ٣١٣/١

رفعَهُ على الابتداءِ؛ وفيهِ معنَى المنصوبِ، كأنَّهُ قالَ "اعذرْنِي عذيرَكَ مِنْ مولًى"، كأنَّهُ يقولُ لهُ إذا أردْتَ أنْ تَعذِرَنِي فاعذرْنِي مِنْ هذا المولَى ذي الصّفاتِ تلكَ. لكنَّ هذا المصدرَ يختلفُ عَنِ المصدرِ المرفوعِ في البيتِ الأوّلِ في المعنَى؛ لأنَّهُ في الأوّلِ دعاءٌ، وفي الثّانِي طَلَبٌ. ومثلُ ذلكَ فيمَا رفعَهُ الشّعراءُ قولُ حسّانَ(١):

أهاجَيْتُمُ حَسّانَ عند ذكائِه فغيٌّ لأولادِ الحِماسِ طويلُ (الطّويل)

رفعَ المصدرَ الذي أصلهُ النَّصبُ (٢)؛ فهو أرادَ أنْ يهجُوَ رهطَ النّجاشِيّ بالدّعاءِ عليهِ، والأصلُ أنْ يقولَ "فغيًّا لأولادِ الحمَاسِ" إلاَّ أنَّهُ عدلَ عنهُ إلى الرّفعِ توسُّعًا؛ لأنَّهُ حملَهُ على معنَى المنصوبِ، وخرجَ بهِ عَنِ المألوفِ مِنَ الكلامِ، إذِ الأصلُ النَّصبُ. وهذا الرّفعُ كالنَّصبِ فيهِ معنَى الدُّعاءِ، إلاَّ أنَّ مبالغةَ الدّوامِ أزيدُ.

فكلُّ المصادرِ التي تكونُ دعاءً لا يجوزُ أنْ تُرفَعَ إلى القطعِ عندَ سيبويهِ، فهذا ليسَ بموضعٍ للقطعِ اللفظيّ، وما وردَ هوَ خاصٌّ بضرورةِ الشّعرِ. وهوَ ضعيفٌ عندَ المبرّدِ؛ لأنّكَ تبتَدِئ بنكرةٍ(٣).

وتأسيسًا على هذا وأنسًا فإنَّ العربَ لمْ تكتَفِ بنصبِ المصدرِ في الخبرِ؛ بل رفعَتْهُ في كثيرٍ مِنْ كلامِهَا، معَ أنَّ في النَّصبِ الأصلَ، وهذا القطعُ اللفظيّ يُعَدُّ مِنْ بابِ التّوسّعِ في الكلامِ؛ لأنَّهُ مِمّا يَخرُجُ عَنْ أصلِهِ، كما أنّهُمْ إذ رفعُوا أوجزُوا واختصرُوا بالحملِ على المعنَى؛ لأنَّهُمْ حملُوهُ على معنَى المنصوبِ، فلمَّا أدركُوا علمَ المخاطبِ بهذا أوجزُوا.

---

(١) سيبويهِ ، **الكتاب**، ٣١٤/١، **وديوان حسّان** ، ٢١٠ برواية :" هاجَيْتُمُ حَسّانَ عند ذكائِه غيٌّ لِمَنْ وَلَد الحِماس طويلُ ". والحِماس :شاعر وهو رهط النّجاشيّ ، سيبويه ، **الكتاب** ، ٣١٤/١

(٢) ينظر : سيبويه، **الكتاب**، ٣١٤/١

(٣) ينظر: المبرّد ، **المقتضب** ، ٢٢١/٣

فمِنْ هذا قوْلُ الشّاعرِ، وهوَ هُنَيُّ بن أحمرَ الكِناني(١):

عَجَبٌ لِتلكَ قضِيّةً وإقامتي فيكمْ على تلك القضِيّةِ أعْجَبُ (الكامِل)

رفعَ على غيرِ الأصلِ، وجعلَهُ خبرًا لمبتدأ محذوف(٢)؛ فهوَ هنَا قطعَ لفظَ المصدرِ المنصوبِ في الأصلِ إلى الرّفعِ؛ لأنَّ وجهَ الكلامِ أنْ يقولَ "عجبًا لتلكَ قضيّةً"؛ لأنَّ المصدرَ بدلٌ مِنْ لفظِ عاملِهِ المُضْمَرِ، إلاَّ أنَّهُ عدلَ إلى قطعِ اللفظِ إلى الرّفعِ؛ توسُّعًا بالخرُوجِ عَنِ الأصلِ، وأنَّهُ حُمِلَ على معنَى المنصوبِ، فهُوَ خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ تقديرُهُ "أمرِي وشأنِي"، اختصرُوا عندمَا رفعُوا المصدرَ؛ لأنَّهُ كالمنصوبِ، فلا بُدّ مِنْ إضمارِ العامل. وعلى هذا رّأي سيبويهِ والسّيرافي والرّماني وأبو حيّانَ، وقيلَ: يجوزُ أنْ ترفعَ "عجبٌ" على المبتدأ وتجعلَ الجارَّ والمجرورَ "لكَ" مُتعلّقًا بخبرِهِ - وعليهِ أبو حيّانَ - ويجوزُ أنْ تستغنِيَ عَنْ خبرهِ؛ لأنَّهُ تضمَّنَ معنَى المنصوب؛ فهوَ كالفعلِ والفاعلِ - قالَهُ الأعلم وتبعَهُ ابنُ خلفٍ - كأنَّهُ قالَ: " أعجبُ"(٣). ومثلُ ذلكَ في القطعِ اللفظيّ قوْلُ الشّاعر(٤):

يَشْكو إليَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى صَبْرٌ جَميل فكِلانا مُبْتَلَى (الرّجز)

رفعَ المصدرَ على الابتداءِ، والنّصبُ ههُنا أولَى؛ لأنَّهُ يأمرُهُ(٥)؛ أرادَ" أمرُنَا صبرٌ جميلٌ". فحمَلَ

---

(١) ينظر : سيبويه ، **الكتاب** ، ٣١٩/١ ،والأعلم ،**النكت** ، ٤٩٨/١ ،ونُسِبَ لرؤبة :ابن يعيش ،**شرح المفصل**، ٢٨١/١ . ولم أجده في ديوانه ونُسِبَ لضمرة بن جابر بن قَطَن بن نهشَل بن دارم ،شاعر جاهليّ ، البغدادي ،عبد القادر ،**خزانة الأدب** ، ٢/ ٣٤ ،٣٨ ، والشنقيطي ، **الدرر اللوامع** ،١/ ٤١٧

(٢) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣١٩/١، ٣٢٠

(٣) ينظر : سيبويه ، **الكتاب** ، ٣١٩/١ ، ٣٢١ ، وأبو جعفر ، **شرح أبيات سيبويه** ، ١٠١ ، والسيرافي ، **شرح الكتاب** ، ٢١٢/٢، والرّماني ، **شرح الكتاب** ،٦٥٠/٢ ، والأعلم ، **النكت** ،٤٩٨/١ ، وابن يعيش ،**شرح المفصل** ، ٢٨١/١ ، والاستراباذي،رضي الدّين ، **شرح الكافية** ، ٣٦٧/١ ،٣٦٨ ،وأبو حيّان ،**ارتشاف الضرب** ، ١٣٦٩/٣ ، وابن عقيل ، **المساعد** ، ٤٧٨/١ ، والسلسيلي ، **شفاء العليل** ، ٤٥٩/١ ، والبغدادي ، **الخزانة** ، ٣٤/٢ ، والشنقيطي ، **الدرر اللوامع** ، ٤١٧/١. ونصبُ قضيَّة على التّمييزِ أوِ الحال ، البغدادي ، **الخزانة** ، ٣٤/٢ ،٣٥

(٤) سيبويه ، **الكتاب** ، ٣٢١/١

(٥) ينظر : **نفسه** ، ١/ ٣٢١

المرفوعَ على معنَى المنصوب، ولولا هذا لمَا جازَ القطعُ اللّفظيّ؛ لأنَّهُ لا يُبْتَدَأ بنكِرَةٍ مَحْضَةٍ. فكأنَّهُ عندَمَا قالَ " صبرٌ جميلٌ " قالَ: " اصبرْ صبرًا جميلاً"، إلاَّ أنَّهُ اختصرَ وأوجزَ، وهذا بعدما قطعَ النّصبَ إلى الرّفع.

وقدْ سُمِعَ مِنَ العربِ أنَّهُمْ يقولُونَ "حمدُ اللهِ وثناءٌ عليهِ" (١)؛ أرادُوا "أمري وشأني حمْدُ اللهِ وثناءٌ عليهِ"، إذِ الأصلُ "حمدًا للهِ وثناءً عليهِ"، إلاّ أنَّهُ قُطِعَ لفظًا إلى الرّفع؛ لأنَّ فيهِ معنَى المنصوب، كأنَّهُ قالَ "أحمدُ اللهَ حمدًا وأثنِي عليهِ ثناءً". والرّفعُ فيهِ زيادَةُ مبالغةٍ في الدّوام(٢)؛ كأنَّ حمدَ اللهِ يكونُ في كلّ حالٍ. ومنْ هذا القطع اللفظيّ في القرآنِ قولُهُ تعالى ﴿ **قالُوا مَعْذِرَةٌ إلَى رَبِّكُمْ**﴾ (٣)؛ أخبَرُوا أنَّ هذا أمرُهُمْ (٤)؛ فهذا جوابٌ على ما وجهُ وعظِكُمْ لهؤلاءِ؟، ولو أجابُوا الدَّاعِيَ للمعذرَةِ عَنْ أمرِ لِيْمُوا عليهِ لقالُوا "معذرةً إلى ربِّكُمْ". فهُمْ أخبرُوا بهذا ليعلمَ العبّادُ بأنَّهُمْ مِنَ الصّالحينَ ولِئَلاَّ يقولَ لهُمُ اللهُ "هلاَّ وعظْتُمْ هؤلاءِ"(٥).

وذكرَ أبو حيّانَ أنَّ قولَ سيبويهِ "وقد جاءَ بعضُ هذا رفعًا" يدلُّ على أنَّهُ لا يطَّردُ الرّفعُ فيهَا(٦)، فعلَى هذا لا يجوزُ أنْ تقطعَ تلكَ المصادرَ مِنَ النَّصبِ إلى الرّفع إذا كانَتْ للخبرِ. والواضِحُ مِنْ كلامِ سيبويهِ بأنَّهُ يُقاسُ عليهَا؛ لأنَّهُ دلَّلَ على هذا مِنَ الشّعرِ والكلامِ العربيّ والقرآنِ الكريم، ولمْ يظهرْ مِنْ

---

(١) ينظر: سيبويه ، **الكتاب**، ٣١٩/١

(٢) ينظر: الاستراباذي،رضي الدّين، **شرح الرضي على الكافية**، ٣٦٧/١

(٣) الأعراف ١٦٤. قرأ حفص عن عاصم بالنَّصبِ ،وقرأ الباقونَ بالرَّفعِ ،ابن زرعة، **حجّة القراءات** ، ٣٠٠

(٤) ينظر: سيبويه ، **الكتاب** ، ٣٢٠/١

(٥) ينظر : الرّماني ، **شرح الكتاب** ، ٦٥١/٢

(٦) ينظر :أبو حيّان ،**ارتشاف الضرب** ، ١٣٦٩/٣

كلامِهِ بأنَّهُ لا يُقاسُ عليهَا. وإذا قاسَ على بعضِ الكلامِ فهذا لا يدلُّ على منعِ القياسِ في غيرِهِ. وقدْ قاسَهَا ابنُ عصفور(١).

وأمَّا قولُ الشّاعرَةِ الخنساءِ(٢):

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتَّى إذا ادَّكرتْ فإنَّما هي إقبالٌ وإدبارُ (البسيط)

فإنَّمَا هوَ على القطعِ في المصادرِ التي تُنصَبُ على إضمارِ الفعلِ وجوبًا(٣)؛ فكانَ الأصلُ أنْ تقولَ "فإنَّمَا هيَ إقبالاً وإدبارًا"، فهذا وجهُ الكلامِ وحدُّهُ، فهوَ معمولٌ لفعلٍ بُنِيَ على المبتدأ، وإذا رفعتَهُ فهوَ مِنْ بابِ التّوسّعِ في الكلامِ، كما إذا قلتَ: نهارُكَ صائِمٌ وليلُكَ قائِمٌ. قالَ سيبويهِ: **"جازَ هذا على سعَةِ الكلامِ"**(٤)، إذ إنَّهُ لمَّا قُطِعَ إلى الرَّفعِ أخبرَ بالمصدرِ عَن اسمِ العينِ، وهذا غيرُ جائِزٍ، إذ جعلَهَا الإقبالَ والإدبارَ، فحملَهُ على التّوسّعِ في الكلامِ، وهوَ خروجٌ عَنِ الأصلِ، إذ عندَمَا قطعَ المصدرَ إلى الرَّفعِ أوجزَ واختصرَ؛ لأنَّهُ لا يُخبَرُ بالمصدرِ عَن اسمِ العينِ. ولذلكَ أوَّلهُ السّيرافِي؛ إمَّا أنَّهُ حذفَ المضافَ وأقامَ المضافَ إليهِ مَقامَهُ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿**وسئلِ القريةَ**﴾(٥)؛ أي: "أهلَ القريةِ"، وإمّا أنَّهُ محمولٌ على "مُقبِلة ومُدْبِرَة"(٦)؛ فكأنَّهُ قيلَ في المعنَى "صاحب إقبالٍ وإدبارٍ"، وعلى الوجهِ الآخرِ حملَ المصدرَ على اسمِ الفاعلِ بالتّأويلِ، كأنَّهُ قالَ "مُقبلة ومُدبِرَة"، وبهذا جازَ الإخبارُ عَنِ اسمِ العينِ. والقطعُ فيهَا إلى الرّفعِ جائِزٌ، ذكرَ هذا سيبويهِ بعدمَا أسهبَ في شَرْحِ المنصوبِ(٧)، ومِنْ ثَمَّ قالَ:

---

(١)ينظر: والسيوطي ، **همع الهوامع** ، ١٢٠/٣،و ينظر :أبو حيّان ،**ارتشاف الضرب** ، ١٣٦٩/٣

(٢) **الديوان** ٤٦

(٣) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣٣٧/١

(٤) **نفسه**، الصفحة نفسها

(٥) يوسف ٨٢

(٦) ينظر: ينظر : **شرح الكتاب** ، ٢/ ٢٢٧

(٧)ينظر: **الكتاب**، **٣٣٥/١، ٣٣٦**

" وإنْ شئتَ رفعتَ هذا كلَّه فجعلتَ الآخِرَ هوَ الأوّلَ، فجاز على سعة الكلام"(١). ولذلكَ تقولُ على هذا: "ما أنتَ إلاّ سيْرٌ "، و"ما أنتَ إلاّ شربُ الإبلِ"، و"أنتَ سيرٌ سيرٌ"، و"أزيدٌ سيرٌ سيرٌ"(٢)؛ فكلّ هذا مِنْ بابِ التّوسّعِ في الكلامِ إذ قطعتَ إلى الرّفع. وفِي قولِهِ "ما أنتَ إلاّ شربُ الإبلِ"؛ فهوَ لمْ يُشَبَّهْ بشربِ الإبلِ؛ بل أرادَ أنَّهُ صاحبُ شربٍ كشُرْبِ الإبلِ.

فتلكَ المصادرُ المنصُوبَة تُصْبِحُ بعدَ قطعِهَا إلى الرَّفع مبنيَّةً على ما قبلَهَا بالتَّأويلِ؛ لأنَّهُمْ لا يُخبرُونَ بالمصدرِ عَن اسمِ الذّاتِ، فالنَّصبُ على الأصلِ، والرَّفعُ على القطعِ توسُّعًا في الكلامِ.

---

(١) **الكتاب**، ٣٣٦/١

(٢) ينظر: سيبويهِ، **الكتاب**، ١/ ٣٣٥، ٣٣٩

- القطعُ في الحالِ:

الأصلُ في الحالِ أنْ تكونَ منصُوبةً، لكنَّ ثمَّةَ مواضِعَ قُطِعَتْ فيهَا إلَى الرَّفعِ، إذْ وردَ عنْ بعضِ العربِ أنَّهُمْ يقولُونَ: كلّمتُهُ "فوهُ إلى فِيّ"(١)؛ فوجهُ الكلامِ "فاهُ إلَى فِيَّ"، إلاَّ أنَّهُمْ عدلُوا عَنْ هذا إلَى الرَّفعِ، أخرجُوا الحالَ مِنْ حالٍ إلَى حالٍ؛ لأنَّهُمْ إذ رفعُوا حملُوهُ علَى معنًى لمْ يَكُنْ بالنَّصبِ، فهُمْ عندَمَا تكلَّمُوا بهِ بالنَّصبِ أرادُوا "في هذهِ الحالِ"، ولمَّا تكلَّمُوا بهِ رفعًا أرادُوا "وهذهِ حالُهُ"، وأنَّهُمْ يعنُونَ بأنَّهُ قريبٌ منهُ وأنْ لا أحدَ بينَهُمَا، فبالغُوا في المعنَى إذ رفعُوا. فالقطعُ يُعدُّ مِنْ بابِ القطعِ اللفظِي؛ لأنَّهُ عدلَ عَنْ وجهِ الكلامِ إلى الرَّفعِ لمعنًى ليسَ بالنَّصبِ. وذكَرَ سيبويهِ أنَّ علَى مَنْ قالَ هذا بالرَّفعِ أنْ يقولَ - إنْ شاءَ-: "رجعَ فلانٌ عَوْدُهُ علَى بَدْئهِ"، و" انثنَى فلانٌ عَوْدُهُ علَى بَدْئِهِ"(٢)؛ فهمْ يحملُونَ الكلامَ علَى "وعَودُهُ علَى بَدْئِهِ"؛ أي: وهذهِ حالُهُ، فالمعنَى معنَى المنصوبِ، أرادُوا أنَّهُ "رجعَ كمَا جاءَ، "فالمجيء موصولٌ بهِ الرّجوعُ. ووجهُ الكلامِ النَّصبُ؛ أي: "في هذهِ الحالِ". فتفسّحُوا في هذا إذ رفعُوا.

ورأى الخليلُ أنَّهُ يجوزُ أنْ تقولَ: "بعتُ الشّاءَ شاةٌ ودرهمٌ"، فالواوُ بمنزلةِ الباءِ في المعنَى(٣)؛ فكانَ وجهًا للكلامِ أنْ ينصِبَهُ؛ لأنَّهُ في حالِ البيعِ والشّراءِ، فقطعُوا لفظَ الحالِ المنصوبِ إلَى الرَّفعِ، إذ إنَّكَ تقولُ: "شاةٌ بدرهَمٍ" فتجعلُ الجارّ والمجرور خبرًا للمبتدأ، كأنَّكَ في التقدير قُلتَ: "شاةٌ منهُ معَ درهمٍ

---

(١) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣٩١/١

(٢) ينظر: **نفسه**، ٣٩١/١، ٣٩٢

(٣) ينظر: **نفسه**، ٣٩٣/١

مقرونَـانِ"، فلمَّا جاءَتْ ههُنَا بهذا المعنَى جاءَتِ الواو في معنَاهَا، فهي بمعنَى "معَ"، ولذلكَ يكونُ التَّقديرُ "شاةٌ معَ درهَمٍ مقرونَانِ" كما أنَّكَ قُلتَ: "كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ"، وهذا مِنْ مواضع حذفِ الخبرِ وجوبًا، إلاَّ أنَّهُمْ عندَمَا رفعُوا حملُوا على هذا المعنَى لعلمِ المُخاطَبِ، فأوجَزُوا واختصَرُوا. والجملةُ في موضع الحالِ، وحذفَ الضميرَ؛ لأنَّهُ عُلِمَ في المعنَى إذ أرادُوا "شاةٌ منهُ". وعلى هذا تقولُ: "بعتُ الدّارَ ذراعٌ بدرهمٍ"، تقطعُ لفظًا منْ أصلهِ النّصبِ إلى الرَّفعِ. ولو قُلتَ: "بعتُ داري الذراعانِ بدرهَمٍ" فإنَّ هذا وجهُ الكلامِ وحدُّهُ، ومثلُهُ "بعتُ البُرَّ القفيزانِ بدرهمٍ"(١)؛ لأنَّكَ لوْ جعلتَهُ ههُنَا مُنتصِبًا على الحالِ لمَا جازَ؛ لأنَّ فيهِ الألفَ واللامَ، إذ لا تقولُ: "مررتُ بزيدٍ القائمَ "عندَ الخليلِ وسيبويهِ (٢). فهذا ليسَ مِنْ بابِ القطعِ اللّفظيّ في شيءٍ.

وممّا ينتصبُ على الحالِ وعامِلُهُ فعلٌ مُستَعْمَلٌ إظهارُهُ قولُ العربِ حدَّثَ فلانٌ بكذا وكذا، أو أنشد فلانٌ شِعرًا، فتقولُ: "صادقًا واللهِ"؛ أي: "قالَهُ صادقًا". ومن ذلكَ أنْ ترَى رجُلاً قد تعرَّضَ لأمرٍ أو أوقعَهُ فتقولُ: "مُتعرِّضًا لعَنَنٍ لم يَعْنِه"؛ أي: "دنا من هذا الأمرِ متعرِّضًا لعَنَن لم يَعْنِه"(٣)؛ إلاَّ أنَّ بعضَ العربِ يقولُ: "صادِقٌ واللهِ"، و"متعرّضٌ لِعَنَنٍ لمْ يَعْنِهِ"، وكلٌّ عربيٌّ(٤)؛ أي: أرادَ "هو صادِقٌ واللهِ"، و"هوَ مُتعَرِّضٌ لعَنَنٍ لمْ يعنِهِ"، لكنَّهُ عندمَا قطعَ لفظَ الحالِ المنصُوبِ إلى الرَّفعِ أوجزَ واختصرَ، فالحالُ أغنَتْ عَنْ ذِكْرِهِ. وقولُ سيبويهِ "وكلٌّ عربيٌّ" (٥)، يَدُلُّ على جوازِ قياسِهِ.

---

(١) ينظر: سيبويهِ، **الكتاب**، ٣٩٤/١

(٢) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣٩٤/١

(٣) ينظر: سيبويهِ، **الكتاب**، ٢٧١/١، ٢٧٢

(٤) ينظر: **نفسه**، ٢٧٣/١

(٥) **الكتاب**، ٢٧٣/١

وذكرَ سيبويهِ ما جازَ فيهِ الرّفعُ وهوَ ممَّا ينتصِبُ في المعرفةِ، وذاكَ قولُكَ: "هذا عبدُ اللهِ منطلقٌ"، وقالَ: " حدّثنا بذلك يونسُ وأبو الخطّاب عمن يُوثَقُ به من العرب" (١)؛ فأصلُ الكلامِ "هذا عبدُ اللهِ مُنطلِقًا"، ولا يكونُ عبدُ اللهِ إلاّ معروفًا؛ لأنَّكَ أردْتَ أنْ تُبَيِّنَ حالَهُ.

والرّفعُ مِنَ القطعِ اللفظيّ؛ لأنَّهُ مِنْ خروجِ الحالِ عَنْ أصلِهِ، وهذا مِنْ بابِ تعدُّدِ الوجوهِ اللّغويّة، ففي التَّوسّعِ في الكلامِ تَكثُرُ التّأويلاتُ، وقدْ ذكرَ الخليلُ كوْنَ رفعِهِ على وجهينِ مِنَ الإعرَابِ؛ وجهٍ على الاستئنافِ، ووجهٍ علَى الخبرِ. وبيّنَ سيبويهِ وجهينِ آخرَيْنِ للرّفعِ؛ وجهًا على البدلِ أو عطفِ البيانِ مِنْ "هذا"، ووجهًا على أنَّ "منطلقٌ" بدلٌ مِنْ عبدِ اللهِ(٢)، فعلَى وجهِ الاستئنافِ عندَ الخليلِ كأنَّهُ قالَ: "هوَ مُنطلِقٌ"؛ لكنَّهُ أوجزَ لعلمِ المخاطبِ، وأمَّا الوجهُ الآخرُ عندهُ فهوَ كقوْلِكَ: "هذا حُلْوٌ حامِضٌ" حينَ جمَعْتَ بينَ الطّعْمَيْنِ. وأمَّا الوجهُ الثّانِي عندَ سيبويهِ فهوَ أنَّ أصلَ الكلامِ هكذا "هذا عبدُ اللهِ رجلٌ منطلِقٌ"، إلاَّ أنَّهُ حذفَ الموصوفَ وأنابَ الصِّفةَ مكانَهُ مِنْ بابِ التّوسُّعِ في الكلامِ، فأصبحَ "منطلقٌ" بدلاً مِنْ عبدِ اللهِ. ومن آي الذكرِ قولُهُ تعالى: ﴿ **هذا بَعْلِي شَيْخٌ** ﴾(٣) في قراءَةِ أبي عبد الله (ابن مسعود)(٤)؛ فوجهُ الكلامِ بالنَّصبِ، إلاَّ أنَّهُ عدلَ إلى الرَّفعِ توسُّعًا بقطعِهِ لفظًا إلَى الرَّفعِ. ومنْ ذلكَ قولُ الشّاعرِ(٥):

مَنْ يَكُ ذا بَتٍّ فهذا بَتّي   مقيِّظٌ مصيِّفٌ مُشَتِّي   (الرّجز)

فوجْهُ الكلامِ "فهذا بتّي مُقَيّظًا مُصَيِّفًا مُشَتِّيًا"، كأنَّهُ قالَ: "أنَا في حالِ كذا وكذا"، إلاَّ أنَّهُ قطعَ الحالَ عَنْ أصلِهَا إلَى الرَّفعِ توسّعًا في الكلامِ، فهوَ مِنْ بابِ تعدّدِ الوجوهِ اللّغويّةِ التِي تُغْنِي اللّغة، وهوَ كذلكَ مِنْ

---

(١) **الكتاب**، ٨٣/٢

(٢) ينظر: **نفسه**، ٨٣/٢ ، ٨٤

(٣) الفرّاء ، **معاني القرآن**، ٢٣/٢

(٤) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٨٣/٢ ، أبو عبدِ اللهِ كُنيَةُ عبد اللهِ بن مَسعُود.

(٥) من الأبيات الخمسين التي لم يعرف قائلها ، وهو من **ملحقات ديوان رؤبة** ، ١٩١

بابِ الإطنابِ بتكثيرِ الجملِ، وهوَ مِنْ بابِ التّوسُّعِ في الكلام. وأمّا قوْلُ الأخطلِ(١):

ولقد أبيتُ مِن الفتاةِ بمَنزلٍ فأبيتُ لا حَرجٌ ولا مَحرومُ (الرّمل)

فذكرَ سيبويهِ أنَّ الخليلَ لمْ يحمِلهُ على إضمارِ "أنا"، ولكنْ على الحِكايةِ؛ كأنَّهُ قيلَ بمنزلةِ الذي يقالُ لهُ "لا حرجٌ ولا محرومُ"، ولو جازَ على إضمارِ "أنا" لجازَ "كانَ عبدُ اللهِ لا مُسْلِمٌ ولا صالِحٌ "على إضمارِ "هوَ "(٢)؛ فوجهُ الكلامِ "لا حرجًا ولا مَحرُومًا"، إلاّ أنَّهُ قطعَ اللفظَ إلى الرّفعِ. ولا يجوزُ حملُ المرفوعِ علَى الاستئنافِ هاهُنَا؛ إذ لا تبعيضَ في ذلكَ. فهذا علَى الحكايةِ عندَ الخليلِ؛ كأنَّهُ قالَ: كالذي يُقالُ لهُ "لا حَرِجٌ ولا مَحْرُومٌ "؛ أي: لا أنا حَرِجٌ ولا مَحرومٌ، فتكونُ الجملةُ في موضعِ رفعِ نائِبِ فاعلٍ لمقولِ القولِ. ورأى بعضُهُم أنَّ رفعَهُ على النّفيّ؛ كأنَّهُ قالَ: "لا حرجٌ ولا محرومٌ بالمكانِ الذي أنا به". وهوَ أسهلُ عندَ سيبويهِ؛ لأنَّ المحذوفَ خبرٌ وهوَ ظرفٌ، وحذفُ الخبرِ في النّفْي كثيرٌ؛ كقولنا "لا حول ولا قوة إلا بالله"؛ أي: "لا حول لنا ولا قوة لنا"(٣)؛ فتكونُ الجملةُ علَى الحاليّة. وقدْ رأى بَعْضُ النّحويّينَ أنَّهُ على حذفِ المبتدأ؛ أي: كأنَّهُ قالَ "لا أنا حرج ولا أنا محروم"(٤). فخالفُوا رأيَ الخليلِ في هذا؛ لأنَّهُمْ حملُوهُ علَى التَّبعيضِ.

---

(١) سيبويهِ، **الكتاب**، ٨٤/٢ ،**ديوان الأخطل** ٣٠٥ برواية (ولقد أكون من الفتاة بمنزل)

(٢) ينظر : سيبويه ، **الكتاب** ، ٨٤/٢، ٨٥

(٣) ينظر :سيبويهِ، **الكتاب**، ٨٥/٢، والسّيرافي ، **شرح الكتاب** ، ٤١٢/٢

(٤) ينظر : السيرافي، **شرح الكتاب**، ٤١٢/٢

- القطعُ فِي الاستثناءِ المنقطِعِ:

ثَمَّ كيفيَّاتٌ لنَصبِ الاسمِ بعدَ "إلاَّ"، إلاَّ أنَّنَا لنْ نتبصَّرَ مِنهَا سِوى ما انقطعَ فيهِ المُستثنَى عَنِ المستثنَى منهُ مِنْ حيثُ الإعرابُ والمعنَى؛ لأنَّهُ ليسَ مِنْ جِنسِ المُستثنَى منهُ، وأنَّهُ لا يُبدَلُ ممَّا قبلَهُ إلاَّ توسُّعًا. وتأسيسًا علَى ذا فإنَّ البصريّينَ يُقدِّرونَ المُستثنَى المُنقطعَ علَى معنَى " لكنَّ "؛ لأنَّ ما بعدَهَا مُخرَجٌ مِنْ حُكمِ الذي قبلَهَا؛ فإذا قُلتَ: "ما قامَ القومُ لكنَّ زيدًا قامَ" فقدْ علِمتَ أنَّ "زيدًا" خالفَ القومَ بقيامِه، والكوفيّونَ يَأبَوْنَ هذا ويحملونَهُ علَى "سِوَى" إذ كانَتْ فِي معنَى "غير "، وقيلَ: إنَّ "إلاَّ" وما بعدَهَا كلامٌ مُستأنَفٌ؛ لأنَّ "إلاَّ "عَمِلَتْ فيمَا بعدَهَا عملَ "لكنَّ "، فالمُستثنَى المُنقطِعُ علَى تقديرِ الدّخولِ فِي المُستثنَى منهُ، وإنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ نوعِه، ورأيُ سيبويهِ أنَّهُ عملَ بهِ ما قبلَهُ كما عملَ "العشرونَ" فِي الدّرهَم(١). وأهلُ الحجازِ لا يذكرُونَهُ إلاَّ بالنَّصب؛ فيقولونَ: "ما فيهَا أحدٌ إلاَّ حمارًا"، وبنُو تميمَ يجيزُونَ الرَّفعَ علَى البدلِ مِنَ المُستثنَى منهُ، وإنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ نوعِهِ؛ فيقولُونَ: " ما فيهَا أحدٌ إلاَّ حِمَارٌ"(٢). فرأيُ بَنِي تميمَ هوَ الذي ههُنا يعنينَا؛ لأنَّ الأصلَ في الاستثناءِ المنقطعِ النَّصبُ، إلاَّ أنَّ بني تميمَ عدلُوا عَنْ هذا إلَى قطعِهِ لفظًا إلَى الرّفعِ توسُّعًا، ولولا التّوسُّعُ لمَا جازَ هذا في اللّفظِ والمعنَى، كما أنَّ التّشبيهَ ضربٌ مِنَ المجازِ، وهُمْ عندمَا رفعُوا حملُوا الكلامَ علَى التّشبيهِ. وهذا مُتَّجَهٌ عندَهُمْ؛ فإذا كانَ المُستثنَى منهُ صالِحًا لِلحذفِ وهوَ اسمٌ مُتعدِّدٌ أو غيرُ مُتعَدِّدٍ فهذا يصحُّ فيهِ البدَلُ، ولسيبويهِ فِي هذا تفسيران؛ إنْ كانَ المُستثنَى ممَّا يَصِحُّ دخولُهُ فِي المُستثنَى منهُ مَجَازًا صحَّ البَدَلُ، ويدلُّكَ علَى هذا قولُ الشّاعرِ أبِي ذؤيب الهذلِيّ (٣):

---

(١) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣١٩/٢، وابن السّراج، **الأصول في النحو**، ٢٩٠/١، والسيرافي، **شرح، الكتاب**، ٣/ ٦٣، ٦٤، والاسترابادي،رضي الدّين، **شرح الكافية**، ١/ ٧٢٥، وأبو حيّان، **ارتشاف الضرب**، ١٥٠٠/٣، ١٥٠١، وابن عقيل، **المساعد**، ٥٥٠/١- ٥٥٢،و السيوطي، **همع الهوامع**، ٢٤٨/٣- ٢٥٠، وحسن، عباس، **النحو الوافي**، ٢/ ٣١٦ – ٣١٨، ٣٣٤

(٢) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣١٩/٢

(٣) سيبويه، **الكتاب**، ٢/ ٣٢٠، و**ديوان الهذليّين**، ١١٦/١ برواية " فإن تمسِ في رَمسٍ ".

فإنْ تُمْسِ في قبرٍ برَهْوَةَ ثاوِيًا   أنِيسُك أصداءُ القُبورِ تصيحُ   (الطّويل)

فجعلَ الأصداءَ أنيسَهُ، ومثلُ ذلكَ قولُهُمْ "ما لي عِتابٌ إلاَّ السّيفُ"(١)؛ جعلَهُ مُعاتِبًا لَهُ، وإنْ كانَ ما تجعلُهُ مِنَ المُستثنَى منهُ مجازًا يَمتَنِعُ لمْ يَصِحَّ ذلكَ إلاَّ على وجهِ التّفسيرِ الثّانِي؛ أنْ تجعلَ ذكرَ المُستثنَى منهُ توكيدًا؛ ليُعْلَمَ أنْ ليسَ بهَا غيرُ المُستثنَى. وإذا كانَ قبلَ المستثنَى اسمٌ لا يَصِحُّ حذفُهُ فلا يجوزُ عندَهُمْ إلاَّ النَّصبُ(٢)؛ فأهلُ الحجازِ لا يقولونَ: "ما فيهَا أحدٌ إلاَّ حمارًا" إلاَّ بالنَّصبِ على الأصلِ، وأمَّا بنُو تميمَ فيتوسَّعُونَ في هذا فيتكلَّمونَ بهِ بالرَّفعِ، فيقولُونَ: "ما فيهَا أحَدٌ إلاَّ حِمارٌ "؛ فهُمْ في هذا يقطعُونَ النَّصبَ إلى الرَّفعِ، وهُمْ بهذا يخرُجُونَ عَنِ الأصلِ توسُّعًا. فممّا يجوزُ على كلتَا اللّغتينِ قولُ النَّابغَةِ الذّبيانِيّ (٣):

يا دارَ ميَّةَ بالعلياءِ فالسَّنَدِ   أقْوَتْ وطال عليها سالِفُ الأبَدِ   (البسيط)

وقفتُ فيها أصَيْلانًا أسائلُها   عَيَّتْ جَوابًا وما بالرَّبْعِ مِن أحَدِ

إلاَّ أواريَّ لأيًا ما أبيِّنُها   والنُّؤْيُ كالحَوْض بالمَظلومة الجَلَدِ

وذكَرَ سيبويهِ أنَّ هذا على لغةِ بني تميمَ، وأمَّا أهلُ الحجازِ فينصبونَهُ (٤)؛ فالحجازيّونَ ينصبُونَهُ فيقولونَ "إلاّ أواريَّ"، أتَوْا بهِ على الأصلِ، وأمَّا التَّميميّونَ فيقطعُونَ اللّفظَ إلى الرَّفعِ توسّعًا ومَجازًا؛ كأنَّهُمْ جعلُوا الأواريَّ مِنْ جنسِ المستثنَى منهُ وإنْ لمْ يكُنْ منهُ في الأصلِ. ومثلُ ذلكَ قولُ الشّاعرِ

---

(١) هذا إشارة إلى قولِ ابنِ الأيهم التّغلبيّ: ليس بيني وبين قَيْسٍ عِتابُ   غيرُ طَعْنِ الكُلَى وضَرْبِ الرِّقابِ

جعلَ طعنَ الكلى وضربَ الرّقابِ مِنَ العتابِ مَجازًا، وهوَ مِنَ القطعِ اللّفظِيّ عَنِ الأصلِ. ينظر: سيبويه، **الكتاب،** ٣٢٣/٢

(٢) ينظر: سيبويه ، **الكتاب** ، ٣١٩/٢ ، ٣٢٠ ، والاستراباذي،رضي الدّين ،**شرح الكافية** ، ١/ ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣١ ، وأبو حيّان ، **ارتشاف الضرب** ، ٣/ ١٥١١، والأزهري ، **شرح التّصريح على التوضيح** ، ٥٤٨/١

(٣) سيبويه ، **الكتاب** ، ٣٢١/٢، **ديوان النابغة** ، ٩

(٤) ينظر: **الكتاب** ، ٢/ ٣٢١

ابنِ الأيهَم التغلبيّ (١):

ليسَ بيني وبين قيْسٍ عِتابُ   غيرُ طَعْنِ الكُلَى وضَرْبِ الرِّقاب   (الخفيف)

فهوَ جعلَ الطّعنَ والضَّربَ عِتابًا، وهذا في رأي الخليلِ كقولِ الشّاعرِ(٢):

وخيْلٍ قد دَلَفْتُ لها بخيْلٍ   تَحِيّةُ بَينِهِمْ ضَرْبٌ وَجيعُ   (الوافر)

جعلَ الضَّربَ تحيَّتَهُمْ مَجازًا، وإنْ شِئتَ على أنَّ العتابَ توكيدٌ(٣)؛ فكانَ الأصلَ أنْ يقولَ الشّاعِرُ "غيرَ طعنِ الكُلَى وضَرْبِ الرِّقابِ"؛ لأنَّ المُستثنَى ليسَ مِنْ نوْعِ المُستَثنَى منهُ، إلاَّ أنَّهُ عدلَ إلَى الرَّفعِ تَوَسُّعًا فِي الكلامِ. وهذا كجعلِ التَّحِيَّةِ الضَرْبَ الوجيعَ في البيتِ الثانِي؛ إذ إنَّهُ يَصِفُ فُرْسَانًا تلاقَوْا للقتالِ، فكانَتْ تحِيَتُهُمُ الضّربَ، ولولا التَّوسُّعُ فِي الكلامِ لمَا جازَ هذا. وثَمَّ آرَاءٌ أُخَرُ في رفعِ المُستَثنَى المُنقطِع؛ منهَا ذِكْرُ المازنِيِّ أنَّ "أحدًا " خلطٌ لِمَنْ يعقِلُ ولا يعقِلُ، وهذا كقولِهِ تعالَى: ﴿**واللهُ خلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشي على رجلَيْنِ ومِنهُمْ مَنْ يَمْشي عَلَى أربَعٍ** ﴾(٤)؛ أتَتْ مَنْ للعاقلِ وغيرِهِ، ومنهَا أنَّ "أحدًا" إذا كانَ فِي سياقِ نفيٍ فهوَ لِمَنْ لا يعقِلُ. ومنهَا أنَّ البدلَ مِنْ معطوفٍ محذوف؛ كأنَّكَ قلتَ: "ما في الدار أحدٌ ولا غيرُهُ إلاَّ حمارٌ "(٥)؛ ففي كلِّ تلكَ الآراءِ لا يوجَدُ قطعٌ في اللفظِ مُطلَقًا؛ لأنَّهُ الأصلُ، إذ لا يوجَدُ هاهُنا استثناءٌ منقطِعٌ. والحقيقةُ أنَّ كلَّ تلكَ التّأويلاتِ لا حاجَةَ لهَا؛ لأنَّ التَّوسَّعَ فِي الكلامِ كثيرٌ.

---

(١) سيبويه ، **الكتاب** ، ٢/ ٣٢٣ ، والأعلم، **النكت** ،٢٣٥/٢ ، وابن يعيش ، **شرح المفصل** ،٥٥/٢

(٢) هو لعمرو بن معد يكرب في **ديوانه** ١٤٩

(٣) ينظر : سيبويه ، **الكتاب** ، ٣٢٣/٢، ٣٢٤

(٤) النور ٤٥

(٥) ينظر : السيرافي ،**شرح الكتاب** ، ٦٨/٣ ، وأبو حيّان ،**ارتشاف الضرب** ، ٣/ ١٥١٢، والصبّان ، **حاشية الصّبان على شرح الأشموني** ، ٢١٦/٢

- القطعُ في المفعول بهِ:

يُحذَفُ العاملُ فِي المفعولِ بهِ جوازًا؛ لحضورِ معناهُ؛ كأنْ ترَى شخصًا يحملُ عصًا ليضربَ بهَا رجلاً ما، فيُقالُ لهُ: " زيدًا "، أو حضورِ الرَّدِّ علَى نافيهِ؛ كقولِكَ: "بلَى زيدًا" لِمَنْ قالَ: "ما ضربتُ أحدًا"، أو حضورِ الرّدِّ علَى مُثبِتِهِ؛ كقولِكَ "لا بل زيدًا" لِمَنْ قالَ: "ضربَ زيدٌ عمرًا"، أو يُحذَفُ وجوبًا لِمُسَوِّغٍ قِياسِيّ؛ كالنِّداء، والتَّحذير، والاختصاص، والاشتغال، أو لِمُسَوِّغٍ سماعِيّ؛ كالمثلِ وشبهه. والأصلُ في المفعولِ بهِ النَّصبُ، إلاَّ أنَّ بعضَ العربِ يتَوسّعونَ فِي هذا فيقطعونَ لفظَهُ إلَى الرَّفع؛ إلاَّ أنَّكَ تُضمِرُ الذي لا يكونُ ما بعدَهُ إذا ظهرَ إلاَّ رفعًا، كمَا أضمرْتَ الذي لا يكونُ ما بعدَهُ لو ظهرَ إلاَّ نصبًا. فمِنْ قولِ العربِ فِي الأمثالِ "كلاهُمَا وتمرًا"(١) و"كلُّ شيءٍ ولا شتيمَةَ حُرٍّ" (٢)؛ جاءُوا بهِ رفْعًا(٣)؛ إذ إنَّ الأصلَ في هذهِ الأسماءِ المرفوعةِ النَّصْبُ؛ وهوَ قولُكَ: "كليهمَا وتَمْرًا"، "وكلَّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرٍّ"؛ كأنَّهُ في المثَلِ الأوَّلِ إذ نصَبَ أرادَ أنَّ شخصًا بينَ يديهِ سنامًا وزبدًا وتمرًا، فقالَ لرَجُلٍ خُذِ السنامَ والزّبدَ، فقالَ لهُ الرَّجُلُ: "أعطِنِي كليهمَا وزِدْنِي تمْرًا". وفي المثَلِ الثانِي أرادَ "ائتِ كلَّ شيءٍ ولا ترتَكِبْ شتيمَةَ حُرٍّ". إلاَّ أنَّهُ عدلَ عَنِ النَّصبِ إلى الرَّفعِ، قالَ سيبويهِ: "كأنهُ قال: "كلاهما لي ثابتانِ وزِدْني تمرا". و"كلُّ شيء ولا شتيمةَ حُرٍّ". كأنه قال: "كلُّ شيء أمَمٌ ولا شتيمةَ حُرٍّ"(٤). وقدْ حُذِفَ الخبَرُ اختصارًا لعِلْمِ المُخاطَبِ هذا(٥).

---

(١) الميداني ، **مجمع الأمثال** ،٢/ ١٥١

(٢) سيبويه ،**الكتاب** ،٢٨١/١ ،والميداني ،**مجمع الأمثال** ، ١٥٢/٢

(٣) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٢٨١/١

(٤) **الكتاب**، ٢٨١/١

(٥) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٢٨٢/١

ومثلُ هذا في القطعِ اللفظِيّ إلى الرَّفعِ قوْلُ الشّاعِرِ(١):

اعتادَ قلبَك مِنْ سَلمَى عَوائدُه وهاج أهواءَك المكنونةَ الطَّلَلُ (البسيط)

رَبْعٌ قَواءٌ أذاعَ المُعْصِراتُ به وكلُّ حَيْرانَ سارٍ ماؤُه خَضِلُ

كأنَّهُ قالَ: "ذاكَ رَبْعٌ أو هوَ رَبْعٌ "(٢)؛ فكانَ وجهُ الكلامِ بالنَّصبِ، وقدْ قُطِعَ لفظًا إلى الرَّفع. وذكرَ ابنُ جِنِّيٍّ أنَّهُ لا يجوزُ لكَ ههُنَا أنْ تجعلَ الرَّبعَ بدلاً مِنَ الطَّلَلِ؛ لأنَّهُ أعمُّ مِنَ المبدَلِ منهُ، ألا ترَى أنّ سيبويهِ حملَهُ علَى القطعِ والابتداءِ(٣). ولوْ حملَهُ علَى البدلِ لكانَ مِنْ بابِ التّوسّعِ في الكلامِ والخروجِ عَنِ الأصلِ؛ كما جاءَ هذا في بابِ الاستثناءِ؛ إذ قالُوا "ما لنَا إلاَّ النبيُّونَ شافعٌ"؛ هذا إنْ جعلُوا "النّبيّون" مبتدأ مؤخَّرًا. ومثلُ هذا قولُ الشّاعرِ (٤):

هل تَعْرِفُ اليومَ رَسْمَ الدّارِ والطَّلَلا كما عرفتَ بجَفْنِ الصَّيْقَلِ الخِلَلا (البسيط)

دارٌ لِمَرْوَةَ إذ أهْلِي وأهلُهُمُ بالكانِسِيّةِ نَرْعَى اللّهْوَ والغَزَلا

كأنَّهُ قالَ: "تلكَ ديارُ فلانة"، ولا يجوزُ لهُ إظهارُ المبتدأ، كما أنَّهُ لمْ يَجُزْ إظهارُ الفعلِ فِي المنصوب(٥)؛ فقطعَ المفعولَ بهِ المنصوبَ إلى الرَّفعِ؛ توسّعًا. ومِنْ ذلكَ قولُ العربِ "مَنْ أنتَ زيدٌ "؛ رفعُوهُ توَسُّعًا(٦)؛ فهذا لا يكونُ إلاَّ جوابًا؛ كأنَّ شخصًا ما ادَّعَى بأنَّهُ زيدٌ، وكانَ زيدٌ مَعْرُوفًا بالفضلِ

---

(١)سيبويه، **الكتاب**،٢٨١/١،و نسبه ابن خلف لعمر بن أبي ربيعة في **شرح شواهد المغني للبغدادي** ، ٢٦٦/٧ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ولم أجده في ديوانه .

(٢) ينظر : سيبويه ، **الكتاب** ، ٢٨١/١ ، ٢٨٢

(٣) ينظر : **الخصائص** ، ٢٢٦/٣

(٤) عمر بن أبي ربيعة ، **ملحقات ديوانه** ٣٠٦ ، سيبويه، **الكتاب**، ٢٨١/١

(٥) ينظر : سيبويه ،**الكتاب** ، ١/ ٢٨١ ، ٢٨٢

(٦) ينظر : سيبويهِ ، **الكتاب** ، ٢٩٢/١

والشَّجاعَة، فردُّ عليهِ ذلكَ إنكارًا(١). وأمَّا المرفوعُ فهوَ مُؤَوَّلٌ علَى حذفِ مُضافٍ توسّعًا في الكلام؛ لأنَّهُ لا يُخبَرُ باسمِ عينٍ عَنْ المَصْدَرِ؛ فحمَلُوهُ علَى هذا؛ والتَّقْدِيرُ "ذِكرُكَ ذِكرُ زيدٍ" و"كلامُكَ كلامُ زيدٍ "(٢)؛ ولذلكَ أوْجَزَ واختَصَرَ، وهذا مِنْ بابِ التَّخفِيفِ فِي الكلامِ. وقدْ قالَ بعضُ العربِ: "سُبُّوحٌ قدوسٌ ربُّ الملائِكَةِ والرّوح "(٣)، ولوْ قُلتَ: أليسَ هذا مِنَ القطعِ في بابِ المصادِرِ؟ قيلَ إنَّ "سبُّوحًا قدوسًا " مفعولٌ بهِ إذا نصبتَ(٤)؛ فهوَ قطعَ اللفظَ مِنَ النَّصبِ إلى الرَّفعِ ، كأنَّهُ قالَ: "هوَ سبُّوحٌ قدّوسٌ"؛ إلاَّ أنَّهُ أوجزَ، كمَا أنَّهُم حذفُوا الفعلَ في النَّصبِ لعلمِ المخاطَبِ مِنَ الحالِ.

وقدْ يجرِي الاسمُ مَجرَى المصادرِ التي تكونُ بدلاً مِنْ لفظِ عامِلِهَا؛ كقولِكَ "تربًا لفلان " ، و" جندلاً لفلان"، و"فاهًا لفيكَ؛ أي: "فا الدّاهية "(٥)؛ كأنَّهُ قالَ في كلِّ هذا "ألزمَكَ اللهُ تُربًا أو أطعمكَ "، كلٌّ علَى هذا؛ لأنَّهُ أصبحَ بدلاً مِنْ لفظِ عامِلِهِ، بدلاً مِنْ قولِكَ "تربَتْ يداكَ وجُندِلتْ". فهذهِ الأسماءُ يُدعَى بهَا وليسَ لهَا مِنْ لفظِهَا فعلٌ؛ لأنَّهَا جواهِرُ قدّرُوا لهَا فعلَهَا مِنَ المعنَى. وبعضُ العربِ يرفَعُ هذا، قالَ الشّاعِرُ(٦):

لقد ألَبَ الواشون ألْبًا لبَيْنِهِمْ	فتُرْبٌ لأفْواهِ الوُشاةِ وجَنْدَلُ	(الطّويل)

ففيهِ معنَى المنصوبِ ولوْ رُفِعَ (٧)؛ فوجهُ الكلامِ " تربًا " و"جندلاً"، إلاَّ أنَّهُ رفعَ عندَمَا أرَادَ أنْ يُثَبِّتَ الخيبَةَ لِمَنْ يدْعُو عليهِ، فقطعَ اللفظَ إلَى الرَّفعِ. وابتدأ بالنَّكِرَةِ؛ لأنَّ فيهَا معنَى المنصوبِ. وقدْ

(١) ينظر: السيرافي ، **شرح الكتاب**، ١٨٩/٢

(٢) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٢٩٢/١

(٣)مسلم، **صحيح مسلم**، ٢٢٩

(٤) ينظر : سيبويه ، **الكتاب** ، ٣٢٧/١

(٥) ينظر : سيبويه ، **الكتاب** ، ٣١٤/١ – ٣١٦

(٦) سيبويه ، **الكتاب** ، ٣١٥/١ ، والمبرّد ، **المقتضب** ، ٢٢٢/٣ ، والأعلم ، **النكت** ، ٤٩٣/١ ، ٤٩٤

(٧) ينظر : سيبويه ، **الكتاب** ، ٣١٥/١

ينقطِعُ المفعولُ بهِ وجوبًا إلى الرَّفعِ بمُسَوِّغِ التّعليقِ في أفعالِ اليقينِ والظنِّ وما جرَى مجرَاهُنَّ. ألاَ ترَى أنَّ حدَّ الكلامِ إذا أدخلتَ "ظنَّ" على المبتدأ والخبرِ كانَ الوجهُ نصبَ الاسمين، فاعلَمْ أنَّ القطعَ في هذا البابِ يُعنَى بهِ أنَّ ثمَّةَ أدواتٍ تمنَعُ تلكَ الأفعالَ مِنْ أنْ تعملَ في مفاعيلِهَا، فقطعُ اللفظِ يكونُ واجبًا. فمِنْ تلكَ الأدواتِ الاستفهامُ، ألا تعلمُ أنَّهُ إذا دخلَتْ أداةٌ للاستفهامِ سواءً أكانَتْ حرفًا أمْ اسمًا فلا يجُوزُ إلاَّ الرّفعُ؛ تقولُ: "قدْ علمْتُ زيدًا أبُو مَنْ هوَ"، و "قدْ علمْتُ زيدًا أبا مَنْ هوَ مَكنِيٌّ"، و "قدْ علمتُ زيدٌ أبا مَنْ هوَ مَكنِيٌّ"، و "ظننتُ أبو مَنْ هوَ"، و "أيقنتُ أزيدٌ عندَكَ أمْ عمرٌو"، و "قدْ عرَفْتُ أيُّهُمْ زيدٌ "،و" أرأيتكَ زيدًا أبو مَنْ هوَ" (١)؛ فالأصلُ في تلكَ المفاعيلِ قبلَ أنْ تُدخلَ الاستفهامَ النَّصبُ، إلاَّ أنَّهُ قطعَ إلى الرَّفعِ لدخولِ الاستفهامِ عليهَا، فكانَ ثمَّةَ انتقالٌ مِنْ أسلُوبٍ لآخرَ؛ مِنَ الخبرِ إلى الاستفهامِ. ففي قولِكَ "قدْ علمْتُ زيدًا أبُو مَنْ هوَ" انقطعَ مِنْ حيثُ اللفظُ لا مِنْ حيثُ المعنَى، إذ الجملةُ في هذا في محلِّ نصبِ المفعولِ الثانِي، ولو أردْتَ "علمْتُ" بمعنَى عرفْتُ كانَتِ الجملةُ في موضعِ البدلِ مِنْ زيدٍ، وهذا رأيُ السّيرَافِي؛ لأنَّهُ لا يجوزُ "وأبو مَنْ هوَ" إذ كانَتْ على الحاليّة، وقدْ أجازَهَا المبرّدُ (٢). وإذا قُلتَ: "قدْ علِمْتُ زيدًا أبَا مَنْ هوَ مَكْنِيٌّ" فالجملةُ في موضعِ المفعولِ الثانِي حينَمَا قُطِعَ لفظُهُ، وأمَّا "أبا مَنْ" فليسَ بمفعولٍ ثانٍ للفعلِ "عَلِمْتُ"؛ بلْ هوَ مفعولٌ ثانٍ لاسمِ المفعولِ "مَكْنِيٌّ". ولوْ قُلتَ: قدْ علمْتُ "زيدٌ أبا مَنْ هوَ مَكْنِيٌّ" فهذا جائِزٌ؛ لأنَّ المفعولَ الأوَّلَ في المعنَى مُستَفهَمٌ عنهُ؛ فتكونُ الجملةُ كلُّهَا قدْ سَدَّتْ مَسَدَّ مَفعولَيْ "علمْتُ". وأمَّا "أرأيتَكَ زيدًا أبُو مَنْ هُو" فلا يجوزُ رفعُ زيدٍ البتَّة؛ لأنَّهُ لا بُدَّ مِنَ المفعولِ الأوَّل؛ لأنَّ هذا الفعلَ ههُنَا بمعنَى "أخبرْنِي"، فلا يجوزُ قطعُ لفظِ المفعولِ الأوَّلِ على التَّعليق. وكلُّ الأمثلةِ على هذا. ومِنْ هذا قولُهُ

---

(١) ينظر: سيبويه ، **الكتاب** ، ١/ ٢٣٥ ــ ٢٤٠

(٢) ينظر : السّيرافِي ، **شرح الكتاب** ، ٢/ ١٣٧

تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾(١)فلا عملَ للفعلِ فيمَا بعدَهُ (٢)؛ كأَنَّهُمْ قالُوا لصاحبِهِمْ الذي يُريدُ أنْ يجلبَ لهُمْ الطّعامَ اختبرْ أيُّ الطّعامِ أزكَى لنَا. فاللهُ أعلمُ أنَّهُمْ يُريدُونَ الطّعامَ الحلالَ؛ لأنَّهُمْ كانُوا يعتقدُونَ أنَّ أكثرَ أكلِ قومِهِم -على اعتقادِهِمْ - مخالفٌ للشّريعةِ الرّبّانيّةِ، أو أنَّهُمْ أرادُوا أحسنَ الطَّعامِ. فقُطِعَ لفظُ المفعولين؛ لأنَّ الفعلَ لا يعملُ فيمَا بعدَهُ؛ لوجودِ اسمِ الاستفهامِ "أيّ". ومِنَ الأدواتِ التي تقطعُ عَمَلَ الفعلِ عمَّا بعدَهُ لامُ الابتداء؛ فتقولُ: "قدْ علمتُ لَعبدُ اللهِ خيرٌ منكَ" (٣)؛ فهُنَا قُطِعَ لفظُ المفعولينِ إلى الرَّفعِ لدخولِ لامِ الابتداء، ولولا هذا لأعملْتَ الفعلَ فيهمَا، قالَ سيبويهِ: " ولو لم تَستفهم ولم تُدْخِلْ لام الابتداء لأعملتَ "علمتُ" كما تُعْمِل "عرفتُ" و"رأيتُ "، وذلك قولك: "قد علمتُ زيدًا خيرًا منك" " (٤).

---

(١) الكهف ١٩

(٢) ينظر : سيبويه ،**الكتاب** ، ٢٣٦/١

(٣) ينظر: سيبويهِ، **الكتاب**، ٢٣٦/١

(٤) **الكتاب**، ١/ ٢٣٧

الفصل الثانِي

القطع في أبواب متفرّقة مِنَ الكتاب

أوّلاً: القطع في النّعت :

أ- القطع في النّعت التّفصيليّ

ب- القطع في النّعت الشّمولِيّ

ت- القطعُ في نعوتِ الاسمِ المفرَدِ

ث- قطعُ الصّفة إذا كانَتْ للآخرِ لعلّة الاسميّة

ج- قطعُ الصّفةِ للمجاورةِ

ثانيًا: القطعُ في البدل

ثالِثًا: القطعُ في حروفِ العطفِ :

أ- القطعُ بالحملِ علَى الموضعِ أو المعنَى

ب- القطعُ في الأسماء

ت- القطعُ في الأفعالِ المنصوبةِ أو المجزومة

رابعًا: القطعُ عنِ الجواب

خامسًا: الاستئناف ب " أم" المنقطعة

أوّلاً: القطعُ فِي النَّعْتِ:

يكادُ يُجمِعُ النُّحاةُ علَى أنَّ القطعَ فِي النَّعتِ إنَّمَا هوَ صرفُهُ عَنْ مَتبوعِهِ لِيُصبحَ مرفوعًا أو منصوبًا، والعاملُ فيهمَا محذوفٌ وجوبًا إذا كانتْ تلكَ الصّفاتُ لمدحٍ، أو ذمٍّ، أو ترَحُّمٍ، وما أتَى لغيرِهَا فالإظهارُ والإضمارُ سيَّانِ (١). وإنَّ ثمَّةَ مُسوغاتٍ لقطعِ النَّعتِ عن المنعُوت، وهذا ما سَيُتَبَصَّرُ خلالَ التَّفصيلِ، خلافًا لِمَنْ يرَى أنَّ سببَ القطعِ بلاغِيٌّ محضٌ؛ تشويقًا للأذهانِ، وتوجيهًا لهَا إلَى النَّعتِ المَقطُوعِ؛ لأهميَّةٍ فيهِ تستَدْعِي الانتباهَ، وتعلّقَ الفكرِ بهِ(٢)، ولِمَنْ يُرجعُ تلكَ الظاهرةَ إلَى النَّاحيةِ الصَّوتيَّةِ فقط حينَمَا يقولُ: إنَّ عليكَ إذا قطعتَ أنْ تقفَ يسيرًا عندَ التَّابعِ الذي قطعتَهُ، ومِنْ ثمَّ تبتدِئُ الكلامَ، ولا بُدَّ مِنْ نغمةٍ تظهرُ عندَ القطعِ علَى حسَبِ مُقتضَى الكلامِ؛ كالمدحِ، والذمِّ، والتَّرحُّمِ (٣). فكأنِّي بِهِمْ يَحصرُونَ القطعَ فِي الكلامِ فِي زاويةٍ ضيّقةٍ لا يتفلّتُ منهَا، لكنَّ المُتمعِّنَ في آراءِ العُلماءِ فِي تلكَ القضيَّةِ يجدُ مُسوِّغاتٍ عديدةً، وهذا ما سنحتَكِمُ إليهِ فِي تفصيلِ الكلامِ؛ تثبتًا وتمحيصًا.

أ- القطعُ في النَّعتِ التّفصيلِيّ:

يتمَثَّلُ النَّعْتُ التَّفصِيلِيُّ فِي أنَّ ثَمَّةَ نعُوتًا لمَنْعُوتٍ واحِدٍ جازَ فيهِ التَّبْعيضُ، كأنْ تقولَ: "مررتُ برَجُلَيْنِ مُسْلِمٍ وكافِرٍ"، فإذا شِئْتَ أنْ تتَّوسَّعَ فِي القطْع فعليكَ الرَّفْعَ علَى الابتداءِ، ولا يَجُوزُ القطعُ إلَى الجَرِّ. وعليهِ تقُولُ: "مررتُ برجلينِ طويلٌ وقصيرٌ" و"مررْتُ برجلينِ مُسلِمٌ وكافِرٌ" و" مرَرْتُ برَجُلين

---

(١)ينظر : سيبويه ، **الكتاب** ،٦٢/٢ -٧٤ ،والفرّاء ، **معاني القرآن** ، ١٠٥/١ ،١٠٦، وابن مالك ، **شرح التسهيل** ، ٣١٨/٣ ،وأبو حيّان ، **ارتشاف الضرب** ، ١٩٢٦/٤، و ابن هشام ، **أوضح المسالك** ،٣١٨/٣ ، والسلسيلي ، **شفاء العليل** ، ٧٥٦/٢ ، وابن عقيل ، **المساعد** ، ٤١٥/٢، والسيوطي ، **همع الهوامع**، ١٨١/٥، والأزهري ، **شرح التصريح** ، ١٢٦/٢،بديع ،إميل وميشال،عاصي ، **المعجم المفصل في اللغة والأدب** ، ٩٨٦/٢ ، ١٢٥٦

(٢) ينظر : حسن ، عبّاس ، **النحو الوافي** ، ٤٨٦/٣ ،٤٨٧

(٣) ينظر ، الأنطاكي ، **المحيط** ،٢/ ٢٥٠

رجلٌ صالِحٌ ورَجُلٌ كافرٌ"، و"مَرَرْتُ بأخَوَيْكَ الطّويلُ والقَصِيرُ". كلٌّ علَى القطعِ (١)؛ فهذا مَحْمُولٌ عندَ سيبويهِ علَى وجهينِ مِنَ الرَّفعِ؛ وجهٌ علَى أنَّهُ أرادَ أنْ يكونَ هذا جوابًا علَى "ما هُمَا"؟، فكأنَّهُ إذا قالَ: "مررْتُ برجلينِ مُسْلِمٌ وكافِرٌ" قدْ أجابَ مَنْ سألَهُ "ما هُمَا "؟، فهُوَ علَى هذا، وإنْ لَمْ يَلْفِظْ بهِ المُخَاطَبُ؛ لأنَّهُ أجابَ علَى قدرِ مَسألَتِكَ عندَهُ لوْ سألْتَهُ، ووجهٌ عَلَى التَّبعيضِ، كأنَّهُ قالَ: "مررْتَ بِرَجُلَيْنِ أحدُهُمَا مُسْلِمٌ والآخَرُ كافِرٌ"، و"مررْتُ برَجُلَيْنِ أحدُهُمَا صالِحٌ والآخرُ كافِرٌ"، فهذا وجهُ التّبعيض.

فكلُّ هذا مِنْ بابِ التَّوَسّعِ فِي الكلامِ؛ لأنَّ الأصلَ فِي التّوابِعِ أنْ تكونَ تابِعَةً للمتبوعِ فِي وجُوهٍ، منهَا الإعرَابُ، كمَا أنَّهُمْ عندَمَا قطعُوا اللفظَ إلى الرَّفعِ حملُوهُ علَى معنَى التّبعيضِ والاستئنافِ البيانِيّ، إلاَّ أنَّهُمْ أوجزُوا فِي الكلامِ تَوَسُّعًا، وكذلِكَ هُوَ مِنْ بابِ الإطنابِ إذ كَثَّرُوا الجُمَلَ إذ قطعُوا. ومِنْ هذا القطعِ قولُ الشّاعِرِ(٢):

وكنتُ كذي رِجْلَيْنِ رِجْلٌ صَحيحةٌ ورِجْلٌ رَمَى فيها الزمانُ فشَلَّت (الطّويل)

فهذا جائزٌ على الصّفةِ والبدلِ والابتداء(٣). فالصّفةُ على الإتباعِ، وإذا كانَ علَى البدلِ فهوَ جوابٌ علَى " بأيِّ ضربٍ مرَرْتَ "؟، والابتداءُ علَى القطعِ، كأنَّهُ جوابٌ علَى "ما هُما "؟، فالنَّعْتُ المَقْطُوعُ خبَرٌ لِمبتدأ مُضْمَرٍ تقْدِيرُهُ "هُمَا"، أو أرادَ التّبعيضَ، كأنَّهُ قالَ: "أحدُهَا رِجْلٌ صحِيحَةٌ، وأخْرَى رجْلٌ رمَى فيهَا الزّمانُ"، و"منهُمَا رِجْلٌ صحيحَةٌ ومنهما رجلٌ رمَى". فقطعَ اللفظَ إلَى الرَّفعِ توَسُّعًا فِي الكلامِ، والنَّعتُ المَقطُوعُ خبرٌ لذلكَ المُبتدأ المُضمَرِ. ومِنَ القَطْعِ علَى هذا قوْلُ اللهِ تعالَى:

---

(١) ينظر: سيبويه ، **الكتاب**، ٤٣١/١- ٤٣٤ ، ٨/٢

(٢)لكثير في **ديوانه** ، ٩٩/١ . حذف المفعول به ؛أي : رمى فيها الزمان داءً ،وسيبويه ، **الكتاب** ، ٤٣٣/١

(٣) ينظر: سيبويهِ، **الكتاب**،١/ ٤٣٢، ٤٣٣

﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبيلِ الله وَأُخْرَى كافِرَةٌ ﴾(١)، فهذا علَى الابتداءِ، ومِنَ النَّاسِ مَنْ يَجُرُّ ذلكَ (٢). فالابتداءُ علَى القطعِ، إمَّا علَى التّبعيض وإمَّا علَى الاستئنافِ البيانِيّ؛ لأنَّ المنعوتَ ممّا جَازَ فِيهِ التَّبْعِيضُ، ألاَ تَرَى أنَّ الفِئَتَيْنِ لا يُجُوزُ أنْ يَكُونَا لِفِئَةٍ واحِدَةٍ. وذكَرَ الفرَّاءُ أنْ لَوْ نصبْتَ الفِئَةَ لكانَ صَوَابًا، إذا أرَدْتَ "مُختلِفَتَيْنِ"، وممَّا يَدُلُّكَ علَى هذا أنَّهُ يجوزُ أنْ ترفعَ فِي قولِكَ "رأيتُ القومَ قائماً وقاعدًا " علَى القطعِ، وهوَ حسَنٌ، خلافًا لقولِكَ: "اضربْ أخاكَ ظالِمًا أو مُسيئًا"، فلا يجوزُ فيهِ الرَّفعُ؛ لفقدانِ الشَّرطِ، أنَّ الحالَ فيهِ لشرطٍ، فلا يجوزُ النّصبُ والرّفعُ إلاّ إذا لم يكُنِ الحالُ شرطًا (٣)؛ لأنَّكَ عندَمَا تقولُ: "اضرب أخاكَ ظالما أو مسيئًا" ، كأنَّكَ قُلتَ: " اضربْهُ إنْ ظلمَ أو أساءَ "، فهذا لا يجوزُ فيه إلاّ النّصبُ، ومثلهُ "اضربِ القومَ راكبًا أو قاعِدًا". ولو قلتَ: "رأيتُ القومَ ماشيًا وراكبًا" جازَ فِيهِ النّصبُ على القطعِ والرّفعُ على القطعِ(٤)؛ لفقدِانِ الحالِ الشّرطَ، إذ لا يَجُوزُ أنْ تقولَ فِي المعنَى: "رأيتهُ إنْ مَشَى أوْ رَكِبَ". فالنَّصبُ علَى الحاليَّةِ؛ إذ أرَادُوا "مُختَلِفَتَيْنِ"، فهذا مِنَ القطعِ فِي النَّعْتِ إلَى النَّصْبِ، وهُوَ تَوَسُّعٌ فِي الكلامِ؛ لأنَّ الأصلَ في النَّعتِ التّبعِيَّةُ لِلْمَنْعُوتِ. وأمَّا قولُكَ: "مررْتُ بأربَعَةٍ صَرِيعٌ وَجَرِيحٌ" فلا بُدَّ مِنَ القَطْعِ؛ كأنَّكَ قُلتَ: "منهُم كذا ومنهُمْ كذا" ؛ لأنَّ عِدَّةَ النَّعْتِ غيرُ مُطَابِقَةٍ لعِدَّةِ المَنْعُوتِ (٥)؛ فهُنَا لا يَجُوزُ الإتباعُ بتَاتًا، بل لا بُدَّ مِنَ الخُرُوجِ عَنِ الأصلِ، ولوْ أتبَعْتَ وقَعْتَ فِي ما لمْ تَكَلَّمْ بهِ العَرَبُ إلاَّ نُدُورًا، ألا ترَى أنَّ بعضَ النَّحاةِ أجازَ وصْفَ

(١) آل عمران ١٣ ، الفرّاء ، **معاني القرآن** ، ١٩٢/١ والزجاج ، **معاني القرآن** ، ٣٨١/١ ، والأخفش ،**معاني القرآن** ، ٢١٠/١

(٢)ينظر: سيبويهِ ، **الكتاب**، ٤٣٢/١

(٣) ينظر : **معاني القرآن** ، ١٩٢/١ – ١٩٤

(٤) أرادَ بالقطعِ ؛ أنَّكَ إذا مثّلتَهُ على الحالِ كانَ الحالُ فيهِ ليسَ لشرطٍ، وفِي هذهِ الحالةِ يتبَعُ لمتبوعِهِ على البدليّةِ ، أو الاستئناف إلى الرَّفعِ، وجازَ النَّصبُ على الحاليَّةِ، ولو كانَ الحالُ لشرطٍ لامتنَعَ الاستئنافُ.

(٥) ينظر: **الكتاب**، ٤٣٤/١

البعضِ دونَ البعضِ مُحتَجّينَ ببيتٍ مِنَ الشّعْرِ(١):

كأنَّ حمولَهم لما استقلتْ ثلاثةُ أكلُبٍ يتطاردان (الوافر)

فعليهِ رَكَنُوا في هذا الوصف(٢)، إذِ الأصلُ أنْ يقولَ "ثلاثة أكلبٍ يتطاردْنَ"، إلاّ أنَّهُ هاهُنَا وصفَ الجمعَ بالاثنين، وهذا غيرُ جائزٍ عندَ أكثرِ النّحاةِ. وأرَى أنَّهُ لمْ يصِفْ بعضَهَا، بلْ وصفَهَا كلَّهَا بتوهّمِ المثنى جمعًا. فعلى رأيهمْ تقولُ: "مرَرْتُ بأربَعةٍ كريمٍ وبخيلٍ"؛ تتبعُ دونَ مُطابقةِ عدَّةِ النَّعْتِ للمنعُوتِ. وأمَّا الذي لا يَجُوزُ فيهِ القطعُ على التَّبعيضِ مِنَ الصِّفاتِ فقولُكَ: "مررتُ برجلٍ راكعٍ وساجد"، "ومررتُ برجلٍ رجلٍ صالحٍ"، و "مررتُ بأخيكَ الرَّاكعِ ثمَّ السّاجِدِ"، لا يكونُ فيهِ وجهٌ سوى الجرِّ، فهذا لا يجوزُ فيهِ الرَّفعُ، بيدَ أنَّكَ تجعلُهُ كاسمٍ واحدٍ، كأنَّكَ قلتَ: "مررتُ براكعٍ وساجدٍ"، ولو جازَ فيهِ التّبعيضُ لَقلتَ: "كانَ عبدُ اللهِ راكعٌ وساجِدٌ"، والوجهُ الذي يجوزُ بهِ ذاكَ قولُكَ: "كانَ أخواكَ راكعٌ وساجدٌ "، وقوْلُ رجُلٍ مِنْ بَني قُشَيْرٍ (٣):

فلا تجعلي ضَيْفَيَّ ضَيفٌ مُقَرَّبٌ وآخَرُ مَعْزولٌ عن البيتِ جانِبُ (الطّويل)

فكلُّ ما ذُكِرَ على الإتباع (٤). فمَنْعُ تلكَ الصّفاتِ مِنَ القَطْعِ؛ لأنَّهَا ممّا لا يَجوزُ فيهِ التّبعيضُ، ولوْ كانَ هذا توَسُّعًا في الكلامِ؛ لأنَّهُ حينَئِذٍ تَخرُجُ إلى بابِ الشّاذّ النّادِرِ، وهذا لمْ يَرِدْ فِي لُغَةِ العَرَبِ. والذي يَجُوزُ فيهِ التّبعيضُ قولُكَ: مرَرْتُ برَجُلينِ مُسلمٌ وكافِرٌ؛ لأنَّ الموصوفَيْنِ ممّا يُبَعّضُ، إذْ إنَّكَ لا

---

(١) قالَ البغدادي: لم أر هذا البيتَ إلاّ في (**كتاب المعاياة للأخفش**) ، وهو على طريقة أبيات المعاني . ونصه: قال بعضهم: إنَّ هذا شعر وُضع على الخطأ ليعلم الذي يسأل عنه كيف فهُم من يسأله. وقال بعضهم: لا ولكنه وَصف اثنين منها وأخبر عنهما بتطاردَ، وأجاز مررت برجلين صالح. **الخزانة**، ٣٩/٥ وهوَ برواية " مُتطاردان" . ولمْ أجدْ قائلَهُ

(٢) ينظر: الاستراباذي،رضي الدّين، **شرح الكافية** ، ١٠٠٨/١

(٣)سيبويه، الكتاب،١٠/٢،و البغدادي ، **الخزانة** ، ٣٤/٥ برواية (ولا تجعلي)

(٤) ينظر: سيبويهِ، **الكتاب**، ٤٣٣/١، ٨/٢، ١٠

تستطيعُ أنْ تنسبَ الصّفتَيْنِ لأحَدِهِمَا. وفي البيتِ الشّعريّ لمْ ينصِبْ "ضيقًا مُقرَّبًا"، "وآخرَ معزولاً" على المفعولِ الثّاني للفعلِ؛ بل أرادَ التّبعيضَ؛ "منهَا ضيفٌ مُقرَّبٌ ومنْهَا آخَرُ مَعْزُولٌ". وهذا بِخِلافِ قَوْلِكَ: "مرَرْتُ برجُلٍ راكِعٍ وساجِدٍ"، فهذا المنعُوتُ لا يَجُوزُ فيهِ التَّبْعِيضُ؛ لأنَّ النَّعتَيْنِ تستَطِيعُ أنْ تنسبَهُمَا للمنعوتِ نفسِهِ.

ب- القطعُ فِي النَّعْتِ الشّمولِيّ:

النّعتُ الشّمولِيّ: هو أنْ يكونَ ثَمَّةَ نَعْتٌ شامِلٌ لِعِدَّةِ منعوتَاتٍ، وللعوامِلِ وعملِهَا فِي المنعوتِ أثرٌ علَى هذا النَّعْتِ، مِنْ حيثُ وجوبُ قطعِهِ أو جوازِهِ(١). وتأسيسًا علَى هذا فإنَّ الخليلَ، وسيبويهِ، والأخفشَ، والجرمِيَّ، وأكثرَ المُحَقّقينَ يَرَوْنَ أنَّ التَّبَعِيَّةَ لِلمَنْعُوتِ هِيَ العَامِلَةُ فِي النَّعْتِ(١)؛ إذْ تَقُولُ: "مررْتُ بزَيدٍ الكريمِ"، بإتباعِ "الكريم" للمَنْعُوتِ "زيدٍ". وقدْ ذَهَبَ المُبَرّدُ، وابنُ كيسَانَ، وابنُ السّرّاج (٢) إلَى أنَّ العامِلَ فِي النَّعْتِ هوَ العاملُ فِي المنعُوتِ، إذْ يَنْصَبُّ عليْهِمَا انصبَابًا واحِدًا(٣)؛ فإذا قُلتَ: "مررْتُ بزيدٍ الكريمِ" فالعامِلُ فِي "الكريم" هُوَ "مررْتُ". وهذا الاختلافُ لهُ أثرٌ كَبِيرٌ فِي جوازِ القطعِ أوْ وجُوبِهِ، وهذا سنَرَاهُ بَعْدُ. وكذَلِكَ للعملِ أثرٌ فِي جوازِ القطعِ أو وجُوبِهِ. وعليهِ تقُولُ: "ضاربَ زيدٌ هندًا العاقِلانِ" بالقطعِ وجُوبًا إلَى الرَّفعِ، كأنَّهُ قالَ: "همَا العاقلانِ" أو "العاقلَيْنْ "علَى المفعُولِيَّةِ، كأنَّهُ قالَ: "أمدَحُ العاقلينَ" أو "أعنِي العاقلَيْنِ"، وهذا بالقطعِ إلَى النَّصْبِ، ولمْ يُجِزْ سيبويهِ الإتباعَ، ولَو اتَّفَقَتِ النِّسْبَةُ(٤)، وعلَى هذا جُمْهُورُ البَصْرِيِّينَ كلُّهُمْ أجمعُونَ(٥)، وإنَّمَا أوجبَ سيبويهِ القطعَ فِي هذا؛ لأنَّ العملَ مُختَلِفٌ، إذْ إنَّ "زيدٌ" فاعِلٌ، و"هندًا" مفعولٌ بهِ، ولا تَستَطِيعُ أنْ تأتِيَ بنَعْتٍ جامِعٍ لهُمَا علَى وجهينِ مِنَ الإعرابِ، أوْ علَى وجهٍ واحِدٍ تابعٍ لأحدِ المنعُوتَيْنِ؛ كالرَّفعِ أوِ النَّصبِ. ولوْ قُلتَ: إنَّ النِّسْبَةَ مُتَّفِقَةٌ ههُنَا؛ أي: إنَّ كلا الاثنين "زيدٍ وهندٍ" ضاربٌ ومَضْرُوبٌ فِي المَعْنَى قيلَ: هذا لا يجُوزُ؛

---

(١) ينظر: سيبويهِ، **الكتاب**، ٥٧/٢- ٦٠، والسيرافي، **شرح الكتاب**، ٣٩١/٢- ٣٩٣،

(١) ينظر: **الكتاب**،١/ ٤٢١ – ٤٢٤، وأبو حيّان، **ارتشاف الضرب**،١٩٢٥/٤، وابن عقيل، **المساعد**، ٤١٥/٢

(٢) هو أبو الحسَن محمّد بن أحمد بن كيسان ، وكان بَصْريًا كوفيًا ، يحفظ القولين ويعرف المذهبين ، وكان أخذ عن ثعلب والمبرّد ،وكان ميله إلى مذهب البصريّين أكثر ، توفي يوم الجمعة لثمان خلوْنَ من ذي القعدة سنة تسع وتسعين ومائتين ،الزبيدي ، **طبقات النحويّين واللغويّين** ،١٥٣

(٣) ينظر : المبرّد ،**المقتضب** ، ٣١٥/٤ ، وابن السّراج ، **الأصول** ، ٤١/٢ ،وأبو حيّان ،**ارتشاف الضرب** ، ١٩٢٥/٤ ، وابن عقيل ، **المساعد** ، ٤١٥/٢ والأزهري ، **شرح التصريح** ، ١٠٧/٢

(٤)ينظر: سيبويهِ، **الكتاب**، ٥٩/٢، وأبو حيّان، **ارتشاف الضرب**، ١٩٢٥/٤

(٥) ينظر: أبو حيّان ، **ارتشاف الضرب** ، ١٩٢٥/٤ ، والسيوطي ، **همع الهوامع** ، ١٨١/٥ ، والصبّان ، **حاشية الصّبان على شرح الأشموني** ، ٩٨/٣

لاختلافِ العَمَلِ. فهذا رأيُ سيبويهِ كمَا قُلنَا وعليهِ جُمهُورُ البصريِّينَ. وأمَّا الكسائِيُّ، والفرَّاءُ، وهشام(١)، وابنُ سعدانَ(٢)، وثعلب فإنَّهُمْ هاهُنا يُتبِعُونَ مُختلفَيْ الإعرابِ إن اتَّحَدَتِ النِّسبَةُ، إلاّ أنَّ الفرَّاءَ وهشامًا يُغَلِّبان المَرْفوعَ، وابنَ سعدانَ وثعلبَ يُجيزان الرَّفعَ والنَّصبَ، وهذا فِي المثالِ، إذ قلتَ: "ضاربَ زيدٌ هندًا العاقلين (٣)؛ فعلَى رأي الفرّاءِ وهشامٍ يكونُ "العاقلانِ" فِي قولِكَ: "ضارَبَ زيدٌ هندًا العاقلانِ" نعتًا جامِعًا للمنعُوتَيْنِ "زيدٍ وهندٍ"، إلاّ أنَّ التَّغليبَ فِي الإتباعِ للرَّفْعِ، وعلَى رأي ابنِ سعدانَ وثعلب تقولُ: "ضارَبَ زيدٌ هندًا العاقليْنِ"، بالإتباعِ للمرفُوعِ أو المنصُوبِ، فيجُوزُ "العاقلانِ أو العاقلَيْنِ". وعندَهُمْ يَجُوزُ القطْعُ.

وأمَّا مذهَبُ سيبويهِ إذا كانَ للنعتِ الشّمولِيّ أكثرُ مِنْ مَنْعُوتٍ فيعتَمِدُ قَطْعُهُ وجوبًا أو جَوَازًا علَى مُسَوِّغاتٍ، وتعليلُهُ لهَا بتحَكُّمٍ غيرِ قاصِرٍ. فتقولُ: "ذهبَ زيدٌ وانطلَقَ عمرٌو العاقلانِ أو العاقلَيْنِ"، و "ذهبَ زيدٌ وأتَى عمرٌو العاقلانِ أو العاقلينَ"، و" ضربَ زيدٌ خالِدًا و ضربَ عمرٌو فِي الأرضِ العاقلانِ أو العاقلينَ"، و"ذهبَ زيدٌ وذهبَ عمرٌو العاقلانِ أو العاقلَيْنِ"، ففي كلِّ هذهِ الأمثلةِ جازَ الإتباعُ، وهوَ يكونُ بالرَّفعِ؛ أي: "العاقلانِ"، وجازَ القطعُ، فيكونُ بالرَّفعِ علَى الابتدَاءِ، ويكُونُ بالنَّصْبِ علَى المَفْعُولِيَّةِ(٤)، فالقطعُ إلَى الرَّفعِ أوِ النَّصبِ يعتَمِدُ علَى العامِلِ فِي المنعوتِ، كأنْ يتَّفِقَا لفظًا ومعنًى، كقولِكَ: "ذهبَ زيدٌ وذهبَ عمرٌو العاقلانِ أوِ العاقِلَيْنِ"، أو يتّفقَا لفظًا ويختلفَا معنًى، كقولِكَ: " ضربَ زيدٌ خالِدًا وضربَ عمرٌو فِي الأرضِ العاقلانِ أوِ العاقلينَ"؛ أي: السَّير فِي الأرض، أو يختلفَا لفظًا ومعنًى، كقولِكَ: "ذهبَ زيدٌ وأتَى عمرٌو العاقلانِ، أو العاقلَيْنِ"، أو يختلفَا لفظًا ويتَّفِقَا معنًى،

---

(١) هشام الضّرير؛ هو هشام بن معاوية الضرير، يكنى أبا عبد الله، صاحب الكسائي، وله قطعة حدود رأيت منها بخط أبي جعفر الطبري وغيره، لا يرغب فيها، وله من الكتب؛ كتاب المختصر. كتاب القياس. ابن النّديم، **الفهرست**، ٧٦

(٢) من أصحاب الفرّاء ، هو محمد بن سعدان ،كانت وفاته سنة إحدى وثلاثين ومائتين .الزبيدي ، **طبقات النحويّين واللغويّين** ،١٣٩

(٣) ينظر: أبو حيّان، **ارتشاف الضرب** ، ١٩٢٥/٤ والاسترباذي،رضي الدّين، **شرح الكافية**، ١٠٠٣/١، ١٠٠٤

(٤) ينظر: **الكتاب**، ٦٠/٢، والسيوطي، **همع الهوامع**، ١٨١/٥

كقولِكَ: "ذهبَ زيدٌ وانطلقَ عمرٌو العاقلانِ أو العاقلينَ"، فكلُّ هذا جازَ فيهِ الإتباعُ والقطعُ عندَ سيبويهِ. وعلى هذا الجُمهُورُ(١).

وقدْ خالفَ سيبويهِ والجمهورَ المبرّدُ وابنُ السّرّاج، إذ إنَّ ابنَ السّرّاجِ أجازَ الإتباعَ فِي قوْلِكَ: "ذهبَ زيدٌ وذهبَ عمرٌو العاقلانِ"، إذا قدَّرْتَ العامِلَ الثّانِي توكيدًا للأوَّلِ، وأوجبَ القطعَ فِي الباقِي كلّهِ(٢)، كأنَّكَ قلتَ إذ أكّدْتَ: "ذهبَ زيدٌ وعمرٌو العاقلانِ"، وأمَّا الباقِي كلُّهُ فهوَ اتّفاقُ اللّفظِ واختلافُ المعنَى، واختلاف اللّفظ واختلاف المعنَى، واختلاف اللّفظ واتّفاق المعنَى، فهذا لا يَجُوزُ فيهِ الإتباعُ بتاتًا. ووافقَهُ المبرّدُ فيمَا اتّفقَ لفظُهُ واختلفَ معنَاهُ، كقولِكَ: "ضربَ زيدٌ خالِدًا وضربَ عمرٌو فِي الأرضِ العاقلانِ"، وفيمَا اختلفَ لفظُهُ ومعنَاهُ؛ كقولِكَ: "ذهبَ زيْدٌ وأتَى عمرٌو العاقلانِ"(٣). وقدْ ذكرَ السّيرافِيّ أنَّ الحجّةَ للخليلِ وسيبويهِ أنَّكَ إنْ قلتَ: " ذهبَ زيدٌ وأتى عمرٌو العاقلان" فكأنَّ لفظَ الفعلينِ وقعَ على لفظٍ واحدٍ، كأنَّكَ قلتَ: " فعلَ زيدٌ وعمرٌو العاقلان"، إذ لكلٍّ واحدٍ منهُمَا فِعلٌ مختلِفٌ عَن الآخَرِ(٤). أمّا اذا اتّفقَ العاملانِ واختلفَ عملُهُمَا فلا بُدَّ مِنْ وُجُوبِ القَطْعِ(٥)؛ إذ تقولُ على هذا: "اصنعْ ما سرَّ أخاكَ وأحَبَّ أبوك الصالحانِ أو الصّالِحَين"؛ ترفعُهُ على الابتداءِ؛ أي: همَا الصّالِحانِ أو تنصبُهُ على المدحِ أو معنَى الفعلِ؛ مثل "أعنِي"، وشبيهٌ بذلكَ: "اصنعْ ما ساءَ أباكَ وكَرِهَ أخوكَ الفاسقَيْنِ الخبيثَيْنِ"؛ على الذّمِّ، وإنْ شَاءَ ابْتدَأ، ففي هذهِ الأمثلةِ أوجبَ سيبويهِ القطعَ معَ أنَّ جِهَةَ العملِ مُتَّفِقةٌ، لكنَّ الإعرابَ مُختَلِفٌ، فتفَسَّحُوا فِي أصلِ الكلامِ حينَمَا قَطَعُوا، وخرجُوا عَنْ أصلِ التّوابِعِ. فهذا شبيهٌ عندَ

---

(١) ينظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ١٨١/٥

(٢) ينظر: ابن السّرّاج، **الأصول**، ٤٢/٢،و أبو حيّان ، **ارتشاف الضرب** ، ١٩٢٤/٤ ، والسيوطي ،**همع الهوامع** ، ١٨١/٥

(٣) ينظر: **المقتضب** ، ٣١٥/٤ ،و أبو حيّان ، **ارتشاف الضرب** ، ١٩٢٤/٤ ، والسيوطي ،**همع الهوامع** ، ١٨١/٥

(٤) ينظر : **شرح كتاب سيبويه** ، ٣٩٢/٢

(٥) ينظر : سيبويه ، **الكتاب** ، ٥٧/٢ ، ٥٨، ٦٦ ، ٧٠

سيبويهِ بقوْلِكَ: "فيهَا قائِمًا رَجُلٌ"(١)؛ شبَّهَهُ بهذا فِي الفرارِ مِنَ القُبْحِ، إذ إنَّ الصّفةَ تُنْصَبُ عَلَى الحالِ إنْ قُدِّمَتْ على الموصُوفِ؛ خشيةً مِنْ أنْ يَصِيرَ الرّجلُ صفةً للقائِمِ وهوَ اسمُ جِنْسٍ، ولأنَّكَ ثَمَّ لا تستطيعُ أنْ تحمِلَ الصِّفةَ على مُختَلِفَيْ الإعرابِ. فأنْ يَكُونَ القطعُ ثَمَّ أولى.

لكنَّ الكسائِيَّ والفرَّاءَ يُتبِعَانِ ما اختلفَ عملُهُ بشرطِ تقارُبِ معنَى العاملينِ، كأنْ تقولَ: "رأيتُ عمرًا ومررتُ بزيدٍ الكريمانِ أو الكريمَيْن "؛ لأنَّ المرورَ فِي معنَى الرّؤيةِ، إلاّ أنَّ الكسائيَّ وابنَ الطّراوةِ يُتبِعَانِ الاسمَ الثّانِي والفرَّاءَ يُتبِعُ الأوَّلَ(٢)؛ فعلَى هذا إذا لمْ تقطَعْ جازَ الإتباعُ لِمُختَلِفَيْ الإعرابِ، بشرْطِ تقاربِ المعنَى. فإذا لمْ يَتَّفِقِ المعنَى فالقطعُ ليسَ إلاَّ، فالكسائِيّ وابنُ الطراوةِ يُتبعانِ للمنعوت "زيدٍ"، والفرّاءُ للمنعُوتِ "عمرًا ".

وأمَّا إذا اتَّحدَ العمَلُ وافترقَ جنسُ العاملينِ فأوْجَبَ الخليلُ وسِيبويهِ القطعَ، وذكرَ الخليلُ أنَّ الجرَّينِ أوِ الرّفعَيْنِ إذا اختلَفَا فهُمَا بمنزلةِ الجرّ والرّفع؛ لأنَّهُمَا لمْ يرتَفِعَا مِنْ وجهٍ واحِدٍ، كقولِكَ: "هذا رجلٌ وفِي الدّارِ آخرُ كريمانِ"، وقبَّحَهُ بقولهِ: "هذا لابن إنسانين عندَنا كِرامًا"، الجرُّ ههُنا مُختَلِفٌ، ولَمْ يُشرَكِ الآخِرُ بالأوَّلِ(٣)، وعلى هذا الجمهورُ(٤)؛ فالقطعُ علَى" هُمَا"، والنَّصبُ على "أعنِي، أو أمدحُ ، أو أذمُّ ، أو أرحمُ". ومُقتضَى مذهبِ سيبويهِ علَى أنَّهُ وجبَ القطعُ لمَا انجرَّ مِنْ جِهتَيْنِ، ولوْ فِي المعنَى(٥)، فعلَى هذا لا يجوزُ إلاَّ القطعُ، إذْ لا تقولُ:" مررتُ بعمرٍو واستعنتُ بزيدٍ الكريمين" على

---

(١) ينظر : سيبويه ، **الكتاب** ، ٢/ ٥٨

(٢) ينظر : أبو حيّان ، **ارتشاف الضرب** ، ١٩٢٣/٤ ،والسيوطي ،**همع الهوامع** ، ١٨٠/٥، والأزهري ، **شرح التصريح** ،١٢٢/٢

(٣) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٥٩/٢

(٤) ينظر :أبو حيّان ، **ارتشاف الضرب** ، ١٩٢٣/٤ ، والسيوطي ، **همع الهوامع** ، ١٨٠/٥

(٥) ينظر: ينظر : **الكتاب**،٥٨/٢، ٥٩ ،وأبو حيّان ، **ارتشاف الضرب** ، ١٩٢٤/٤، ١٩٢٥

الإتباعِ؛ لأنَّ الباءَ الأولَى للإلصاق والثانية للاستعانةِ، فهذا اختلافٌ فِي معنَى العاملَيْن. فلا تقولُ: "هذهِ دارُ زيدٍ وهذا أخو عمرٍو الكريمين"؛ لأنَّ الإضافةَ مُختَلِفَةٌ؛ فدارُ زيدٍ غيرُ أخي عمرٍو، فالاختلافُ فِي المعنَى. فاختلافُ العاملِ عندَ الخليلِ وسيبويهِ يُوجِبُ القطعَ كمُختَلِفَيْ الإعرابِ، إذْ قُلْتَ: "ضاربَ زيدٌ عمرًا الكريمانِ" علَى الابتداءِ أو "الكريمينَ" علَى المفعُوليّةِ، فلوْ قُلتَ: "هذا زيدٌ وعندكَ عمرٌو العاقلانِ" فإنَّ زيدًا عاملٌ فيهِ المبتدأ وعمرًا عامِلٌ فيهِ الابتداء؛ لأنَّهُ مبتدأ مؤخّر، والعاملُ فِي المبتدأ عندَ سيبويهِ الابتداءُ، فلمَّا اختلفَتْ جِهَتَا العملِ وجبَ القطعُ إلَى الابتدَاءِ. ولو قطعْتَ إلَى النَّصْبِ علَى المفعوليَّةِ لجازَ. ولا يجوزُ جمعُ الصّفةِ إلاّ في العطفِ، فلا تقولُ: "هذا لابنِ إنسانينِ عندنَا كرامٍ"، إذا أردْتَ الصّفةَ علَى الإتباعِ، بل وَجَبَ القطْعُ إلى الرَّفعِ على الابتداءِ؛ أيْ: أنْ يكونَ النَّعتُ المقطُوعُ خبرًا لمبتدأ مَحْذُوفٍ تقدِيرُهُ "هُمْ"، والجملةُ علَى الابتداءِ، ولَوْ أرَدْتَ النَّصبَ فإنَّ النَّعْتَ المَقطُوعَ علَى فعلٍ مُضمَرٍ. وإذا أرَدْتَ الإتباعَ فعليكَ أنْ تُقُولَ بالعَطْفِ: "هذا لزيدٍ وعمرٍو الكريمَيْنِ". وقَدْ خالَفَ الخليلَ وسيبويهِ فِي هذا الأخفشُ والجَرْمِيُّ، إذْ إنَّهُمَا أجازَا الإتباعَ بشرْطِ تقاربِ المعنَى(١)، فإذا قيلَ: "هذا زيدٌ معهُ عمرٌو العاقلانِ" جازَ القطعُ وجازَ الإتبَاعُ؛ لأنَّ العامِلَيْنِ مُتقاربَانِ فِي المعنَى؛ إذِ المرُورُ فِي معْنَى الرُّؤيَةِ، كأنَّكَ قُلتَ: "أشيرُ إليْهِمَا". وهذا لمْ يَرْضَ بهِ سيبويهِ؛ بل أوجَبَ القطعَ إلَى الرَّفعِ أوِ النَّصبِ علَى المفعُولِيَّةِ. وقدْ أجازَ كذلكَ النَّصبَ علَى الحاليَّةِ، بشرْطِ أنْ ينسحِبَ عليهمَا عامِلٌ واحِدٌ فِي المعنَى(٢)، إذ جازَ أنْ تقولَ: "هذا رَجُلٌ معَهُ عُمَرُ كريمَينِ"، علَى الحالِيَّةِ، إذ جازَ أنْ تسحَبَ علَى العامِلَيْنِ عامِلاً واحِدًا، كأنَّكَ قُلتَ: "أشِيرُ إليهمَا كريمَينِ"، فهذا مِنْ قطعِ الصّفةِ إلَى الحاليَّةِ، كما أنَّهُ يجُوزُ القطعُ إلَى الابتدَاءِ، أو النَّصْبِ علَى المَفعُولِيَّةِ، ولا يَجُوزُ الإتباعُ مُطْلَقًا؛ لأنَّ العامِلَين فِي المنعُوتِ مُختلِفانِ. ورفَضَ ابنُ السّرّاجِ كلامَ سيبويهِ أنَّهُ يجُوزُ القطعُ إلَى الحالِ هُنَا؛ لأنَّ الحالَ عندَهُ

(١) ينظر : أبو حيّان ، **ارتشاف الضرب** ، ١٩٢٣/٤ ، وابن عقيل ،**المساعد** ، ٤١٥/٢ ،و السيوطي ،**همع الهوامع** ، ١٨٠/٥ ،والأزهري ،**شرح التصريح** ، ١٢٢/٢

(٢) ينظر : **الكتاب** ، ٥٧/٢ ، ٥٨

لا تأتِي مِنْ اسمَيْنِ عاملاهُمَا مُختَلِفَانِ(١)؛ فهوَ بهذا يُخالِفُ سيبويهِ، ويمنعُ القطعَ إلى الحالِ ولو استطعْتَ أنْ تسحَبَ عليهمَا عامِلاً واحِدًا. وكلامُ سيبويهِ أقوَى؛ لِمَا ذكَرَهُ السّيرَافِي قبلُ، أنَّكَ تستَطِيعُ أنْ تَسْحَبَ على العاملينِ المُختلفَينِ عاملاً واحِدًا، كأنْ تقولَ: "فعلَ زيدٌ وعمرٌو"، وكلُّ فِعْلٍ مُختَلِفٌ عَن الآخَرِ، إذ كانَ هذا لقولِكَ: "ذهبَ زيدٌ وأتَى عمرٌو العاقلان"(٢).

وإذا اختلفَ جنسُ الكلامِ فلا يجُوزُ الإتباعُ ولا القطعُ مُطْلَقًا(٣)، كأنْ تقولَ: "مَنْ عبدُ اللهِ وهذا زيدٌ العاقِلَيْنِ"، فهذا لا يجُوزُ فيهِ الرَّفعُ على الإتباعِ أو القطعِ ولا النّصبُ على القطعِ؛ لأنَّ الأوَّلَ مُستَفهَمٌ عنهُ، ولا تُثنِي إلاَّ على مَنْ أثبتَّهُ وعلمتَهُ. فتقولُ على هذا: "مَنْ زيدٌ وهذا عمرٌو". قالَ السّيرافِي:" لأن عبد الله لستَ تعرفه، وإنما تسأل عنه لتعرفه، فإذا نعتَّه فسؤالك عنه عن نعته، وزيدٌ تعرفه وتعرف نعته، فإذا ثنيت الصفتين بلفظ واحدٍ، فأنت لا تعرفه من حيث كان نعتا لعبد الله، وتعرفه من حيث كان نعتا لزيد، فيصيرُ لفظٌ واحدٌ معروفًا مجهولا"(٤).

وإذا تخالفَ الاسمانِ في التَّعريفِ والتّنكيرِ وهمَا مُتَّفِقا الإعرابِ فإنَّ سيبويهِ يوجِبُ القطعَ، كمَا أوجبَهُ فِي مُختَلِفَيْ الإعرابِ، إذ لا تقولُ: "هذهِ ناقةٌ وفصيلُهَا راتعانِ وراتعين" إلاَّ عَلَى القطعِ(٥)، فهذا القطعُ تَخرُجُ بهِ عَنِ الأصلِ فتَتَوَسَّعُ فِي الكلامِ، فالرَّفعُ على كونِهِ خبرًا لمبتدأ مُضْمَرٍ، كأنَّكَ قلتَ: "هما راتِعَانِ"، والنَّصبُ على المفعُوليَّةِ، كأنَّكَ قلتَ: " أعنِي راتعيْنِ"، ولا يَجُوزُ الإتباعُ، وأجازَ سيبويهِ كذلكَ القطْعَ إلى الحالِ فِي هذا؛ كأنَّكَ قُلتَ: "أشيرُ إليْهِمَا"؛ تجعلُهُمَا فِي حَالٍ واحِدٍ(٦).

---

(١) ينظر : **الأصول** ، ٤١/٢

(٢) ينظر: **شرح الكتاب،** ٣٩٢/٢

(٣) ينظر : سيبويه ، **الكتاب** ، ٦٠/٢، وأبو حيّان، **ارتشاف الضرب،** ١٩٢٣/٤

(٤) ينظر: **شرح الكتاب،** ٣٩٣/٢

(٥) ينظر: **الكتاب،** ٨١/٢ ، ٨٢

(٦) ينظر: **الكتاب،** ٨١/٢ ، ٨٢

ت- القطعُ فِي نعوتِ الاسمِ المُفرَد:

الأصلُ فِي الصّفةِ كما قُلنَا مُسبقًا أنْ يجريَ إعرابُهَا علَى مَا أُعْربَ بهِ موصوفُهَا، لكنَّهَا قدْ تُقطعُ ههُنَا إلَى الرَّفعِ، أو النَّصبِ، والعامِلُ إمَّا أنْ يُضمرَ وجوبًا وإمّا أن يُضمَرَ جوازًا، فإنْ كانَ النَّعتُ المقطوعُ لمدحٍ، أو ذمٍّ، أو ترَحّمٍ وجبَ الإضمارُ، وإنْ كانَ لغيرِهَا جازَ الإظهارُ. وليسَ كلُّ نعتٍ بَصُرْتَ بهِ جازَ لكَ قطعُهُ، فنعتُ المنعوتِ إنْ كانَ توكيدًا؛ كقولِهِ تعالَى: ﴿ **لا تتّخذوا إلَهين اثنين**﴾ (١)، و"هذا أمسِ الدّابرُ"، أو مُلتَزَمَ الذكرِ؛ كقولِكَ: "جاءُوا الجّماءَ الغفيرَ"، لا يجُوزُ قطعُهُ؛ إذ لا يُستَغْنَى عَنِ الصّفة "الغفير"، أو نعتًا لاسمِ الإشارة؛ كقولِكَ: "مررتُ بهذا العالمِ" امتنعَ قطعُهُ عندَ الجميعِ، كما يُشتَرَطُ كذلكَ لِلقطْعِ أنْ يعلمَ السّامعُ ما يعلمُهُ المتكلّمُ أنَّ المنعوتَ يتَّصِفُ بتلكَ الصِّفةِ (٢)؛ فإذا كانَ المنعوتُ معلومًا غيرَ مَجهولٍ، جازَ لكَ أنْ تُتبعَ أو تقطعَ، وقدْ يكونُ مجهولاً، لكنَّهُ يُنزَّلُ مَنزلةَ المعلومِ، فجازَ فيهِ مثلُ ما جازَ فِي المعلومِ. فإذا أرادُوا أنْ يَتَوَسَّعُوا فِي الكلامِ قطعُوا النَّعتَ عَنْ أصلهِ إلَى الرَّفعِ، أوِ النَّصْبِ. وإذ قطعُوا توسَّعُوا فِي الكلامِ خلالَ الخروجِ عَنِ الأصلِ فِي التّوابعِ، وحملُوا علَى معنًى إنْ كانَ لمدحٍ أو ذمٍّ أو ترحُّمٍ أوِ اختصاصٍ، وأوجزُوا واختَصَرُوا إذ أضمرُوا الذي لا يكونُ ما بعدَهُ لو ظهرَ إلاَّ رفعًا، كمَا أضمَرُوا ما لا يكونُ ما بعدَهُ إلاَّ نصبًا لوْ ظهرَ. تقول: "الحمدُ للهِ الحميدَ هو"، و"الحمدُ للهِ أهلَ الحمْدِ"، فإنْ شِئتَ جرَرْتَ، وإنْ شِئتَ رفعْتَ، وإنْ شِئتَ نصبتَ(٣)، قالَ سيبويهِ: "وسمعنا بعض العرب يقول: "الحمدُ لله ربَّ العالَمين"، فسألت عنها يونس فزعم أنها عربيَّة"(٤)، كأنَّهُ قالَ: أعظمُ أهلَ الحمد " و" أعظمُ ربَّ العالمينَ"؛ لأنّهُ أهلٌ لِهذا.

---

(١) النحل ٥١

(٢) ينظر:سيبويه،**الكتاب**، ٦٥،٦٦/٢ ،وابن عصفور ،**المقرّب**،٢٢٤/١، والاسترباذي،رضي الدّين ، **شرح الكافية** ، ١٠٠٩/١، وأبو حيّان ، **ارتشاف الضرب** ، ١٩٢٧/٤ ، وابن عقيل ، **المساعد**، ٤١٦/٢ ، وابن هشام ، **شرح قطر الندى وبل الصدى** ، ٤٧٨ ، والسلسيلي ، **شفاء العليل** ، ٧٥٦/٢ ، والسيوطي ، **همع الهوامع** ، ١٨٢/٥، والأزهري ،**شرح التصريح**، ١٢٣/٢

(٣) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٦٢/٢

(٤) **الكتاب**، ٢/ ٦٣

فالأصلُ فِي كلِّ الصّفاتِ تلكَ أنْ تتبَعَ مُوصُوفَهَا، إلاّ أنَّهُ قطعَ إلَى النَّصبِ تعظيمًا، ولوْ ابتدَأ لجازَ علَى الاستئنافِ، وفيهِ التَّعظيمُ. وليسَ كلُّ موضعٍ فِي الصّفةِ يجُوزُ فيهِ التَّعظيمُ، قالَ سيبويهِ:" واعلم أنه ليس كلُّ موضع يجوز فيه التعظيمُ، ولا كلُّ صفة يحسن أن يعظَّم بها"(١). ومِنْ هذا القطع للثناءِ والتّعظيمِ قوْلُ الشّاعِرِ ذي الرُّمَّةِ(٢):

لقد حَمَلتْ قَيْسُ بن عيْلاَن حَرْبَهَا   على مُستقِلّ للنَّوائبِ والحَرْبِ   (الطّويل)

أخاها إذا كانتْ عِضاضًا سما لَها   على كلِّ حالٍ من ذلولٍ ومن صَعْبِ

" زعم الخليل أنّ نصب هذا على أنّك لم ترد أن تحدّث الناسَ ولا مَن تخاطِب بأمرٍ جهلوه"(٣)؛ فلو أرادَ الإتباعَ لقالَ: "أخيهَا"؛ لأنَّ المنعوتَ "مستقل" مجرورٌ، لكنْ هذا لا يجوزُ؛ للمخالفةِ بينَ النَّعتِ والمَنْعُوتِ في التّعريفِ والتّنكيرِ، فالقطعُ ههُنَا واجِبٌ، فلمَّا أرادَ أنْ يُعظِّمَهُمْ نصبَ علَى القطعِ، لينبّهَ المُخاطبَ علَى هذا، إذ أرادَ "أعظِّمُ أخاهَا"، ولوْ رفعَ علَى الابتداءِ لجاز، كأنَّهُ قالَ: "هوَ أخُوهَا". وهوَ هُنَا يُرِيدُ أنَّهُمْ حملُوا حربَهُمْ علَى رَجُلٍ قويّ علَى الحربِ، إذ هُوَ عالِمٌ بنوائِبهَا؛ لكثرَةِ الخبرَةِ بِهَا.

وأمَّا قوْلُ الأخطلِ(٤): نفسي فداءُ أميرِ المؤمنين إذا   أبْدَى النَّواجِذ يومٌ باسِلٌ ذكَرُ   (البسيط)

الخائضُ الغَمْرَ والميمونُ طائرُه   خَليفةُ الله يُستسقَى به المَطَرُ

فقطعَ الصّفاتِ بالرّفعِ إلَى الابتدَاءِ(٥). فهوَ هُنَا قطعَ الصّفاتِ " الخائض" ومَا بعدَهَا عَنِ الموصوف

---

(١) **الكتاب**، ٢/ ٦٩

(٢) **نفسه** ، ٦٥/٢، ولم أجدْه في الدّيوان

(٣) سيبويه،**الكتاب**، ٦٥/٢

(٤) سيبويه، **الكتاب**، ٦٢/٢،و**ديوان الأخطل** ١٠٣ ،برواية " ألخائض" و "خليفةِ الله " بالكسر؛ أي على إتباع الكلّ.

(٥) ينظر: سيبويهِ، **الكتاب**، ٦٢/٢

المجرورِ بالمصدَر " أمير المؤمنينَ "، كأنَّهُ قالَ: "هوَ الخـائِضُ" و" هُوَ الميمُونُ" و" هُوَ خليفةُ اللهِ "، فلوْ أرادَ الإتباعَ لكانَ الجَرَّ الأصلُ. وهُنَا لا يَجُوزُ أنْ يقطَعَ الصّفة الأولَى ويتبعَ ما بعدَهَا؛ للفصلِ بينَ النَّعتِ والمَنْعُوتِ بجُمْلَةٍ أجنبيَّةٍ، فلهذا شبَّهَ سيبويهِ قوْلَ الشّاعِرةِ الخِرْنِق مِنْ بني قيسٍ(١):

لاَ يبعدَنْ قومى الذين هُمُ	سَمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزرِ	(الرّمل)
النَّازلينَ بكلّ مُعْتَرَكٍ	والطَّيِّبونَ مَعَاقِدَ الأزْرِ	

بقولِهِ تعالى:﴿ **لكِنِ الرَّاسخونَ في العلمِ منْهُمْ والمؤمِنُونَ يؤمنونَ بمَا أنزلَ إليكَ وَمَا أنْزلَ مِنْ قبلِكَ والمُقيمينَ الصَّلاة والمُؤتونَ الزَّكَاة** ﴾ (٢)؛ إذ شبَّهَ قطْعَ "النَّازِلِينَ "بقطْعِ "المقيمينَ" ورفْعَ "الطّيبُونَ" برفعِ "المؤتونَ" (٣)، فهيَ تمدَحُ قومَهَا الذينَ قُتِلُوا، فوَصفَتْهُمْ بالجرأةِ والشّجاعَةِ، فقطَعَتْ الصّفةَ "النَّازلينَ" عَنِ المَوصُوفِ المرفُوعِ "قومِي"، كأنَّهَا قالتْ: أمدحُ "النَّازلينَ"، وبعدَ ذلكَ أتَتْ الصِّفَة "الطّيبُونَ" بالرَّفعِ، فلمْ يَحمِلْهُ سيبويهِ علَى الصّفةِ؛ لئلاَّ يرجعَ إلَى المنعُوتِ بعدَ القطْعِ، فحملَهُ علَى الابتداءِ، فلذلِكَ شبَّهَ القطعَ فِي "النَّازِلِينَ" بالقطعِ فِي "المُقيمِينَ"، والابتداءَ فِي "الطّيبُونَ" بالابتداءِ فِي "المؤتُونَ"؛ إذ إنَّ "المقيمينَ" كانَ الأصْلُ فيهَا الرَّفعَ؛ لأنَّهَا معطوفَةٌ علَى المبتدأ "الرَّاسِخُونَ"، إلاّ أنَّهُ قطعَ عَنِ الأوَّلِ ونصبَ الفعلَ على "أعنِي أو أخصُّ"، ومِنْ ثَمَّ رفعَ "المؤتونَ" علَى الابتداءِ؛ لئلاَّ يرجعَ إلَى المتبوعِ بعدَ القطعِ. وجازَ لهُ النّصْبُ علَى إضمارِ فِعلٍ؛ كأنَّهُ قالَ: "أمدحُ" إلاَّ أنَّهُ لا يَظهَرُ؛ كأنْ يقُولَ: " الخائضَ الغمرَ" و" الميمونَ طائرُهُ" و" خليفة اللهِ "في قولِ الأخطل، و" الطّيبينَ" فِي قوْلِ

(١)سيبويه، **الكتاب**،٦٤/٢،و**ديوان الخرنق** ٤٣، برواية: "النازلون ، والطّيبين"

(٢) النساء ١٦٢

(٣) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٢/ ٦٣،٦٤، ٦٥

الخِرْنِق. وقدْ ذكَرَ يونُسُ أنَّ مِنَ العربِ مَنْ يَرْفَعُ "النّازلونَ" وينصِبُ "الطّيّبينَ" (١).

وأمَّا إضمَارُ العاملِ وجُوبًا إنْ كانَ القطعُ لمدحٍ، أو تعظيمٍ، أو ذمّ فدليلُ ذلكَ قولُ الخليلِ:" ولكنَّهم قد علموا مِنْ ذلك ما قد علمتَ، فجعله ثناء وتعظيما ونصبه على الفعل، كأنه قال: " أذكرُ أهلَ ذاكَ"، و" أذكرُ المقيمينَ"، ولكنَّه فِعْلٌ لا يستعمل إظهارُه" (٢).

ومثلُ هذا فِي الذّمّ قولُ ابنِ خيّاطٍ(٣):

وكلُّ قومٍ أطاعوا أمْرَ مُرشِدِهِمْ	إلاّ نُمَيْرًا أطاعتْ أمْرَ غاويهَا	(البسيط)
الظّاعنينَ ولمّا يُظعنوا أحَدًا	والقائلونَ لِمَنْ دارٌ نُخَلّيهَا	

وذكَرَ يونُسُ أنَّ هناكَ مِنَ العربِ مَنْ يقولُ: " الظّاعنُون والقائلين"، تنصبُ كما نصبتَ "الطّيبينَ" قبْلاً، إلاّ أنَّ ذا على الشتمِ والذمِّ، فإنْ شئتَ كانَ ذلكَ على الاسمِ الأوَّلِ، وإنْ شِئتَ ابتدأتَ، وكلُّ ذلكَ واسِعٌ(٤)؛ فهوَ هاهُنَا يمدحُ أقوامًا بأنَّهُمْ أطاعُوا أمرَ مُرشِدِهِمْ فقاتلُوا ولمْ يَظْعَنُوا عَنْ بلادِهِمْ، ومِنْ ثَمَّ استثنَى نُميرًا؛ لأنَّهَا أطاعَتْ أمرَ غاويهَا، فلمْ يلبَثُوا فِي مكانٍ حتَّى يظعنُوا عنهُ؛ لجبنِهِمْ وذلّهِمْ، فذَمَّهُمْ لذلكَ. فالصّفةُ الأولَى"الظّاعنينَ" جازَ أنْ تكُونَ تابِعَةً للمَوصُوفِ "نميرًا"، وجازَ أنْ تكُونَ علَى القطْعِ، كأنَّهُ قالَ: "أذمُّ الظاعنينَ"، والصّفةُ التي بعدَهَا مقطُوعَةٌ على الابتداءِ، كأنَّهُ قالَ "وهمْ القائلُونَ". وعلى ما سمِعَهُ يونُسُ تكُونُ "الظّاعنُونَ" علَى القطعِ إلَى الابتدَاءِ، و"القائلينَ " علَى القطعِ إلَى النَّصْبِ، ولا يَجُوزُ الإتباعُ؛ لئلاَّ يُفصَلَ بينَ النَّعتِ والمنعُوتِ بجُملَةٍ أجنبيَّةٍ، وهِي جملةُ النَّعتِ الأوَّلِ المقطُوعِ.

---

(١)ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٦٤/٢، ٦٥

(٢) سيبويهِ، **الكتاب**، ٦٥/٢، ٦٦

(٣) سيبويه ،**الكتاب** ، ٦٤/٢ ،وفي **الخزانة** ،٥/ ٤٢ "حَماط العكليّ " ،وعند أبي جعفر برواية "إلاّ نميرٌ " ،**شرح أبيات سيبويه** ، ١١٦ ؛ حمل "إلاّ" على الصّفة ؛لأنَّهُ لا يجوز على البدل ،وفي **شرح السيرافي** "أبي خيّاط العكليّ ، ٣٩٦/٢

(٤) ينظر: سيبويهِ، **الكتاب**، ٦٤/٢، ٦٥

وقدْ ذُكِرَ أنَّ القطعَ عارضٌ لفظيٌّ، فجازَ لذلِكَ الإتباعُ بعدَ القطعِ(١). ونعْتُ المعرفةِ لا يُشترَطُ فيهِ أنْ يتقدَّمَهُ نعتٌ آخرُ إذا أردْتَ قطْعَهُ، بشرطِ أنْ يكونَ مُستغنًى عنهُ، وهذا رأيُ سيبويهِ (٢)، ويكُونُ فِي المدحِ، والذّمّ، والتّرحُّمِ، أو معنَى الفعلِ، فمِنَ الذّمّ قولُ رجلٍ مَعْرُوفٍ مِنْ أزدِ السَّرَاةِ، زعمَ أبُو عمرٍو أنَّهُ أنشدَهُ نصْبًا(٣):

قُبّحَ من يَزْنِي بعَوْ فٍ من ذواتِ الخُمُرْ (مجزوء الرّجز)

الآكِلَ الأشلاءَ لا يَحفِلُ ضَوْءَ القَمَرْ

قطعَ إلى النَّصبِ للذّمّ(٤)؛ فهُوَ نصبَ "الآكلَ الأشلاءَ" على فعلٍ لا يُستعملُ إظهارُهُ؛ لأنَّهُ أرادَ أنْ يشتِمَهُمْ بذلكَ، فقطعَ عَنِ المنعوتِ "عوفٍ"؛ لأنَّ عوفًا معروفٌ بتلكَ الصّفةِ، وإنْ لمْ يَصِفْ. ونعتُ النَّكِرَةِ وجبَ فيهِ أنْ يتقدَّمَهُ نعتٌ آخَرُ، ويكُونُ فِي جمِيعِ ما يكُونُ فِي المعرِفَةِ، كالمدحِ، والذّمّ، والتّرحّمِ، ومعنَى الفعلِ(٥)؛ ومنهُ فِي الذّمّ قولُ الفرزدقِ(٦):

كم عَمّةٍ لكَ يا جَريرُ وخالةٍ فَدْعاءَ قد حلَبتْ عليَّ عِشاري (الكامل)

شغَّارةً تقِذُ الفَصيلَ برجلِها فطّارةً لقَوادِمِ الأبكارِ

نصبَهُ على الشّتمِ، كأنَّهُ عندما ذكرَ الحَلْبَ صارَ المُخاطَبُ عالِمًا بذلكَ، ولوْ ابتدأهُ وأجرَاهُ

---

(١) ينظر: أبو حيّان ، **ارتشاف الضرب** ، ١٩٢٧/٤ ،وابن عقيل ، **المساعد**، ٤١٧/٢، والسّيوطي ، **همع الهوامع**، ١٨٣/٥

(٢) ينظر: **الكتاب**، ٦٢/٢- ٧٠

(٣) سيبويه ، **الكتاب** ، ٢/ ٧١ ، ٧٢،والسيرافي ، **شرح الكتاب** ، ٤٠٠/٢، وردَ الرّوي بالوقف عندَ سيبويهِ، وبالكسر عندِ السّيرافِي، وهوَ الصّواب، فلعلَّ الخطأ في طبعة كتابِ سيبويهِ لا فِي المؤلّف.

(٤) ينظر : **الكتاب** ، ٧٢/٢

(٥) ينظر: نفسه،٢/ ٦٦، ٦٨، وأبو حيّان ، **ارتشاف الضّرب**، ٤/ ١٩٢٦، ١٩٢٧

(٦) الديوان ،٣١٢، سيبويه، **الكتاب**، ٧٢/٢

علَى الأوَّلِ كانَ جائِزًا عربَيًّا(١). فالصّفة "فدعاءَ" صفةٌ لعمَّةٍ، والفتحةُ عوضٌ عنِ الكسرةِ لمنعِ الصّرفِ، ونصبَ "شغّارةً" و"فطّارةً" على فعلٍ محذوفٍ وجوبًا للذّمِّ، كأنَّهُ قالَ: "أذمَّ شغارّةً"، و" أذمُّ فطّارةً "، وهذا كانَ لمَّا علمَ المُخاطَبُ ما يعلمُهُ المتكلّمُ حينَمَا وصَفَهُنَّ قبْلُ بأنَّهُنَّ قدْ حَلَبْنَ عشارَهُ. ولوْ ابتدأ أو أتبَعَ لكانَ حَسَنًا. فعندَمَا قطعَ تعدَّدَتِ الوجوهُ اللغويَّةُ فِي هذا، وأصبحَ مِنْ بابِ التَّوسُّعِ فِي الكلامِ؛ إذ تفسَّحْتَ فيهِ بالخرُوجِ عَنْ أصلِ الكلامِ.

وتأسيسًا علَى هذا، فإنَّ القطعَ دونَ شرطِ النّكِرَةِ خاصٌّ بضرُورَةِ الشّعرِ، إلاَّ أنَّ ابنَ عقيلٍ صرَّحَ بأنَّ سيبويهِ يُجيزُهُ(٢)؛ ولعلّهُ يُشيرُ فِي ذلكَ إلى قولِ سيبويه "مرَرْتُ برَجُلٍ خيرٌ منهُ أبوهُ"، قطعَ الصّفةَ دونَ أنْ تتقدَّمَهَا صِفَةٌ أخرَى؛ لعلّةِ الاسميَّةِ(٣). ومنعَ يونُسُ القطعَ فِي نعتِ المعرفةِ إنْ كانَ للتّرَحّمِ، ومنعَ المدحَ، والذّمّ، والتّرحَّمَ فِي قطعِ النَّعتِ النَّكِرَةِ المسبُوقِ بنعتٍ آخرَ(٤)؛ فلا يَجُوزُ عندَهُ إلاَّ الإتباعُ فِي قوْلِكَ: "مرَرْتُ برَجُلٍ فِي الطريقِ مسكينٍ". وأمَّا الخليلُ فقدْ وافقَ يونُسَ فِي منعِ قطعِ النَّكِرَةِ فِي المدحِ والذّمّ (٥). فهُمْ بهذا يُخالِفُونَ رأيَ سيبويهِ الذي يُجيزُ القطعَ فِي النَّكرَةِ إذا سُبقَ بمنعُوتٍ آخرَ؛ لأنَّهُ إذ وصفَ أصبحَ بمنزلَةِ المَعْلُومِ.

---

(١) ينظر : سيبويه ، **الكتاب** ، ٧٣/٢، ٧٤

(٢) ينظر:أبو حيّان، **ارتشاف الضَّرَب**، ١٩٢٦/٤،و ابن عقيل ، **المساعد**، ٤١٦/٢

(٣) ينظر: **الكتاب**، ٢٦/٢

(٤) ينظر: : أبو حيّان، **ارتشاف الضّرب**، ١٩٢٦/٤، ١٩٢٧، والسّيوطِي، **همع الهوامع**، ١٨٢/٥

(٥) ينظر: : أبو حيّان، **ارتشاف الضّرب**، ١٩٢٦/٤، ١٩٢٧، والسّيوطِي، **همع الهوامع**، ١٨٢/٥

ث- قطعُ الصّفةِ إذا كانَتْ للآخِرِ لعلّة الاسميّةِ:

هناكَ مِنَ الصِّفاتِ التي تجري على موصوفِها وليسَتْ بمحضَةٍ، وإنَّما لمْ تكُنْ بمحضَةٍ؛ لأنَّها أسماءٌ إنْ كانتْ وصفًا للآخِرِ؛ أي: لفاعِلِهَا، فالوجهُ الرَّفعُ فيها هاهُنا. وذلكَ قولُكَ:" أفْعَلُ منه و" مِثْلُك وأخواتُهما"، و"حَسْبُك من رجلٍ"، و" سَواءٌ عليه الخَيرُ والشرُّ"، و" أيُّما رجلٍ"، و"أبو عَشَرةٍ"، و" أبٌ لكَ"، و" أخٌ لكَ" و" صاحبٌ لكَ"، و"كلُّ رجلٍ" ، و" أفْعَلُ شيءٍ"؛ نَحْوَ "خيرُ شيءٍ" و" أفضلُ شيءٍ" ، و" أفعلُ ما يكون"، و" أفْعَلُ منك"(١)؛ فكُلُّ تلكَ الصّفاتِ تُقطعُ إلى الرَّفعِ وُجوبًا إذا اتَّصلَ بهَا مرفوعٌ، ويكمُنُ التَّوسُّعُ فِي هذا أنَّكَ خرجْتَ عَنِ الأصلِ، إذ إنَّكَ قطعْتَ التَّابعَ عَنِ المَتبُوعِ، وإنَّ الأصلَ فِي الصِّفةِ أنْ ترفعَ فاعلاً لَهَا دونَ أنْ تَقطَعَ الصِّفَة إلى الابتداءِ. فهيَ تُرفعُ على الابتداءِ؛ لأنَّ فيهَا ضعْفًا عَنِ الصِّفاتِ الأخرَى؛ إذ لهَا صِلةٌ لا تستغنِي عنهَا، كما أنَّهُ لا تستطيعُ إفرادَهَا أو تثنِيَتَهَا أو جمعَهَا، ولا يَجوزُ إدخالُ الألفِ واللام عليهَا أو أنْ تُضيفَهَا إلى ما فيهِ الألفُ واللامُ فتجري مَجرى الذي نُوِّنَ مِنِ الفاعلِ حينَ أضفتهُ(٢). فمِنْ هذا قولُكَ "مرَرْتُ برجلٍ خيرٌ منهُ أبوهُ"، و"مرَرْتُ برجلٍ سواءٌ عليهِ الخيرُ والشَّرُّ"، و" مرَرْتُ برجلٍ أبٌ لكَ صاحبُهُ"، و" مرَرْتُ برجلٍ حسبُكَ من رَجُلٍ هوَ"، و" مرَرْتُ برجُلٍ أيُّما رَجُلٍ هو". فكلُّ تلكَ الصِّفاتِ كانَ الأصلَ فيهَا الجرُّ، إلاَّ أنَّهُ عندَمَا

---

(١) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٢٤/٢

(٢) ينظر: **نفسه**، ٢/ ٢٤-٢٦

اتَّصلَ بهَا الفاعلُ قُطِعَتْ إلَى الابتداءِ؛ لأنَّهَا ضعيفَةٌ؛ إذ ليسَتْ كاسمِ الفاعلِ والصِّفةِ المُشبَّهَةِ، فِي أنَّكُ تُفردُهُمَا فتقولُ: "مرَرْتُ برجُلٍ قائمٍ"، و "مرَرْتُ برجلٍ كريمٍ"، ولا تقولُ "مرَرْتُ بِرَجُلٍ خيرٍ"، و" مرَرْتُ برَجُلٍ أبٍ"، كمَا أنَّكَ تُدخِلُ عليهمَا الألفَ واللّامَ، إذ تقولُ: "مرَرْتُ بزيدٍ القائم" "مرَرْتُ بزيدٍ الكريمِ"، ولا يَجوزُ أنْ تقولَ: "مررتُ بزيدٍ الخيرِ منكَ"، وقدْ تحذِفُ التّنوينَ معَ نِيَّتِهِ، فتقولُ: "مرَرْتُ برجلٍ ضاربِكَ"، وهوَ نكِرَة؛ لأنَّ الإضافَةَ علَى نيّةِ التّنوينِ لا التّعريف، ولا يَجُوزُ هذا ثَمَّ، فلا تقولُ إلاّ "مرَرْتُ برَجُلٍ خيرٍ منكَ". فالأصلُ أنْ تقولَ: "مرَرْتُ برَجُلٍ سواءٍ عليهِ الخيرُ والشّرُّ"، إلاّ أنَّهَا قويَتْ فِي الاسميَّةِ، فلمْ يظلَّ وجهٌ سوَى الابتداءِ، فالنَّعتُ المَقطُوعُ مبتدأ، وما بعدهُ خبرٌ لهُ. وكذلكَ "مرَرْتُ برَجُلٍ حسبِكَ بهِ مِنْ رَجُلٍ"، كأنَّهُ قالَ: "حسبُكَ هوَ"، إذِ الباءُ حرْفُ جَرٍّ زائِدٌ، فلمَّا كانَ هذا فاعِلاً لتلكَ الصّفةِ قُطِعَتْ إلَى الابتداءِ؛ لأنَّهَا أصبحَتْ اسمًا، والوجهُ فِي الاسمِ هُنَا الرّفعُ. ولوْ أردْنَا الأصلَ فِي كلِّ صفةٍ لرَفعَتْ فاعِلاً دونَ قطعٍ، إذ تقولُ: "مرَرْتُ برَجُلٍ قائمٍ أبُوهُ"، فهذا وجهُ الكلامِ وحدُّهُ، ولا يَجُوزُ أنْ تقولَ: "مرَرْتُ برَجُلٍ قائمٌ أبُوهُ".

ولَوْ قُلتَ: لِمَ قالُوا: "ما مررتُ برجُلٍ أحسنَ في عينهِ الكحلُ منهُ فِي عينِ زيدٍ"، فهذا كمثلِ الأوَّلِ، ولمْ ترفعْ هاهُنَا؛ بل أجريتَهُ علَى الأوَّلِ، وهوَ الأصلُ. قُلنَا إنَّ ثَمَّةَ اختلافًا فيمَا بينَهُمَا فِي المعنَى واللّفظِ (١)؛ فالفرقُ فِي المعنَى أنَّكَ عندَمَا تقولُ: "ما مررتُ برجُلٍ أحسنَ في عينهُ الكحلُ منهُ فِي عينِ زيد"، لمْ تُردْ أنْ تُفضِّلَ الكحلَ علَى الرَّجُلِ، بلْ أردْتَ أنْ تُفَضِّلَ الكحلَ علَى ذاتِهِ إذْ كانَ في عينِ غيرِ هذا الرّجُلِ، فالضّميرُ فِي "منه" هو للكحلِ، وفِي المعنَى يظلُّ الرَّجُلُ هوَ الموصوفَ، كأنَّكَ قُلتَ: "هوَ الحسنُ بالكحلِ" وهذا غيرُ قولِكَ: "مررتُ برَجُلٍ خيرٌ منهُ أبوهُ"؛ لأنَّ الأبَ غيرُ الأوَّلِ، وأمَّا اللّفظُ فهوَ أنَّكَ إذا رفعتَ فِي قولِكَ "مررتُ برَجُلٍ خيرٌ منهُ أبُوهُ "فالمبتدأ المؤخّر "أبُوهُ"، أو "خير" مبتدأ، وفِي هذا لمْ تفصِلِ الصّلةَ عَمّا عمِلَ بهَا، ولوْ رفعْتَ "أحسن" في قولِكَ:

---

(١) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣١/٢ ، ٣٢ ، والسّيرافِي، **شرح الكتاب**، ٣٦٠/٢، ٣٦١

"ما مررتُ برجُلٍ أحسنَ في عينهُ الكحلُ منهُ فِي عينِ زيدٍ " لفصلْتَ صلةَ المبتدأ: "فـي عينـهِ الكحلُ منهُ في عين زيدٍ" بالكحلِ الذي حقّهُ أنْ يكونَ مؤخّرًا عنِ الجميعِ أوْ مُقدَّمًا؛ لأنَّهُ أجنبيٌّ عَنِ المبتدأ، وكذلكَ لو جعلتَ "أحسنُ" خبرًا لوقعَ الفصلُ بالمبتدأ، ولـوْ أخّرنَـا الكحلَ لكـانَ قبيحًـا أنْ تـؤخِّرَ مـا لـهُ ضميرٌ قبلَ ذكرهِ؛ هذا إنْ جعلتَ "أحسنُ" مبتدأ، ففي قولِكَ: "مـا مـررتُ برجُـلٍ أحسـنُ فـي عينـهِ منـهُ فِي عين زيدٍ الكحلُ" فالضميرُ في: "منهُ " للكُحلِ، ولـوْ قدّمنا الكحلَ لكـانَ حَسَنًـا، إذا أرَدْنَـا "أحسـنُ" خبرًا مُؤخَّرًا؛ إذ تقولُ: "ما مررتُ برجُلٍ الكحلُ في عينهِ أحسنُ منهُ فِي عين زيدٍ(١).

فالوجهُ الأخيرُ حَسُنَ عندَ السّيرافِي؛ لأنَّـهُ لا يُوجَدُ فصْلٌ بين الصّلةِ ومـا عمِلَ بهـا. ولـيسَ فِـي هذهِ المواضعِ قطْعٌ؛ لأنَّهُمْ لمْ يَخرُجُوا عَنْ أصلٍ توسُّعًا. وكلامُ العربِ جاءَ برفعِ الصّفةِ "أفعل التّفضيل" فاعِلاً دونَ أنْ تنقطِعَ عَنْ موصُوفِهَا ههُنا، فلا تتجاوَزْ ما لمْ يَتوسَّعُوا فيهِ.

---

(١) ينظر: السيرافي ، **شرح الكتاب،** ٣٦٠/٢، ٣٦١

ج- قطعُ الصّفةِ للمجاورَةِ:

قدْ يكونُ القطعُ في الصّفةِ لِلمجاوَرَةِ، وهوَ جرَى على غيرِ وجهِ الكلامِ؛ مثلَ قولِهم : "هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ"، فلمْ يجرِ ذاكَ على القياس، إذ إنَّ القياسَ الرَّفعُ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحِهِمْ، ألا ترَى أنَّ الخَرِبَ لِلجُحْرِ صِفَةٌ، إلاّ أنَّهُمْ فعلُوا هذا؛ لكوْنِ الصفةِ واقعةً موضعَ الصِّفةِ للضَبِّ، كما أنَّها نكِرَةٌ كالضَّبِ ،وجرّوهُ؛ لأنَّ الصِّفة والموصوفَ كالاسمِ الواحدِ، فجعلُوا الخرابَ للضبِّ، وهما كاسمٍ واحدٍ، فكأنَّكَ قلتَ: "الجحرُ خربٌ "، ومثلُ هذا قولُكَ "هذا حبُّ رماني"، وإنَّما لكَ الحبُ وليسَ لكَ الرّمانُ، وقدْ أتبعُوا الجرَّ الجرَّ كما أتبعُوا الكسرَ الكسرَ، نحوَ قولهم: "بهم وبدارِهِم" وما أشبهَ هذا، وهذا الذي ذكرْنَاهُ قولُ الخليل (١)، فلو قلتَ: "هذا جُحرُ ضبي"، كانَ لكَ جحرُ الضبِّ، وليسَ لكَ الضّبُّ، لكنْ فعلُوا هذا؛ لأنَّ المضافَ والمضافَ إليه كالاسمِ الواحدِ، ومثلُهُ الصّفةُ؛ فتقولُ: "هذا جُحرُ ضبٍ خربٍ "، وإنَّما الخرابُ للجحرِ، فانجرَّ ههُنَا كما جُرَّ ثَمَّ، حينَ أضفتَ الجحرَ إليكَ معَ إضافةِ الضّبِّ، فعلُوا ذاكَ عندَ أمنِ اللبس. فالقطعُ هُنَا مِنْ بابِ القطْع اللفظِيِّ، وهوَ مِنْ بابِ التَّوسُّع فِي الكلامِ؛ إذِ الأصلُ أنْ تتبَعَ حركَةُ التَّابِعِ للمتبُوعِ لا لمَا أضيفَ إليهِ، لكنَّ هذا تَفَسُّحٌ فِي الكلامِ، إذ حمَلُوا علَى المعنَى؛ لأنَّ المُخاطَبَ عالِمٌ بأنَّكَ إذ قطعْتَ حمَلْتَ الكلامَ علَى أصلِهِ فِي المعنَى، فعندمَا تقولُ: "هذا جحرُ ضَبٍ خَرِبٍ"؛ كأنَّكَ فِي المعنَى قُلتَ: "هذا جُحْرُ ضَبٍ خَرِبٌ"، إلاَّ أنَّهُمْ توَسَّعُوا فِي الكلامِ لمَّا قطعُوا. وليسَ كلُّ موضعٍ كهذا جازَ قطْعُهُ؛ لأنَّ هذا موضُعُ غَلَطٍ للعربِ إذا كانَ الآخِرُ بعِدَّةِ الأوَّل، وكانَ مُذَكَّرًا مثلَهُ أو مُؤنَّثًا؛ فتقولُ: "هذه جحرَةُ ضِبابٍ خربةٍ"؛ لأنَّ الجِحَرَةَ مؤنَّثَةٌ، والعِدَّةُ واحِدَةٌ، فَغَلِطُوا بالقطعِ. ولوْ قُلْتَ: "هذانِ جُحْرَا ضَبٍّ خَربانِ" فهذا وجهُ الكلامِ وحدَّهُ، فلا قطعَ ولا توسّعٌ فِي ذا الموضعِ؛ مِنْ قِبَلِ أنَّ الضّبَّ واحِدٌ والجحرَانِ مُثَنَّى. وقاعِدَةُ الغلطِ قولُ

---

(١) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٤٣٦/١

الخليلِ(١). ولوْ قلْتَ: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ مُتهَدِّمٍ" ففيهِ منَ البيانِ أنَّهُ ليسَ بالضَّبِّ، وهذا مثلُ ما في التثنيةِ مِنَ البيَانِ أنَّهُ ليسَ بالضّبِّ(٢)؛ لأنَّ التَّهدَّمَ للجُحْرِ، فلا تقطعْ هُنَا اللفظَ علَى الإتباعِ للمجاورَةِ.

وأنكرَ ابنُ جنيٍّ هذا؛ فقالَ: إنَّ الأصلَ "خربٍ جحرُهُ"، أنابَ المضافَ إليهِ مكانَ المُضَافِ، فارتفعَ واستترَ، ودلّلَ علَى هذا بقولِ الشّاعرِ امرئِ القيسِ(٣):

كبيرُ أناس في بجادٍ مُزّملِ (الطّويل)

عندَنَا هذا أنَّهُ أرادَ: "مُزمَّلٍ فيهِ"؛ فحذفَ حرفَ الجَرِّ، فارتفعَ الضّميرُ واستَترَ فِي اسمِ المفعُولِ(٤)، وهذا ليسَ بداخِلٍ فِي بابِ القطعِ؛ لأنَّهُ هاهُنَا يَعتَمِدُ علَى أنَّ الصِّفَةَ هِيَ للضّبِ، وهذهِ الصِّفَةُ فِي أصلِهَا قدْ رفَعَتْ فاعِلاً مِنْ سببِهِ، ومِنْ ثَمَّ حَصَلَ توَسُّعٌ فِي الكلامِ إذْ نقلُوا الضّميرَ إلَى خَربٍ، ومِنْ ثَمَّ حذفُوا المُضَافَ، وهوَ "الجحرُ". وذكرَ السّيرَافِي رأيًا لبعضِ النَّحويّينَ البَصريّينَ وقوَّاهُ؛ وهُوَ أنَّ الأصلَ "خربٍ الجحرُ منهُ"، فحذفُوا الضّميرَ، ومِنْ ثَمَّ أضمَرُوا فِي الخربِ ضميرَ الضّبِّ، وبعدَ هذا أبدلُوهُ بضميرِ الجُحرِ إذْ سُبِقَ لهُ ذِكْرٌ(٥)، وهذا كذلكَ ليسَ مِنْ بابِ القطعِ؛ لأنَّ أصلَ الصّفةِ للضّبِّ. والجمهورُ علَى رأيِ سيبويهِ(٦). ومنْ هذا القطعِ أوردَ سيبويهِ بيتًا مِنَ الشِّعرِ للعجّاجِ

---

(١) ينظر: سيبويه، **الكتاب**،١/ ٤٣٧

(٢) ينظر: **نفسه**، الصفحة نفسها

(٣) **الديوان** ١٢٢ ،وصدرُه : كأن أبانًا في أفانينِ وَدْقِه ، وسيبويه، **الكتاب**، ٤٣٧/١

(٤) ينظر: ابن جنّيّ ، **الخصائص** ، ٢٢١/٣، أبو حيّان، **ارتشاف الضرب**، ١٩١٤/٤،وابن عقيل، **المساعد**، ٤٠٣/٢، ٤٠٤

(٥) ينظر: السيرافي ، **شرح الكتاب** ، ٣٢٨/٢ ،وأبو حيّان، **ارتشاف الضرب**، ١٩١٤/٤،وابن عقيل، **المساعد**، ٤٠٣/٢، ٤٠٤

(٦) ينظر : ينظر : ابن عقيل ، **المساعد**، ٤٠٤/٢

على هذا(١):

كأنَّ نَسْجَ العَنْكَبوتِ المُرَمّلِ (الرّجز)

جرَّ بالقطع على الجوار(٢)؛ إذِ الأصلُ أنْ يكونَ "المرمّلُ" صفةً منصوبةً للنّسْجِ، إلاّ أنَّهُ جرَّهُ لمجاورتِهِ للعنكبوتِ، وهذا مِنْ بابِ التَّوسُّعِ فِي الكلامِ. وقاسَ على هذا سيبويهِ(٣)، وأمَّا الفرَّاءُ فيُقتَصَرُ فيهِ عندَهُ على ما سُمِعَ مِنَ العَرَبِ(٤). ورأيُ عبّاس حسن في قياسِهِ؛ "والحق أن هذا النوع الغريب من الضبط بسبب "المجاورة" والنوع الآخر الذي سببه: "التوهم" جديران بالإهمال، وعدم القياس عليهما، بل عدم الالتفات إليهما مطلقًا "(٥). ولا أرَى ضَيْرًا فِي القياسِ على هذا ما دامَ أنَّ لهَا شواهدَ كثيرَةً مِنْ كلامِ العربِ والشّعرِ والقرآنِ في الصفة والعطف، ومن ذلكَ قولُ الحطيئة (٦) :

فإياكم وَحَيّةَ بطنِ وادٍ ضموزِ النّابِ ليس له بسِيٍّ (الوافر)

---

(١)**ديوان العجاج**١/ ٢٤٣ وصدرُهُ : "جفالة الأجنّ كحمّ الجُمّل" ،و منسوب لرؤبة في **شفاء العليل** ٧٤٩/٢، وبعده :

على دُرَا قُلامِه المهدّل سُتُورُ كِتان بأيدي غزَّل ، وينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٤٣٧/١

(٢) ينظر : **الكتاب** ، ٤٣٧/١

(٣) ينظر: **الكتاب**،١/ ٤٣٦، ٤٣٧، وأبو حيّان، **ارتشاف الضرب**، ١٩١٣/٤

(٤) ينظر: أبو حيّان، **ارتشاف الضرب**، ١٩١٣/٣

(٥) حسن ،عبّاس ، **النحو الوافي** ، ٤٥١/٣

(٦)ابن مالك، **شرح التّسهيل**، ٣٠٩/٣، **ديوان الحطيئة** ، ١٥٥ برواية ((هموزَ)، على الأصلِ . الضموز من الحيّات : المطرِقة. ابن منظور، لسان العرب، مادّة (ضمز).

جرَّ "الضموز" معَ أنَّهُ صفةٌ للحيّة. ومنْ آي القرآنِ قولُهُ تعالى: ﴿ **إنَّ اللهَ هوَ الرّزاقُ ذو القوّةِ المتينِ** ﴾ (١)؛ جرَّ "المتين " وهوَ صفةٌ للموصوفِ "رزَّاق" علَى القطع اللّفظِيّ.

وعندَ ابنِ جنيّ أنّهُ ليسَ مِنَ بابِ الغلطِ؛ **"فعندي أن في القرآن مِثل هذا الموضع نَيِّفًا على ألفِ موضع. وذلك أنه على حذف المضاف لا غيرُ "(٢)**؛ كأنَّكَ: قلتَ: " خربٍ جحرُهُ"، فحذفَ المضافَ، وهوَ الجحرُ، ومِنْ ثَمَّ استترَ الضّميرُ فِي "خربٍ".

---

(١) الذاريات ٥٨ ، قراءة يحيى بن وثاب والأعمش ،ابن خالويه، **شواذ القرآن** ، ١٤٦ ، وابن جنّي ، **المحتسب** ، ٢٨٩/٢

(٢) **الخصائص** ، ١٩٢/١، ١٩٣

ثانيًا : القطعُ في البدلِ :

القطعُ فِي بابِ البَدَلِ ليسَ بِبَعِيدٍ عَنْ بابِ القطعِ فِي الصّفَةِ؛ منْ حيثُ الأساسُ الذي يُقطعَانِ لأجلِهِ، فقدْ يُقطَعُ البَدَلُ لفظًا لعلَّةِ التَّبعيض، أو الاستئنافِ دونَ التَّبعيض، كأنْ يكونَ جوابًا علَى "مَا هُمَا"؟، وفِي ذلكَ توَسُّعٌ بالخرُوج عَنِ الأصلِ؛ لأنَّ التَّابعَ مِنْ حقِّهِ أنْ يتبعَ مَتبوعَهُ فِي الإعرابِ، فلمَّا قُطِعَتْ تلكَ العلاقةُ خُرِجَ عَنِ الأصلِ. وعليهِ فقدْ يكونُ المبدَلُ منهُ ممّا يُبَعَّضُ، وقدْ يكونُ خلافَ هذا، فإذا كانَ الأوَّلُ فالإتباعُ والقطعُ جائِزَانِ، وأمَّا الثانِي فعليكَ القطعَ إذا أردْتَ الاستئناف البيانِيّ (١)، فممَّا جاءَ مِنَ التَّبعيضِ ويجوزُ فيهِ الوَجْهانِ قولُكَ: "مرَرْتُ بقومٍ عبدُ اللهِ وزيدٌ وخالِدٌ"(٢)؛ فهذا جازَ لكَ أنْ تُتبعَهُ على الأصلِ، وهوَ الجَرُّ، وجازَ لكَ قطعُهُ لفظًا عَنِ الأصلِ، كأنَّكَ قُلتَ: "منهُمْ عبدُ اللهِ، وزيدٌ وخالِدٌ"، وإنْ شِئتَ كانَ جوابًا على سؤالٍ مُقدَّرٍ، كمَا كانَ هذا فِي الصّفَةِ، كأنَّكَ قُلتُ: "مَنْ هُمْ؟" فقيلَ: "همْ كذا وكذا". ومِنَ القطْعِ فِي هذا قوْلُ الشّاعِرِ(٣): (البسيط)

يا مَيَّ إنْ تَفْقِدِي قومًا وَلَدتِهِم   أو تُخْلسيهمْ فإنْ الدَّهرَ خَلاّسُ

عمرٌو وعبدُ مَنافٍ والذي عَهِدَتْ   ببطْنِ عَرْعَرَ آبى الضَّيْمِ عَبّاسُ

فهذا على القطعِ إلى الابتدَاءِ(٤)؛ إذ إنَّهُ لو لمْ يُردْ أنْ يقطَعَ البدلَ؛ "عمرٌو وعبدُ اللهِ والذي عَهدَتْ" لقالَهُ بالنَّصبِ مُتْبَعًا للمبدَلِ منهُ "قومًا"، وجازَ هذا. ومثلُ هذا قولُهُ تعالَى: ﴿**قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ**

---

(١) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٤٣٢/١ ، ٤٣٤، ١٥/٢

(٢) ينظر: **نفسه**، ١٥/٢

(٣) لمالك بن خويلد الخناعي في **ديوان الهذليّينَ** ١/٣،وينظر: سيبويه، **الكتاب** ، ١٥/٢

(٤) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ١٥/٢، ١٦

الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقاتِلُ في سَبِيل الله وَأُخْرَى كافِرَةٌ ﴾ (١)؛ فهذا علَى الابتداءِ، ومِنَ النَّاسِ مَنْ يَجُرُّ ذلكَ على الصّفةِ والبدل(٢)؛ فمَن ابتدَأَ قطعَ التَّابعَ عَنْ أصلِهِ، فإذا أردْنَاهُ صِفَةً فالقطْعُ مِنْ بابهَا، وإنْ كانَ بدلاً فالقطعُ مِنْ بابِهِ. فهذا تَفَسُّحٌ فِي الكلامِ، ألاَ ترَى أنَّ المَتبوعَ مَجْرُورٌ. ومثلُ ذلكَ فيمَا جازَ فيهِ الصّفةُ والبدلُ، ويُقطَعُ إلَى الرَّفعِ قولُ كُثَيّر(٣):

وكنتُ كذي رِجْلَيْنِ رِجْلٌ صَحيحةٌ ورِجْلٌ رَمَى فيها الزمانُ فشَلَّتِ (الطّويل)

فهذا جائزٌ على الصّفةِ والبدلِ والابتداء(٤)؛ فإذا رفعَ فهوَ مِنْ بابِ القطعِ عَنِ الصّفةِ أوِ البَدَلِ؛ إذْ إنَّ "رجلين" مُضافَةٌ للاسم "ذي"، فلوْ أتبعَ لَجَرَّ.

أمَّا قولُ الشّاعرِ ذِي الرُّمَّةِ(٥):

ترَى خلقَها نِصْفٌ قناة قويمة ونِصفٌ نَقًّا يرتَجُّ أو يتمَرمَرُ (الطّويل)

فهوَ مِنْ بابِ قطعِ البدلِ إلَى الرَّفعِ علَى الابتداءِ، وإنْ شِئتَ علَى النَّصبِ(٦)؛ إذ إنَّهُ بالنَّصبِ علَى البدلِ، وهوَ الأصلُ، وأمَّا الرَّفعُ فهُوَ علَى القطعِ؛ لأنَّهُ تبعيضٌ لأنواعِ خلْقِهَا، فكأنَّهُ قالَ: "منها نِصفٌ

---

(١) آل عمران ١٣،ينظر : سيبويه ، **الكتاب** ، ٤٣٢/١ . وقراءة الجرّ ؛ الزجاج، **معاني القرآن** ، ٣٨١/١ ، والفرّاء ، **معاني القرآن**، ١٩٢/١ ، والأخفش ، **معاني القرآن** ، ٢١٠/١

(٢) ينظر : سيبويه ، **الكتاب** ، ٤٣٢/١

(٣)سيبويه، **الكتاب**،٤٣٣/١ و **الديوان** ، ٩٩/١

(٤) ينظر : سيبويه ، **الكتاب** ، ٤٣٢/١

(٥)سيبويه، **الكتاب**، ١١/٢،و**ديوان ذي الرّمّة** ١٠٩، والرّوايةُ على الأصلِ ، وهوَ النَّصبُ.

(٦) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ١١/٢

كذا وآخرُ كذا"، وإذا نصبَ فهوَ على الحالِ، وَحَسُنَ هذا؛ لأنَّ الموصوفَ معرفةٌ. وإذا لمْ يَكُنِ البدلُ بعِدَّةِ المبدَلِ منهُ فالقطعُ ليسَ غيرُ إلاَّ أنْ تُقدِّرَ مَحذوفًا (١)، ومنهُ قولُ الشّاعِرِ النّابغة الذبيانِيّ(٢):

تَوَهَّمْتُ آياتٍ لهَا فَعَرَفْتُها لِستّةِ أعْوَامٍ وذا العامُ سابعُ (الطّويل)

رَمَادٌ كَكُحْلِ العينِ لأيًا أبَيّنه ونؤىٌ كَجِذْمِ الحَوْضِ أثْلَمُ خاشِعُ

فهذا جازَ فيهِ الرَّفعُ والنَّصْبُ على القطْعِ؛ والنَّصبُ على الإتباعِ(٣)؛ فهوَ رفعَ " رماد ونؤي" على القطعِ مِنَ المَبْدَلِ منهُ "آيات"، كأنَّهُ قالَ: "منهَا كذا ومنهَا كذا" ؛ وقدْ يُنصَبُ على القطعِ إلى الحالِ أو إلى مَفعُولٍ بهِ لفعلٍ مُضمَرٍ تقديرُهُ "أعنِي"، إذا توهَّمْتَ آياتٍ بمعنَى آيَتَيْنِ، ويجُوزُ الإتباعُ على تَقديرِ مَحذوفٍ معطوفٍ على تلكَ الصّفاتِ، كأنّكَ قلتَ: "رمادًا ونؤيًا وأثفيَّةً"، على هذا ونحوِهِ تأويلُهُ.

وأمَّا الوجهُ الآخَرُ، وهوَ الذي لا يجوزُ فيهِ التّبعِيضُ فهوَ مِمَّا يَكونُ جوابًا على سؤالٍ مُقدَّرٍ وليسَ بهِ تَبعيضٌ(٤)، فمِنْ هذا قوْلُكَ "مررْتُ بأخيكَ زيدٌ" ؛ و" مررْتُ بعبدِ اللهِ أخوكَ"؛ فهذا جوابٌ علَى "مَنْ هُوَ"؟ (٥)؛ فقدْ قطعَ البدلَ ههُنَا لفظًا، لذلكَ وجَدْنَا " زيدٌ وأخوك" مرْفُوعَيْنِ على مَا لوْ ظهرَ لمْ يَكُنْ ما بعدَهُ إلاّ رفعًا، وهوَ الابتداءُ. كأنَّهُ أجابَ على قدَرِ سؤالِ السّائِلِ لوْ ظهَرَ مِنْ نفسِهِ، ولوْ أرادَ الإتباعَ لجَرَّهُمَا، فهذا مِنْ بابِ التَّوَسُّعِ فِي الكلامِ؛ إذ خرجَ عَنْ أصلِ التَّوابعِ؛ وحمَلَ على مَعنًى فِي نفسِ السَّائِلِ، إلاَّ أنَّهُ أوْجَزَ واختَصرَ.

---

(١) ينظر : أبو حيّان ،**ارتشاف الضّرب** ، ١٩٧٤/٤

(٢) **ديوان النّابغة** ٥٢ ، ٥٣ ، وأبو حيّان، **ارتشاف الضَّرَب**، ١٩٧٤/٤

(٣) ينظر : أبو حيّان ،**ارتشاف الضّرب** ، ١٩٧٤/٤

(٤) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ١٥/٢- ١٧

(٥) ينظر: **نفسه**، ١٥/٢

ومثّلَ هذا مِنَ الشّعرِ (١):

ولقدْ خَبَطْنَ بيوتَ يَشْكُرَ خَبْطَةً   أخوالُنا وهُمُ بنو الأعمامِ   (الكامل)

قالَ سيبويهِ:" كأنه حين قال: خبطنَ بيوت يشكرَ قيل له: وما هم؟ فقال: أخوالُنا وهم بنو الأعمام"(٢)؛ فقطعَ البدلَ " أخوالُنَا "عَنْ "يَشكُرْ"، فالجملةُ بعدَ القطع علَى الاستِئنافِ. وقيلَ يَقبُحُ هذا إذا لمْ يَطُلِ الكلامُ؛ كقولِهِ تعالَى: ﴿بشرٍّ مِنْ ذلكُمْ النارُ﴾ (٣)؛ أطالَ الكلامَ لمَّا وصفَ قبلَ القطعِ بالجارّ والمجرُورِ(٤)، كأنَّهُ قالَ: هو النَّارُ، لكنَّ هذا فيهِ نظرٌ؛ لأنَّهُ جاءَ القطعُ فِي الكلامِ دونَ هذا الشَّرْطِ.

أمَّا قولُ الفرزدقِ (٥):

وَرِثتُ أبى أخْلاقه عاجِلَ القِرَى   وعَبْطَ المَهاري كُومُها وشَبوبُهَا   (الطّويل)

فكأنَّهُ قالَ: "أيُّ المهاري؟"، فقالَ: "كومُها وشَبوبُها" (٦)؛ كأنَّهُ قالَ: "هيَ كومُهَا وشَبوبُهَا"، ولوْ جرَّ علَى الإتباعِ للمُبدَلِ منهُ "المَهاري" لجازَ هذا. والقطعُ علَى الجملةِ الاستئنافيَّةِ. ولوْ جعلَ القطعَ علَى التَّبعيض "منهَا كذا ومنهَا كذا" لجازَ؛ لأنَّهُ سيكُونُ تفصِيلاً لأنواعِ المُبْدَلِ مِنْهُ.

وقدْ يُقطَعُ البدَلُ عَنِ المُبدَلِ منهُ إذا كانَ فيهِ معنَى التَّرَحُّمِ، وهوَ علَى وجوهٍ نَحْويَّةٍ إذ قُطِعَ(٧)؛ تقولُ علَى هذا: "مرَرْتُ بهِ المسكينِ"، إذا أتبَعْتَ. وإنْ شِئْتَ قطَعْتَ إلَى الرَّفعِ، فهوَ علَى وجهَيْنِ؛ أمَّا أحدُهُمَا

---

(١) لمهلهل في **ديوانِهِ**، ٧٧ برواية (ولقد خبَطتُ)

(٢) **الكتاب** ، ١٦/٢

(٣) الحج ٧٢

(٤) ينظر: أبو حيّان ، **ارتشاف الضرب** ، ١٩٧٣/٤، **همع الهوامع** ، ٢٢٢/٥

(٥)سيبويه،**الكتاب**،١٦/٢،و **شرح ديوان الفرزدق**١٠٥/١،" ورثت إلى أخلاقه عاجلَ القِرَى   وضَرْبَ عراقيبِ المتالي شبُوبُهَا "

(٦)) ينظر :سيبويه، **الكتاب** ،١٧/٢

(٧) ينظر: سيبويهِ، **الكتاب**، ٧٥/٢- ٧٧

فعلى الابتداء، وأمَّا الآخرُ فعلى "المسكينُ مررَتُ بهِ "؛ فعلى الوجهِ الأوَّلِ يكونُ "المسكينُ" مبتدَأ، والخبَرُ "هوَ"، والجملةُ على الاستئنافِ، وفِي هذا القطعِ معنَى التَّرَحُّمِ الذِي بالمَنْصُوبِ. وأمَّا الوجهُ الآخَرُ فيكونُ "المسكينُ" مبتدأ مُؤَخَّرًا، والخبرُ جملةُ "مرَرْتُ بهِ". وهذا قولُ ابن أبي إسحاق، والخليلِ، وسيبويهِ (١)، وأمَّا يونُسُ فرأى أنَّ ذا التَّفسيرَ خطأ؛ فهوَ يحملُ الرَّفعَ على الرّفعِ والجرَّ على الجرِّ والنَّصبَ على النَّصبِ، فهوَ لا يرفعُ شيئًا في التَّرحُّم(٢)، فهوَ لا يقولُ إلاَّ "ضربانِي المسكينانِ"، و" ضربُونِي المساكينُ"، و" ضربتُهُ المسكينَ"؛ أي: على البدلِ. وقدْ يُقطَعُ إلى النَّصْبِ، فهُوَ عندَ الخليلِ مثلَ "بنَا العربَ ننتَصِرُ"، وفيهِ معنَى التَّرَحُّمِ، وأمَّا يونُسُ فرأى أنَّهُ على قولِكَ: " مررَتُ بهِ مسكينًا"، ورأى سيبويهِ أنَّ الأفضلَ مِنْ قولِ يونُسَ "لقيتُ المسكينَ"(٣)، فالخليلُ يقطعُهُ إلى المفعولِ بهِ على فعلٍ تقديرُهُ "أخصُّ أو أعنِي"؛ شبَّهَهُ بأسلوبِ الاختصاص؛ إذ كانَ نصبًا مثلهُ، وكانَ مَحْمُولاً على مَعْنًى، فالنَّصبُ بعدَ القطع فيهِ معنَى التَّرَحُّمِ الذي كانَ فِي الأصلِ، وهوَ البَدَلُ، والاختصاصُ فيهِ معنَى الفخرِ ههُنَا. وأمَّا يونُسُ فقطعَهُ إلى الحالِ، كأنَّهُ قالَ: مررْتُ بهِ مِسْكِينًا"، وأنْ يكونَ على هذا ضعيفٌ؛ لأنَّ الحالَ لا تُعرَّفُ؛ فلهذا ردَّهُ سيبويهِ، وأمَّا رأيُهُ فيرَى أنَّهُ قُطِعَ إلى المفعُولِ بهِ ، كأنَّكَ قُلتَ: "مررْتُ بهِ، لقيتُ المِسكينَ"؛ لأنَّ المُرُورَ فِي معنَى اللقاءِ، والجملةُ على الاستئنافِ فِي كُلّ آراءِ القطع.

وقدْ يُقْطَعُ البدلُ عَنِ المُبدَلِ منهُ إلى النَّصبِ على معنَى الفعلِ، إذ لا يوجدُ بهِ ترَحُّمٌ(٤). ومنهُ قولُ الشّاعِرِ(٥):

---

(١) ينظر: سيبويه، **الكتاب**،٢/ ٧٦ ،٧٧

(٢) ينظر: **نفسه**، ٢/ ٧٦

(٣) ينظر: **نفسه**، الصفحة نفسها

(٤) ينظر: **سيبويه**، الكتاب، ٧٤/٢

(٥) من الأبيات الخمسين ، **حواشي الكتاب** ، ٧٤/٢

وما غَرَّنى حَوْزُ الرِّزامِيِّ مِحْصَنًا عَواشِيَها بالجَوّ وهو خَصيبُ (الطّويل)

سُمِعَ البيتُ مِنْ أفواهِ العربِ هكذا، وزعمُوا أنَّ اسمَهُ مِحصَنٌ (١)؛ فهذا منصوبٌ على ما لو ظهرَ لكانَ ما بعدَهُ منصوبًا وهوَ يظهَرُ؛ لأنَّهُ على "أعني"، ولمْ يُرِدْ أكثرَ مِنْ أنْ يُعَرِّفَهُ، ولمْ يُرِدْ هاهُنا مدحًا ولا ذمًّا ولا افتخارًا، فلوْ أرادَ أنْ يُتبِعَ لقالَ: "وما غَرَّني حَوْزُ الرِّزامِيّ مِحْصَنٍ عَواشِيَها"، إلاَّ أنَّهُ قطعَهُ إلى النَّصبِ كمَا قُلنَا. و "الرّزامِيّ" مضاف إلى المصدر "حوْز"، فاعلٌ لهُ، و"عواشيَهَا" مفعولٌ بهِ لهذا المصْدَرِ.

فتعدُّدُ الوجوهِ اللغويّةِ لهُ أثرٌ فِي ثَراءِ اللغةِ، وأنْ يتكلَّمَ الفصِيحُ العربِيُّ دونَ أنْ يظلَّ مَضبُوطًا بقواعدِ اللغةِ المِعياريّةِ. والتّوسّعُ لهُ القدرَةُ على هذا، فهنَا قُطِعَ البدلُ عَنْ مَتبوعهِ فِي الإعرابِ، وكذلِكَ حُمِلَ على المعنَى، إذ كانَ تَرَحُّمًا.

---

(١) ينظر : سيبويه ،**الكتاب** ، ٧٤/٢

ثالِثًا: القطعُ في حروفِ العطفِ:

أ- القطعُ بالحملِ علَى الموضعِ أو المعنَى :

المعهودُ في المعطوفِ أنْ يَلزَمَ إعرابَ ما عليهِ المعطوفُ عليهِ إلاَّ أنْ يصيرَ الاسمُ المعطوفُ بخلافِ متبوعِهِ واجِبًا؛ لئلاّ يُحملَ على شيءٍ جازَ أنْ يكونَ عليهِ مَتبوعُهُ، ولمْ يَجُزْ لهُ هذا؛ وذلكَ كقوْلِكَ: "ما جاءَني مِنْ رَجُلٍ ولا زيدٌ "؛ لأنَّ "مَنْ" وهي زائدَةٌ لا تعملُ في المعارفِ، " الأصل: (العطف على اللفظ ،وشرطه إمكان توجّه العامل) إلى المعطوف، فلا يجوز في نحو: "ما جاءني من امرأة ولا زيدٌ "إلاّ الرفعُ عطفًا على الموضع، لأن " من" الزائدة لا تعمل في المعارف (١). وعلَى قولِ الأخفشِ أنَّهُ يجوزُ أنْ تجرَّ "مِن" الزائدةُ المعارفَ يجوزُ أنْ تُشْرِكَ اللفظَ المعرَّفَ علَى اللفظِ المُنَكَّرِ المجرورِ بالحرفِ "من " الزائدة (٢)، فتقولُ علَى هذا: "ما جاءَنِي مِنْ رجُلٍ ولا زيدٍ ".

والحملُ علَى الموضِعِ يَرْكَنُ إلَى شروطٍ ثلاثٍ؛ أصالةُ الموضِعِ، وإمكانيّةُ توجّهِ العاملِ إلَى المعطوفِ، والمحرزِ (٣)؛ فأصالةُ الموضِعِ أنْ يكونَ الموضعُ لهُ أصلٌ أساسِيٌّ، ومَا يَخرُجُ عليهِ ليسَ بالأصلِ؛ فقولُكَ : " هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا " لا يجوزُ فيهِ أنْ تعتبرَ المجرورَ بأصلٍ؛ لأنَّ الأصلَ التّنوينُ، ولوْ كانَتِ الإضافةُ بأصلٍ لمَا أثقلُوا الكلامَ بتنوينِهِ، لأنَّهُمْ يُخفّفونَ الكلامَ ولا يزيدُونَهُ ثِقلاً. ولوْ كانَتِ الإضافةُ بأصلٍ لما جازَ أنْ تصفَ باسمِ الفاعل المضافِ النَّكِرَةَ؛ لأنَّهُ أصبحَ مُضافًا إلَى معرفةٍ، فلا تقولُ : "مررتُ برجلٍ ضاربهِ زيدٌ" لأنَّهُ أصبحَ مُضافًا لِمعرفَةٍ. وهذا رأيُ سيبويهِ (٤)، فعلى هذا الشّرطِ لا تقولُ: "هذا ضاربٌ زيدًا وعمرٍو"، خلافًا للكوفيّينَ والبغداديّين

---

(١) ينظر : السيوطي ،**همع الهوامع** ، ٢٧٧/٥

(٢) ينظر : **نفسه** ، ٢٥٥/٣

(٣) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٦٧/١ –٦٩، ١٨/٢-٢٠ ، وأبو حيّان ،**ارتشاف الضرب** ، ٢٢٧٧/٥، ٢٢٧٨ ، وابن هشام ، **مغني اللبيب** ، ٥٤٥/٢ ، ٥٤٦ ،والسيوطي ، **همع الهوامع** ، ٢٧٧/٥ ، ٢٧٨

(٤) ينظر: سيبويه، **الكتاب**،١٨/٢-٢٠

فإنَّهُمْ أجازُوا هذا مُستدلّينَ بقولِ امْرئِ القيسِ (١):

فظلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ (الطّويل)

فذكرُوا أنَّ القطعَ اللفظيَّ جازَ ههُنَا(٢)؛ فانجرَّ "قدير" عطفًا على محلّ "صفيف"، إذ يجوزُ خفضُهُ بإضافةِ "مُنضِج"، كأنَّي بِهِمْ يَرَوْنَ النَّصبَ والجرَّ بأصْلَين فِي هذا الموضِع. وقدْ خُرِّجَ على أنَّ ثمَّةَ مُضافًا مُضمَرًا تقديرُهُ؛ "أو مُنضِجِ قدير"، و"أوْ" في معنَى "الواو"؛لأنَّهَا بعدَ "بين" (٣). فعلَى هذا لا يكونُ مِنْ بابِ القطعِ فِي شيءٍ. وأمَّا إمكانيّةُ توجُّهِ العاملِ إلَى المعطوفِ فهوَ أنْ يكونَ مَنْ عَمِلَ بالمعطوفِ عليهِ يصلُ إلى المعطوفِ دونَ قَيْدٍ؛ فلا تقولُ: "مررتُ بزيدٍ وعمرًا" بحملِ "عمرٍو" علَى محلِّ الجارّ والمجرورِ؛ لأنَّ الفعلَ هاهُنَا لا يتعدَّى بنفسِهِ(٤)، فلهذا لمْ يَحمِلْ سيبويهِ "عمرًا" فِي بابِ الاشتغالِ، إذ قُلتَ: "لقيتُ زيدًا وعمرًا مررتُ بهِ" علَى هذا الفعلِ؛ بلْ بنَاهُ علَى فِعْلٍ مِنْ مَعْنَاهُ، كأنْ تقولَ: "لابستُ عمرًا"(٥). وذكَرَ المبرّدُ أنَّهُ يجوزُ علَى تضمين "مررتُ" بمعنَى "أتيتُ"، خلافًا لابنِ جنّيّ فإنّهُ أجَازَ أنْ تحملَ المنصوبَ علَى موضِعِ المجرورِ ههُنَا (٦)، ولا بُدَّ كذلكَ مِنْ شرطِ المحرزِ وعليهِ سيبويهِ، وهوَ الطالبُ لذلكَ المحلِّ، فلا تقولُ: "إنَّ زيدًا وعمرٌو قائمانِ"؛ لأنَّ الطالبَ للاسمِ "عمرٍو" الابتداءُ، ولا بُدَّ للابتداءِ مِنْ تَجَرُّدٍ، إلاَّ أنَّهُ ههُنَا دخلَتْ عليه "إنَّ" التّوكيديّة (٧)

---

(١) **ديوان امرئ القيس** ١٢٠

(٢) ينظر: ابن هشام ،**مغني اللبيب** ، ٥٤٥/٢، ٥٤٦، وابن عقيل ، **المساعد**، ٢٠٧/٢ ،و السيوطي ، **همع الهوامع** ، ٢٧٨/٥

(٣) ينظر: وابن عقيل ، **المساعد**، ٢٠٧/٢

(٤) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٩٢/١ ، ٦٧/٢

(٥) ينظر: **الكتاب**، ١/ ٨٣

(٦) ينظر : المبرّد، **المقتضب** ، ١٥٤/٤ ،و ابن جنيّ ، **الخصائص** ، ١٠٢/١ ، والأعلم ، **النكت** ،٣٢٢/١ ، والسيوطي ،**همع الهوامع** ، ٢٧٧/٥

(٧) ينظر: **الكتاب**، ١٦٩/١ ،وأبو حيّان ،**ارتشاف الضرب** ، ٢٢٧٧/٥، ٢٢٧٨، والأزهري ، **شرح التصريح** ، ١٩/٢ ، ٢٠

، فلا يجوزُ القطعُ فِي قوْلِكَ: "هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا"؛ لعدمِ وجودِ المِحرزِ، إذْ لوْ توَجَّهَ العاملُ "ضاربُ" علَى الاسمِ "عمرًا" لتغيَّرَ بزيَادَةِ التَّنْوينِ. ولمْ يشترطِ الكوفيّونَ وبعضُ البصريّينَ ذلكَ(١)، فتقولُ عندَهُمْ: "هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا" بحَمْلِ "عمرًا" علَى موضِعِ "زيدٍ"، فالقطعُ هنَا يتمَثَّلُ بالقطعِ اللّفظِيّ فقطْ سِوَى القطعِ المعنَوِيِّ؛ لأنَّ المعنَى واحِدٌ فِي كلا الوجهَيْنِ.

وهذا مِنْ بابِ التَّوسُّعِ فِي الكلامِ؛ لأنَّهُ مِنْ بابِ الخرُوجِ عَنِ الأصلِ إذْ قطَعْتَ، وهوَ التَّبعيَّةُ للمعطُوفِ. فمَنَ القطعِ اللّفظيّ فِي هذا قولُكَ: ليسَ زيدٌ بجبَانٍ ولا بخيلاً، وما زيدٌ بأخيكَ ولا صاحِبَكَ، فهوَ قطعَ اللفظَ بخرُوجِهِ عَنْ وجهِ الكلامِ، وهوَ الجَرُّ(٢)؛ فوجهُ الكلامِ الجرُّ؛ لأنَّهُ أشركَ بينَ الخَبَرَيْنِ، وقدْ جازَ هُنَا القطعُ لتوفّرِ شروطِ القطعِ إذا حمَلْتَ علَى الموضِعِ، ألاَ ترَى أنَّ الطّالِبَ لذلكَ المحلِّ لوِ اتَّصَلَ بالذي انقطَعَ لَجازَ دونَ قَيْدٍ؛ إذ جازَ أنْ تقولَ: "ليسَ بخيلاً"، و"ما زيدٌ صاحِبَكَ"، فالمَجرورُ ليسَ بأصلٍ، إذْ أصلُ خبرِ "ليسَ" و"ما" النَّصبُ، والمحرِزُ هاهُنَا - "ليسَ" و"مَا" - لا يتغيَّرُ لوِ اتَّصَلَ بالمعطُوفِ المَقْطُوعِ. فَأجْرِ ذا كَمَا أجرَاهُ العربُ ولا تُجاوِزْ ما لمْ يتجاوَزُوا، فليسَ كلُّ مَوْضِعٍ تَتَوَسَّعُ فيهِ بالقطعِ علَى الموضِعِ. ومِنْ هذا قولُ الشّاعِرِ عُقَيْبَةَ الأسدِيّ(٣)

مُعاوِىَ إنّما بَشَرٌ فأسْجِحْ فلسنا بالجِبالِ ولا الحديدَا (الوافر)

ألا ترَى أنَّ المعنى قبلَ أنْ تُدْخِلَ البَاءَ وبعدَ دخولِهَا واحِدٌ، فقدْ تستغني عنها ولا يُخِلُّ بالمعنى ذلكَ، فقولُكَ "حسبُكَ هذا" كما أنَّكَ قُلتَ "بحسبِكَ هذا"، فالمجرورُ بهَا في موضِعِ ابتداءٍ، كمَا أنَّ المجرورَ

---

(١)ينظر: أبو حيّان ،**ارتشاف الضرب** ، ٢٢٧٧/٥، ٢٢٧٨، وابن هشام ، **مغني اللبيب** ، ٥٤٦/٢ ، وابن عقيل ، **المساعد**، ٢٠٧/٢ ، والسيوطي ، **همع الهوامع** ، ٢٧٨/٥، و والأزهري ، **شرح التصريح** ، ١٩/٢ ، ٢٠

(٢) ينظر: سيبويهِ، **الكتاب**، ٦٦/١، ٦٧

(٣) سيبويه، **الكتاب** ، ٦٧/١ ،والبغدادي ،عبد القادر **الخزانة** ،٢٦٠/٢

هناكَ فِي موضعِ نصب(١)؛ فهوَ هُنَا قطعَ لفظَ المعطوفِ "الحديدَ" عَنِ المتبوعِ "بالجبالِ"، وجازَ هذا لتوفّرِ شروطِ القطْعِ علَى المَوْضِعِ. ولوْ جرَّ لكانَ أحسَنَ؛ لأنَّكَ تُشْرِكُ بينَ الخبرَين(٢)، فلَوْ أتبعَ لقَالَ "فلسْنَا بالجبالِ ولا الحديدِ"، إلاَّ أنَّهُ تَوَسَّعَ فِي الكلامِ، إذ قطَعَ. ومثلُ هذا قولُ لبيدٍ(٣):

فإنْ لَمْ تَجِدْ مِن دونِ عَدْنانَ والِدًا ودونَ مَعدّ فلْتَزَعْكَ العَوَاذِلُ (الطّويل)

فلمْ يحمِلْ علَى وجهِ الكلامِ وهوَ الجرُّ؛ بل حملَ علَى الموضِعِ؛ لأنَّ موضعَ "مِنْ دونِ" "دونَ" بالنَّصبِ(٤)؛ إذْ إنَّ الفعلَ "تجدْ" يتعدَّى بحرفِ جرٍّ وبدونِهِ، فلمَّا كانَ هذا حَمَلَ الظّرفَ "دونَ " علَى موضِعِ "مِنْ دون " لمَّا كانَ موضِعُهُ نَصْبًا علَى الظّرْفِ. فالتَّوسُّعُ بادٍ عندَ قَطْعِ اللفظِ عَنْ أصلِهِ، فلَوْ أتبعَ لَقالَ: "دونِ مَعدٍّ". ولوْ قُلتَ: "ما زيدٌ علَى قَوْمِنَا ولا عندَنَا" فهذا لا يجوزُ فيهِ القَطْعُ مُطْلَقًا(٥)؛ لأنَّ "عندَ" ظَرْفٌ غيرُ مُتَصَرِّفٍ، إذ لا تقولُ: "علَى عندِنَا"، وتقولُ: "كلٌّ مِنْ عندِ اللهِ". فهذا وجهٌ للكلامِ، فلا تَتَوَسَّعْ بهِ بالقطْعِ. وقدْ قالَ العجَّاجُ بيتًا مِنَ الشّعرِ بالحملِ علَى المَوْضِعِ(٦):

---

(١) ينظر : سيبويه، **الكتاب** ، ٦٧/١، ٦٨ ، وأبو جعفر ، **شرح أبيات سيبويه،** ٥٦

(٢) ينظر: سيبويهِ، **الكتاب،** ٦٦/١، ٦٧

(٣) **ديوان لبيد** ، ١٣١ برواية (فإن لم تجد من دون عدنان باقيا)

(٤) ينظر: سيبويه، **الكتاب،** ٦٨/١

(٥) ينظر: **نفسه،** الصفحة نفسها

(٦) **ديوان العجّاج** ٨٣/٢ ، ٨٤

كَشْحا طوَى مِنْ بَلَدٍ مُخْتارَا   مِنْ يَأْسةِ اليائسِ أو حِذارَا   (الرّجز)

فكانَ الأجودُ أنْ يقولَ "مِنْ حذارٍ "، إلاَّ أنَّهُ نصبَ علَى الموضِعِ؛ لأنَّ موضعَ المجرورِ نصبٌ، كأنَّهُ قالَ: "يأسةَ اليائسِ أو حذارًا "(١)؛ إذْ إنَّهُ انتصبَ على المفعولِ لهُ، ولو أشركَ في الجرِّ لكانَ حسَنًا، إلاَّ أنَّهُ حملَهُ على المَوْضِعِ حينَمَا كانَ كمثْلِهِ لو انْتَصَبَ، فالمفعُولُ لأجلِهِ يُجَرُّ بالحرفِ "مِنْ" وموضِعُهُ نَصْبٌ، كقوْلِكَ: "ضربتُهُ مِنْ حذرِ الشَّرِّ "، كأنَّكَ قُلتَ: "ضرَبْتُهُ حَذَرَ الشَّرّ ". فالمفعولُ لهُ " حذارًا " قُطِعَ لفظًا عَنِ المَتبُوعِ المجرورِ "مِن يأسَةِ"، وهذا للتَّوسّعِ فِي الكلامِ، إذ خرَجَ عَنِ الأصلِ.

وقدْ يكونُ الحملُ علَى الموضِعِ لعلّةِ التّوهّمِ؛ أي: إنَّهُمْ لا يحمِلُونَ الكلامَ على اللفظِ؛ بل إنَّما يُخالِفونَ حركةَ إعرابِ المعطوفِ عليهِ؛ لأنَّهُمْ يتوهَّمونَ فيهِ ما عمِلَ بالمعطوفِ.

ومنهُ قوْلُ الأحوصِ (٢): مَشائِيمُ ليسوا مُصْلِحِينَ عَشيرةً   ولا ناعبٍ إلاَّ ببَيْنٍ غُرابُهَا (الطّويل)

ومثله قولُ زهيرٍ (٣):

بَدا ليَ أنِّي لستُ مُدْرِكَ ما مضى   ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيَا   (الطّويل)

فهُمْ لمَّا رأوْا أنَّ الأوَّلَ تدْخُلُهُ الباءُ كَثِيرًا ولا تُغيِّرُ المعنَى نوَوْهَا في المعطوفِ، كأنَّهُمْ قدْ تكلَّمُوا بها في الأوَّلِ، فحَمَلُوهُ على "ليسُوا بمُصلِحين"، و"لستُ بمدركٍ" (٤). فهذا قريبٌ مِنْ بابِ الجرّ علَى الجِوارِ؛ لأنَّهُمْ يحملونَ الكلامَ على ما توهّمُوهُ. فجازَ هذا؛ لأنَّكَ تحملُ علَى شيءٍ يَكثرُ فيهِ الحرفُ

---

(١) ينظر : سيبويه ، **الكتاب** ، ٦٩/١

(٢) سيبويه، **الكتاب** ، ٣٠٦/١ ، والبغدادي ، **الخزانة** ، ١٥٨/٤

(٣) سيبويه، **الكتاب**، ٣٠٦/١، ٢٩/٣،**وديوان زهير** ١٤٠ برواية " ولا سابقًا شيئًا"

(٤) ينظر : سيبويه، **الكتاب** ، ٢٩/٣ ، ٣٠٦/١؛ الحمل على الموضع هُنَا ليسَ على الأصل؛ بل إنَّ النَّصبَ يأتي فِي موضعِهِ المجرُورُ ، فَحُمِلَ على هذا الموضِعِ، إذ كانَ منصوبًا.

الدَّاخِلُ عَلَيْهِ. ففِي البيتِ الأوَّلِ أتَى "ناعبٍ" مَقْطوعًا لفظيًّا عَنِ المتبُوعِ "مُصْلِحِينَ"، ولَوْ أرَادَ الإتْبَاعَ لَقالَهَا بالنَّصْبِ، وأمَّا البيتُ الثَّانِي فقطَعَ لفظًا التَّابعَ "سابِقٍ" عَنِ المَتْبُوعِ "مُدركَ"، وكلُّهُ مِنْ بابِ التَّوسُّعِ فِي الكلامِ، إذْ إنَّهُمْ لمَّا قَطَعُوا حملُوا علَى مَعْنَى التَّوَهُّمِ، كأنَّهُمْ أتَوْا بالمَتْبُوعِ مَجْرُورًا.

وأمَّا الحمْلُ علَى المَعنَى فَمِنْهُ قوْلُكَ: "هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا"؛ كأنَّهُ قالَ: "وضاربٌ عمرًا أو ويضربُ عمرًا"(١)؛ حملَهُ علَى معنَى الفعلِ الأوَّلِ لمَّا لمْ يَجُزْ أنْ تَحمِلَ علَى الموضِعِ، إذ فُقِدَ هاهُنَا شرْطُ المِحْرِزِ، فلوْ وُضِعَ الطَّالبُ لهذا المحلِّ قبلَ "عمرًا" لتغيَّرَ بزيادَةِ التَّنْوِينِ. وشرطُ المِحرزِ شرطُ سيبويهِ كمَا قُلنَا قبْلُ، وعلَى هذا جُمْهُورُ البَصريّينَ(٢). ولوْ شِئْتَ سِرْتَ علَى الأصلِ فجرَرْتَ "عمرًا". وإذا قَدَرْنَا التَّابعَ المَقْطُوعَ علَى فِعْلٍ فإنَّ الجملةَ ستكونُ معطوفَةً علَى اسمِ الفاعلِ "ضاربُ". ولوْ قُلْتَ: "هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا" لِمَا انقطعَ ومَضَى فلا يجوزُ أنْ تحملَ علَى الموضعِ مُطلقًا؛ لأنَّ الاسمَ الذي جرى مَجرى الفعلِ يعملُ عملَهُ، ولا فرقَ بينَ تنوينِهِ وإضافتهِ، وإنّما أضفتَهُ خَلَفًا للتّنوينِ والمعنى واحِدٌ سِوَى أنَّكَ خفّفتَ بحَذفِ التّنوينِ، وهذا فِي الحالِ والاستقبالِ، وأمَّا اسمُ الفاعلِ المَاضِي فالإضافَةُ فيهِ مَحضَةٌ كالأسماءِ. فإذا شِئتَ قَطَعتَ علَى المعنَى، كأنَّكَ قُلتَ: "هذا ضاربُ زيدٍ وضربَ عمرًا"، فلا يَكُونُ هذا إلاَّ علَى الفعلِ الماضِي"(٣)؛ فهذا لِمَا مضَى، ولا يَجُوزُ تقديرُ اسمِ فاعلٍ؛ كأنْ تقولَ: "ضاربٌ" ولا فعلٍ مُضارعٍ للحالِ أو الاستقبالِ، كأنْ تقولَ: "ويضربُ"، وتمثَّلَ القطعُ اللّفظِيُّ هَهُنَا بقطعِ التَّابعِ "عمرًا" عَنِ المتبوعِ المُضافِ لاسمِ الفاعلِ بمعنَى الماضِي "زيدٍ". فَمِنْ هذا

---

(١) ينظر : سيبويه ، **الكتاب** ، ١٦٩/١

(٢) ينظر: الأزهري، **شرح التّصريح**، ١٩/٢، ٢٠

(٣) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ١٧١/١

قولُهُ تعالى: ﴿وَجاعِلُ اللّيلِ سَكَنًا والشّمسَ والقمرَ حُسْبَانًا ﴾(١)؛ حملَهُ على المعنَى، كأنَّهُ قالَ: "وجعلَ الشّمسَ" لا غيرُ، وهوَ قويٌّ فِي النَّصبِ؛ لأنَّكَ إذا جررْتَ فصلْتَ بينَ الجارّ وما يعمَلُ فيهِ بالمفعولِ الثّانِي لاسمِ الفاعِلِ " جاعِل" (٢). فالفصلُ فِي هذا ضعيفٌ عندَ سيبويهِ، وكلّما طالَ الكلامَ كانَ القطعُ أقوَى؛ لئلاّ يُفصلَ بينَ الجارِّ وما يعمَلُ فيهِ. فهُنَا قطعَ "الشّمسَ والقمَرَ" عَنِ المَتْبُوعِ المُضافِ لاسمِ الفاعلِ بمعنَى الماضي "وجاعلُ اللّيلِ"، فهذهِ الإضافَةُ مَحْضَةٌ، ولوْ جَرَّ على الإتبَاعِ لكانَ حَسَنًا، إذ أشرَكْتَ بينَهُمَا. وهذا بخلافِ الكسائِيّ الذي أجازَ عملَ اسم الفاعِلِ المَاضِي، مُتمَسِّكًا بقوْلِهِ تعالَى: ﴿وكلبُهُمْ باسطٌ ذراعيْهِ ﴾(٣)، إلاَّ أنَّهُ خُرِّجَ مَخْرَجَ الحكايةِ (٤)؛ أي: يَفْرِضُ المُتكلّمُ نَفْسَهُ مَوجُودًا فِي ذاكَ الزَّمنِ، وهذا عندَ غيرِ اللهِ تعالَى؛ لأنَّهُ فِي كلِّ حِينٍ. فمِنْ رأيِهِ هذا يُتَّضَحُ بأنَّهُ يجوزُ القطعُ بالحملِ علَى المَوْضِعِ فِي هذا المَوضِعِ؛ إذ تقولُ: "هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ وعمرًا" بالحملِ على موضِعِ "زيدٍ". فمِنَ الحَمْلِ على المعنَى قوْلُ رَجُلٍ مِنْ قيسِ عيلانَ(٥):

بينا نحنُ نَطلبُه أتانا مُعَلّقَ وَفْضةٍ وزنادَ راعِ (الوافر)

نصبَ "زناد" حملاً على موضعِ "وفضة "(٦)؛ لأنَّ معناهُ "يعلّق زنادَ راعٍ أوْ مُعَلّقًا زنادَ راعٍ"، فهُوَ لمْ يُتْبِعْ "زناد" على الأصلِ للمتبوعِ "وفضَة"؛ لأنَّهُ قطعَهُ لفظًا، فاسمُ الفاعِلِ "مُعَلّقَ" حالٌ، وهوَ مُضافٌ

---

(١) الأنعام ٩٦

(٢) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ١٧٤/١

(٣) الكهف ١٨

(٤) ينظر : ابن عقيل ، **شرح ابن عقيل** ، ٤٩/٣، والأزهري ، **شرح التصريح**، ١٢/٢ ،

(٥) سيبويه ، **الكتاب** ، ١٧١/١ ، الوفضة: الكنانة توضع فيها السهام وجمعها وفاض ، الأعلم ،**النكت** ،٣٩٥/١

(٦) ينظر : سيبويه، **الكتاب** ، ١٧١/١

إلى المعمولِ، والقطعُ هنَا مِنْ بابِ التَّوَسُّعِ فِي الكلامِ مِنْ وَجهَيْنِ؛ وجهٌ على قطعِ التَّابعِ عَنِ المَتبُوعِ، فخرَجَ عَنِ الأصلِ، ووجهٌ بالحملِ على المعنَى. ومنهُ كذلِكَ قوْلُ كعْبِ بنِ زُهَيْر(١):

فلم يَجدَا إلاّ مُناخَ مَطِيَّةٍ تَجافَى بهَا زَوْرٌ نَبيلٌ وكَلكلُ (الطّويل)

ومَفْحَصَهَا عنها الحَصَى بِجرانِها ومَثْنَى نَواجٍ لم يَخُنْهُنَّ مَفْصِلُ

وسُمْرٌ ظِماءٌ واتَرَتْهُنّ بَعدَما مضتْ هَجْعَةٌ من آخِرِ الليلِ دُبَّلُ

كأنَّهُ قالَ: "وثَمَّ سُمْرٌ ظِماءٌ" (٢)؛ فالاسمُ "مناخَ مطيّةٍ" مفعولٌ ثانٍ للفعلِ: "يجدَا"، وفِي المعنَى عندَمَا قالَ: "فلمْ يجدَا إلاّ مناخَ مَطيّةٍ ومَفحَصَهَا"، كأنَّهُ قالَ: "ثمَّ مناخُ مَطِيَّةٍ"، "وثمَّ مَفحَصٌ"؛ فقطعَ لفظَ التَّابعِ حملاً على الذي لوْ كانَ عليهِ هذا المعنَى لمَا انتَقَضَ، وهو "مَنَاخَ مَطِيَّةٍ". وكلُّ هذا واسِعٌ فِي الكلامِ.

ومِنْ آيِ اللهِ تعالَى فِي الحملِ على المعنَى قولُهُ تعالى ﴿**ولحمِ طيْرٍ ممّا يشتهونَ وحورٌ عِينٌ**﴾(٣)؛ حملَهُ علَى شيءٍ لو كانَ عليهِ الأوَّلُ لمْ يَنْقُضِ المعنَى (٤)؛ فقدْ قرأ حمزةُ والكسائِيُّ بخفضِها والباقونَ برفعِهَا، فمَنْ رفعَ عطفَ على الولدانِ حينَ قالَ تعالَى ﴿**يطوفُ عليهم ولدانٌ مخلّدونَ**﴾ (٥)، ومنهُم مَنْ حملَ على المعنى، كأنَّهُ قالَ" وثمَّ أكوابٌ، أوفيها أكواب، أو ولهم أكوابٌ"، فحملَ

---

(١) **ديوان كعب بن زهير** ١٢١ ؛يجدا :أي الغراب والذئب

(٢) ينظر : سيبويه ، **الكتاب** ، ١٧٣/١

(٣) الواقعة ٢١ ، ٢٢

(٤) ينظر :**الكتاب** ، ١٧٢/١

(٥) الواقعة ١٧

الحورَ على هذا؛ لأنَّ الحورَ لا يُطافُ بها، ومَنْ خفَضَ حملَ على جنات في قوله تعالى﴿ **أولئك المقربون**﴾ ، ﴿**في جنات النعيم**﴾(١)، كأنَّهُ قالَ "أولئكَ المقربونَ في جنات النّعيمِ وفي حورٍ عينٍ "؛ أي: "وفي مقاربة حور"؛ حذفَ المضافَ وأقامَ المضافَ إليهِ مَقامَهُ، وأجازَ قطربُ الحملَ على "أكواب وأباريق"، فيُطافُ بالحورِ عليهمْ حينَهَا وهُمْ يستحقّونَ ذلكَ (٢). فسيبويهِ حملَهُ على القطعِ بالحملِ على المَعْنَى؛ على معنَى و"ثَمَّ أكوابٌ، أو ولَهُمْ أكْوَابٌ"، وتلكَ الجُملَةُ على الاستئنافِ، أو هِيَ مَعْطُوفَةٌ على الفعلِ "يطوفُ"؛ فتكونُ فِي موضِعِ نَصبٍ؛ لأنَّ موضِعَ "يطوفُ" حالٌ. ومَنْ عطَفَ على ما قبلَهُ فهوَ خارجٌ مِنْ بابِ القطعِ. فالقطعُ بالحملِ على الموضِعِ، والحملِ على المعنَى يُعدُّ مِنَ القطعِ اللّفظيّ، وهوَ مِنْ بابِ التّوسّعِ فِي الكلامِ، والواضِحُ مِنْ كلامِ سيبويهِ أنَّهُ يُجيزُ القياسَ على هذا بالشّروطِ التي ذكرَهَا.

---

(١) الواقعة ١١، ١٢ ، ابن أبي طالب، مكي ، **الكشف عن وجوه القراءات السبع** ، ٣٠٤/٢

(٢) ينظر : ابن أبي طالب، مكي ، **الكشف عن وجوه القراءات السبع** ، ٣٠٤/٢

ب- القطعُ في الأسماءِ:

إنَّ القطعَ في الأسماءِ يكونُ علَى الجملةِ الاسميّةِ؛ لأنَّكَ إذا ابتدأتَ اسمًا فلا بُدَّ لهُ مِنْ خَبَرٍ، وثَمَّ قطعٌ واجِبٌ وآخرُ جائِزٌ، وهذا ما سيأتي فيمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الكلامِ. ولعلَّ أكثرَ ما يكونُ هذا في العطفِ علَى أسماءِ الأفعالِ النّواسِخِ وأخبارِهَا وأسماءِ الحروفِ النّواسخِ وأخبارِهَا. فلوْ قُلتَ: "ما زيدٌ ذاهِبًا ولا عمرٌو قائِمٌ"؛ لمْ تُشرِكِ الاسمَ الآخرَ في" ما "، فهذا كما أنَّك تقولُ: "ما كانَ زيدٌ ذاهبًا ولا عمرٌو قائِمٌ "؛ لأنَّكَ لوْ أرَدْتَ الأصلَ قُلتَ: "ما زيدٌ ذاهِبًا ولا عمرٌو قائِمًا "، و" ما كانَ زيدٌ قائِمًا وعمرٌو نائِمًا "، إلاَّ أنَّكَ - إنْ شِئتَ - عَدَلْتَ عَنْ هذا إلَى القَطْعِ، فتكونُ الجملةُ المَقْطُوعَةُ مَعْطُوفَةً علَى الجُمْلَةِ التي قبلَهَا، فالاسمُ "عمرٌو" مبتدأ، والاسمُ "قائمٌ" خبَرٌ.

وقدْ ردَّ سيبويهِ علَى مَنْ أوجبَ القطعَ فِي قولِكَ: "ما زيدٌ ذاهبًا ولا عمرٌو قائِمٌ"؛ بحجَّةِ قولِهِمْ إنَّ الإتباعَ غيرُ جائِزٍ؛ لتكرّرِ "ما "، إذ لو قلتَ: ما زيدٌ ذاهِبًا ولا ما عمرٌو قائِمًا" لمَا جازَ هذا، فردَّ عليهمْ أنَّهُ إذا قُلتُمْ بهذا فلِمَ قالُوا: "ما زيدٌ ولا أبوهُ قائمين"؟، فقولُكُمْ ليسَ بشيءٍ(١)، فما دامَ أنَّهُ يُعْطَفُ علَى اسمَ (ما) دونَ تَكرارِهَا، فلا بُدَّ مِنْ عَدَمِ تكرَارِهَا إذا عطفْتَ علَى اسمِهَا وخبرِهَا. وعليهِ فالإتباعُ والقطعُ جائزَانِ عندَ سيبويهِ. وتقولُ فِي مثلِ هذا القطعِ "ليسَ زيدٌ ذاهِبًا ولا عمرٌو مُنطلِقٌ"؛ قطَعْتَ الكلامَ عَنْ أوَّلِهِ إلى الابتِدَاءِ، ولَمْ تُتْبِعْ علَى الأصلِ، فلَوْ أرَدْتَ الإتباعَ لقُلْتَ: "ليسَ زيدٌ ذاهِبًا ولا عمرٌو مُنطلِقًا". وثَمَّ اختلافٌ فِي اللّفظِ دونَ المعنَى إذا قطَعْتَ فِي قوْلِكَ "ما زيدٌ ذاهِبًا ولا عمرٌ قائِمٌ"، كأنَّكَ قُلتَ: "ما زيدٌ ذاهِبًا الآنَ ولا عمرٌو مُنْطَلِقٌ الآنَ"، والمعنَى نفسُهُ إذا أتبَعْتَ. ولَوْ أرَدْتَ هذا فِي "كانَ" لكانَ المعنَى "ما كانَ زيدٌ ذاهبًا فيمَا مضَى ولا عمرٌو قائِمٌ الآنَ"، ولوْ أتبَعْتَ لاختلفَ المعنَى؛ كأنَّكَ قُلتَ: "ما كانَ زيدٌ ذاهِبًا ولا عمرٌ مُنطلِقًا"، إذ إنَّ المعنَى كلَّهُ فيمَا مَضَى. وهذا رأيُ سيبويهِ(٢).

(١) ينظر: **الكتاب**، ٦٠/١

(٢)ينظر: **نفسه**، ٦١/١

وذكرَ الرُّمّانِي أنَّ الأصلَ اختلافُ الإعرابِ لاختلافِ المَعْنَى(١)؛ فهذا القطعُ توسُّعٌ فِي الكلامِ؛ لأنَّهُ إنْ قالَ: "ما زيدٌ ذاهِبًا ولا عمرٌو قائِمٌ" فقدِ اختلفَ الإعرابُ واتَّفقَ المعنَى.

ومِنْ هذا البابِ فِي القطعِ قولُكَ "ما زيدٌ ذاهِبًا ولا قائِمٌ أبُوهُ"، فهذا على القطعِ والابتداءِ مِنَ الأوَّلِ(٢)، إذ إنَّ أصلَ الكلامِ "ما زيدٌ ذاهِبًا ولا قائِمًا أبوهُ"، لمَّا أشركْتَ بينَ الخبرَيْنِ، فالأبُ ههُنَا مُلتَبِسٌ بزيدٍ؛ لأنَّكَ لوْ قُلتَ: "ما زيدٌ قائِمًا أبُوهُ" لكانَ حسَنًا وجميلاً، نظرًا للالتباس. وأمّا قولُكَ "ما زيدٌ ذاهبًا ولا قائِمٌ عمرٌو" فإنَّ هذا القطعَ واجِبٌ؛ لأنَّهُ أصبحَ وجهًا للكلامِ(٣)، إذ إنَّ عمرًا غيرُ مُلتَبِسٍ بزَيْدٍ، فلا يَجُوزُ أنْ تقولَ: "ما زيدٌ قائمًا عمرٌو"، فالقطعُ واجبٌ عَنِ الأوَّلِ، ولا يجوزُ الإتباعُ بينَ الخبَرَينِ هُنَا فِي أيْ حالٍ مِنَ الأحوالِ. ولوْ أردْتَ جعلَ "قائمٌ " خبرًا معطوفًا على خبرِ ما، وأردْتَ "عمرٌو" مَعْطُوفًا على اسمِ "ما "لَمَا جازَ كذلكَ؛ لأنَّ خبرَ "مَا" الحجازيّةِ إذا تقدَّمَ على اسمِهَا رُفِعَ. خلافًا للفعلينِ "كانَ وليسَ"، إذ تقولُ: "ما كانَ زيدٌ ذاهِبًا ولا قائِمًا عمرٌو"، و"ليسَ زيدٌ ذاهِبًا ولا قائِمًا عمرٌو"(٤)؛ لأنَّهُ جازَ لكَ أنْ تقولَ: "ما كانَ قائِمًا عمرٌو" إذا أشركْتَ معَ أوَّلِ الكلامِ، فتقديمُ خبرِ ذينِكَ الفعليْنِ على اسميْهِمَا جائِزٌ. وهذا ليسَ بجائزٍ في "ما" الحجازيّة، إذ لوْ فعلتَ هذا لاستوتْ هي والتّميميّةُ، فقدْ وجبَ رفعُ الخبرِ المقدَّمِ على الابتداءِ، وبنُو تميمَ لا يجيزونَ نصبَ الخبرِ بالمطلَق؛ لأنَّهُمْ يُجرُونَهَا مجرَى "هل"، وليسَ

---

(١) ينظر: **شرح الكتاب**، ٢٤١/١

(٢) ينظر: **سيبويهِ، الكتاب**، ٦١/١

(٣) ينظر: **نفسه**، الصفحة نفسها

(٤) ينظر: **نفسهُ**، الصفحة نفسها

كبنـي الحجـازِ الّـذينَ يشـبهُونـَهَا بالفعلِ "لـيسَ"، إذ كانَـتْ فـي معنَاهَـا. والتّميميّـةُ هـي القيـاسُ عنـدَ سيبويهِ(١). فدونَكَ ما قالَ بهِ العربُ، ولا تُجاوزْهُ.

ومنَ القطـع الواجبِ فِـي "مـا" قولُكَ مـا أبُـو زينَـبَ ذَاهِبًـا ولا قائِمـةٌ أمُّهَـا(٢)؛ فأنـتَ هُنَـا قطَعْتَ لفظَـا المعطـوفَ "قائِمـةٌ" عَنِ المَتبُـوعِ "ذاهِبًـا" وجُوبًـا؛ لأنَّ أمَّ زينـبَ ليسَـتْ بِمُلتَبِسَـةٍ باسمِ "مـا"، وعليـهِ فلا يَجوزُ إتباعُ الكلامِ لأوَّلِهِ؛ إذ لا تقولُ "وما أبو زينبَ قائِمةً أمُّهَا".

وأمَّا قولُ الأعوَرِ الشَّنِّيّ(٣):

هَوِّنْ عليكَ فإنّ الأمور … بكَفِّ الإلهِ مَقاديرُها … (المتقارب)

فليس بآتِيكَ مَنْهِيُّها … ولا قاصِرٌ عنك مأمُورُها

فقد جعلَ ههُنا المأمورَ أجنبيًّا عَنْ منهيِّ الأمورِ، وقطعَ الكلامَ عَنْ أوَّلِهِ، ولوْ شـاءَ أتبَـعَ "قاصـرٌ" للخبَرِ "بآتِيكَ" علَى التَّوسُّعِ فِي الكلامِ، ويجوزُ النَّصبُ "قاصِرًا" بالعطفِ علَى الخبرِ، وما بعدَهُ اسمٌ مَعْطُوفٌ علَى "اسمِ ليسَ"، وهوَ أجنبيّ(٤)؛ فإنْ نصبْتَ جازَ؛ لأنَّ "كانَ وليسَ" يَتقدَّمُ خبرَاهُمَا علَى اسميْهِمَا، ولوْ كانَ المعطُوفُ بأجنبيٍّ عَنْ اسمَيْهِمَا، ألاَ ترَى أنَّـهُ يجوزُ لـكَ أنْ تقولَ: "لـيسَ قاصِـرًا عنـكَ مأمُورُهَـا"، وهذهِ الجملَةُ معطُوفَةٌ على مَا قبلَهَا. وإذا جرَرْتَ فقلْتَ: "قاصِـرٍ" فجـازَ علَـى التَّوَسُّـعِ فِـي الكـلامِ، إذ إنَّكَ تُؤنِّثُ المُضـافَ؛ لأنَّ المُضـافَ إليهِ مُؤنَّثٌ، فـالمَعْطُوفُ "قاصِرٍ" قَدِ انعَطَـفَ علَـى المعطُـوفِ عليـهِ "آتيكَ"، و"مأمورُهَا"؛ أيْ: الأمور فاعِلٌ للمعطُوفِ "قاصِرٍ"، فأنَّثَ المنهيَّ؛ لإضَافَتِهِ للأمُورِ.

---

(١) ينظر : سيبويه ، **الكتاب**،١/٥٧

(٢) ينظر: **نفسه**، ١/٦٣

(٣)سيبويه، **الكتاب**، ١/٦٤،و**ديوان الأعور الشّنّيّ** ٢٤

(٤) ينظر : سيبويه ، **الكتاب** ، ١/٦٣ -٦٥

ومنهُ قوْلُ الشّاعِرِ جريرٍ(١):

إذا بَعْضُ السِّنينَ تَعرّقتْنا كفى الأيتامَ فَقدَ أبي اليَتِيمِ (الوافر)

فالأصلُ أنْ يقولَ تعرّقَنَا، لكنَّهُ أنَّثَ لإضافةِ البعضِ إلى السّنينَ(٢). ولوْ قُلتَ: أيَجُوزُ أنْ نجعَلَ "قاصرٌ" معطوفًا على"آتِيكَ"، و"مأمورُهَا "على اسمِ ليسَ "؟ قيلَ: لا؛ لأنَّ مَذهبَ سيبويهِ أنْ مَنَعَ العطفَ على عاملينِ مُختَلِفَيْنِ(٣)؛ إذ إنَّكَ لوْ قُلتَ: "ما كلُّ سوداءَ تمرَةً ولا بيضاءَ شحمةً"بإضمارِ" كلّ" قبلَ بيضاءَ لكانَ وجهًا صحيحًا(٤)؛ لأنَّكَ لمْ تعطِفْ حينَهَا على عامِلينِ مُختلفينِ، إذْ لو لمْ تُضمِرْ لكانتْ "بيضاء" معطوفةً على "سوداءَ" وكانتْ "شحمة" معطوفةً على " تمرة"، وليسَ بوجهٍ للكلامِ. فالقطْعُ فِي كلِّ مَا ذكَرْنَا هوَ فِي القطعِ إلى رَفْعِ الكلامِ عَنْ أوَّلِهِ إلى الابتداءِ. وهوَ مِنْ بابِ التَّوسُّعِ فِي الكلامِ؛ إذ خَرَجَ عَنِ الأصلِ، وكَثُرَتِ الوجوهُ اللّغويَّةُ. ومنَ القطعِ فِي الأسماءِ بعدَ حُرُوفِ العطفِ قوْلُكَ "ما مررت برجلٍ صالحٍ بلْ طالحٍ"، و" ما مررتُ برجلٍ صالحٍ لكنْ طالحٍ"؛ أبْدَلْتَ الآخرَ مِنَ الأوّلِ، وقدْ يجوزُ الرّفعُ؛ لأنَّها حروفُ استدراكِ الابتداء، فتقولُ: "ما مررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٌ"، و" ما مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكنْ طالحٌ"، و" مررت برجلٍ صالح بل طالحٌ" (٥)؛ استأنفتَ الكلامَ بعدَهَا، كأنَّكَ قُلتَ : "بلْ هوَ طالِحٌ"، و "لكنْ هوَ طالِحٌ"، فالحرفُ " بل" حرفُ إضرابٍ، و"لكنْ " حرفُ

---

(١) **ديوان جرير** ٤١٢

(٢) ينظر : سيبويه ، **الكتاب** ، ٦٣/١ -٦٥

(٣)ينظر: **نفسه**، ٦٥/١ ، ٦٦

(٤) ينظر: **نفسه**، ٦٥/١، ٦٦

(٥) ينظر : **نفسه** ، ١/ ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٤٠، ٨/٢

استدراكٍ، واعلمْ أنَّهُ مُحالٌ أنْ تقولَ: "مررتُ برجلٍ صالِحٍ لكنْ طالِحٍ أو طالِحٌ "؛ لأنَّهُ لا بُدَّ أنْ تُسبَقَ بنفيٍ. فَخُرِجَ هُنَا عَنْ أصلِ العطفِ، وهوَ التَّبعيَّةُ للمَتبُوعِ، كما أنَّكَ عندَمَا قطَعْتَ حذفْتَ المُبتدَأ، إلاَّ أنَّكَ تُوجِزُ وتختَصِرُ.

ت- القطعُ في الأفعالِ المنصوبةِ أو المجزومة:

" الفاء، والواو، وثمّ، وأو" يُشْرِكْنَ ما كانَ بعدَهُنَّ مُنتَصِبًا بما جازَ إظهارُهُ وإضمارُهُ معَ ما قبلَهُنَّ إذا كانَ اسمًا، فيُشرِكُ الآخرُ بالأوّلِ على معنًى واحدٍ، فإذا أردْتَ أنْ يُخالِفَ ما بعدَهُنَّ ما قبلَهُنَّ رفعتَ بالقطعِ، فكلٌّ على هذا (١)، إذْ تقول: "جئتُ لأكرمَكَ وأحسنَ إليكَ "؛ دخلَ الآخرُ فيمَا دخلَ فيهِ الأوّلُ، كأنّكَ قلتَ: "جئتُ لإكرامِكَ وللإحسانِ إليكَ". ومثلُ هذا مِنَ الشّعرِ إلاّ أنَّهُ جاءَ مُنقطِعًا قولُ ابنِ أحمرَ (٢):

يُعالِجُ عاقِراً أعْيَتْ عليه لِيُلْقِحَها فينْتِجُها حُوارَا (الوافر)

فلهُ وجهانِ مِنَ الرَّفعِ؛ إنْ شِئتَ عطفتَ على "يُعالِجُ "، وإنْ شِئتَ على "فإذا هوَ يُنتِجها"، استأنفتَ الكلامَ بعدَ قطعِ آخرِهِ عَنْ أوّلِهِ (٣). ورأيُ الأعلمِ بأنَّ وجهَيْ الرَّفعِ لا يجوزَانِ؛ لأنَّكَ إذا أشركْتَ قُلتَ: "يُعالِجُ عاقرًا فينتُجُهَا"، فالعاقرُ تعالَجُ لكنْ لا تُنتِجُ، والوجهُ الثاني؛ كأنَّهُ قالَ: " فإذا هوَ يُنتِجُهَا "، والعاقرُ لا تُنتِجُ (٤)؛ فوجهُ الكلامِ وحدُّهُ النَّصبُ، كأنَّهُ قالَ: "يعالِجُ العاقرَ لينتَجَهَا"؛ أي: إذا عولِجَتْ أنتَجَتْ، فهوَ يُحاوِلُ بالعلاجِ. وأمَّا القطعُ فقدْ تبيَّنَ وجهُ ضَعْفِهِ، فالأصلُ أقوَى مِنَ القَطعِ، فالتَّوسُّعُ هُنَا بقطعِ التَّابعِ عَنِ المتبُوعِ فيهِ ضَعْفٌ؛ لِئلاً يُحمَلَ المعنَى على شيءٍ لا يُتَوسَّعُ فيهِ فِي الكلامِ؛ إذْ لا يقولُونَ للعاقرِ مُنتِجَة، فهيَ تُعالَجُ، لكنْ لا تُنتَجُ. ومثلُ ذلكَ قولُ عبدِ الرحمن بن أمّ الحكم

---

(١) ينظر : سيبويه ، **الكتاب** ، ٣/ ٥٢

(٢)سيبويه، **الكتاب**، ٥٤/٣،**ديوان ابن أحمر** ٧٣،برواية " يعالج عاقرا عاصتْ عليه "

(٣) ينظر : **الكتاب** ، ٥٤/٣، ٥٥

(٤)) ينظر : **النكت** ، ٣٤٢/٢

:(١)

على الحَكَم المأتيِّ يومًا إذا قضَى قَضيّتَه أن لا يَجورَ ويَقصِدُ (الطّويل)

فهذا علَى الابتداءِ (٢)؛ كأنَّهُ قالَ "عليهِ غيرُ جورٍ ولكنَّه يَقصدُ أو هو قاصدٌ"، أرادَ أنْ يستأنِفَ الكلامَ، ولمْ يُرِدْ أنْ يحملَهُ على "أنْ"، كأنَّهُ قالَ: "عليهِ ألاّ يجورَ وينبغي لهُ كذا وكذا". ورأيُ الرضي أنَّهُ لمْ يَنصِبْ؛ خوفًا مِنْ أنْ يكونَ ثَمَّ احتمالٌ أنَّ ما بعدَ "أو" معطوفٌ على الفعلِ الذي قبلَهَا الذي بعدَ "لا"، فيكونُ هناكَ تناقُضٌ، كأنَّهُ قالَ: "عليهِ ألا يجورَ وألاّ يقصِدَ "، وليسَ هذا مُقتَضَى الكلامِ، وقدْ يجوزُ النَّصبُ إذا حملَ على" لا يجورَ"؛ لأنَّ معناهُ "يعدِلْ " (٣). والجملةُ المستأنفةُ "فهو يقصِدُ " فيها معنَى الأمرِ (٤)، كأنَّهُ قالَ: " وينبغي له كذا وكذا "؛ أي: ليقصِدْ، وهذا كقولِهِ تعالَى: ﴿**والوالدَاتُ يُرْضِعْنَ أولادَهُنَّ** ﴾(٥)؛ أي: ليُرْضِعْنَ. فهوَ استأنفَ الكلامَ ولمْ يعْطِفْهُ على ما قبلَهُ، فجعلَهُ مبنيًا علَى مبتدأ مُضمَرٍ، ولوْ لمْ يُرِدِ القطْعَ لنَصَبَ.

وثَمَّ وجهٌ في القطعِ بعدَ هذهِ الحروفِ، وهوَ ما كانَ مُنقَطِعًا عمَّا قبلَهَا، الذي هوَ جوابٌ للشّرطِ. تقولُ: " إنْ تأتِنِي أحَدِّثْكَ وأكرِمُكَ"، و" إنْ تأتِنِي آتِكَ وأحسِنُ إليكَ"، و "إنْ تأتِنِي آتِكَ وأحسنَ إليكَ"، كلٌّ جائِزٌ؛ فالرّفعُ على الابتداءِ، والنّصبُ علَى المعيّةِ، واعلمْ أنَّ " ثُمَّ " لا يكونُ بعدَهَا إلاَّ الرّفعُ والجزمُ (٦)، وأجازَ الكوفيّونَ النَّصبَ بعدَهَا(٧). فإذا قُلتَ: ما بعدَ "الواو" يُنصَبُ إذا سُبِقَ بغيرِ الواجب

(١) سيبويه ، **الكتاب** ، ٥٦/٣،والبغدادي ، عبد القادر ، **الخزانة** ، ٥٥٥/٨

(٢) ينظر : سيبويه ، **الكتاب** ، ٥٦/٣

(٣) ينظر : **شرح الكافية** ، ٨٨٦/٢

(٤) ينظر : الأعلم، **النكت** ، ٣٤٤/٢

(٥) البقرة ٢٣٣

(٦) ينظر : سيبويه، **الكتاب** ، ٣/ ٨٩ -٩٢

(٧) ينظر : حسن، عبّاس ، **النحو الوافي** ، ٤٧٨/٤، ٤٧٩

قيلَ: جازَ هذا؛ لأنَّ جوابَ الشّرْطِ لمَّا لمْ يَكُنْ حاصِلا أشبهَ الأمرَ والنهيَ في استقبالِهمَا(١)؛ فالقطعُ إلَى الرَّفعِ والنَّصبِ يكُونُ بالخرُوجِ عَنْ وجهِ الكلامِ، وهُوَ الجَزمُ، "وتقول: إن تأتِنِي آتِك فأحدِّثُك. هذا الوجهُ، وإن شئت ابتدأتَ. وكذلك الواو و ثمَّ ، وإن شِئت نصبتَ بالواو والفاء، كما نصبتَ ما كانَ بين المجزومين"(٢)، فالتَّابعُ المقطُوعُ مبنِيٌّ علَى اسمٍ مُضمَرٍ، كأنَّهُ قالَ: "إنْ تأتِنِي آتِكَ وأنَا أحْسِنُ إليكَ". وأمَّا النَّصبُ فعلَى المَعِيَّةِ، كأنَّهُ قالَ: إنْ يكُنْ منكَ إتيانٌ معَ حَدِيثٍ. وكلُّ هذا واسِعٌ. إلاَّ أنَّكَ بينَ المجزومَيْنِ لا تقطعُ إلَى الابتداء بالمُطلَقْ؛ لِئلاَّ يُصبحَ فَصْلاً بينَهُمَا(٣)؛ فلا تقولُ: "إنْ تأتِنِي وأحدِّثُكَ أكْرِمْ إلَيْكَ". ولوْ قُلتَ: فلِمَ جازَ أنْ تقولَ: "إنْ تأتِنِي تسألُنِي أكرمْكَ"؟ قُلتَ: هذا علَى الحالِ؛ أي: سائِلاً. وهذا رأيُ سيبويهِ(٤).

فتعدّدُ الوجوهِ الإعرابيّةِ هوَ مِنْ بابِ التّوسُّعِ في الكلامِ. ولعلّكَ ترَى أنَّ العربَ يحبُّونَ كثيرًا القطعَ علَى الاستئنافِ بالخرُوجِ عَنِ الأصلِ؛ كأنَّهُمْ بذلكَ لا يُريدُونَ المُخاطبَ أنْ يظلَّ علَى حالةٍ واحدةٍ مِنَ الاتّصالِ فيملَّ ، فيُشَوَّقُ بهذا الاتّساعِ.

---

(١) ينظر : الاستراباذي،رضي ، **شرح الكافية** ، ٨٧٤/٢،وأبو حيّان ،**ارتشاف الضرب** ، ١٦٨٧/٤وابن عقيل ، **المساعد**، ١٠١/٣

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ٨٩/٣

(٣) ينظر: **نفسه**، الصفحة نفسها

(٤) ينظر: **نفسه**، ٨٦/٣

رابعًا: القطعُ عَنِ الجوابِ:

مِنْ حروفِ العطفِ فاءُ السَّببيَّةِ، فهي تعطفُ مَصدرًا على مَصدرٍ، كما تعطفُ الفعلَ على الفعلِ؛ كقولِهِ تعالى ﴿**فوكَزَهُ موسى فقضى عليهِ**﴾(١)، وأمَّا المصدرُ فكقولكَ "ما تأتيني فتحدِّثَنِي"؛ لمّا لمْ يَجُزْ أنْ تحملَهُ على الفعلِ أشركتَهُ وهوَ بالتّأويلِ مصدرٌ معَ ما توهَّمتَهُ مِنَ الكلامِ السّابق، كأنَّكَ قلتَ: "لمْ يكنْ إتيانٌ فحديثٌ . والذي دعاني للكلامِ عَنْ هذا المعنى للفاءِ دونَ المعاني الأخرى إذا أشركتَ بها هوَ القطعُ في فاءِ السَّببيَّةِ التي تُشركُ مصدرًا معَ مصدَرٍ مُتوَهَّمٍ مِنَ الكلامِ الذي قبلَهَا. وتلكَ الفاءُ هيَ التي لَمْ يُتمَكَّنْ أنْ يُشركَ بهَا في هذا المعنَى فعلٌ معَ اسمٍ، فلمَّا استحالَ هذا أضمرُوا "أنْ"، فأشركُوا بهَا اسمًا معَ اسمٍ، وإذا لمْ تَنْصِبْ على الجوابِ فالفعلُ بعدَهَا إمَّا أنْ يُشركَ ما قبلَهُ، وإمَّا أنْ يكونَ مَقْطُوعًا عَنِ الجوابِ (٢)؛ تقولُ: "ما تأتينِي فتُحَدِّثُنِي"، و" مَا أتيتَنَا فتُحَدِّثُنَا"؛ على القطعِ بالابتدَاءِ(٣)، كأنَّكَ قُلتَ: "ما تأتِيني فأنتَ تُحَدِّثُنِي الآنَ"؛ جعلتَ الفعلَ المرفوعَ مبنِيًا على اسمٍ مُضْمَرٍ تقديرُهُ "أنتَ"، وهذا القطعُ يتمثَّلُ فِي قطعِ الفعلِ المنصوبِ عَنِ الجوابِ إلَى الرَّفعِ، والأصلُ فِي جوابِ الأشياءِ التِي تنصبُ الفعلَ بعدَ الفاءِ النَّصْبُ؛ كأنْ يكونَ جوابًا لجَحْدٍ أو أمرٍ ، أو نهيٍ أو استفهامٍ أو عرَضٍ أو تحضيضٍ أو دعاءٍ بفعلٍ أصيلٍ، لكنْ إنْ شِئْتَ قطَعْتَ، وإنْ شِئْتَ أشرَكْتَ الفعلَ معَ ما قبلَهُ؛ هذا إذا رَفَعْتَ، فإذا أشرَكْتَ فكأنَّكَ قُلتَ: "ما تأتينَا وما تُحَدِّثُنَا"؛ أدخَلْتَ الفعلَ الآخِرَ فيمَا دخلَ فيهِ الأوَّلُ. وأمَّا قولُكَ: "ما أتيتَنَا فتُحدِّثُنَا"، فالقطعُ فيهِ حَسَنٌ، ولوْ أشرَكْتَ لكانَ فيهِ الضّعْفُ؛ لأنَّكَ تَعْطِفُ

---

(١) القصص ١٥

(٢) ينظر : سيبويه ، **الكتاب** ، ٢٨/٣، ٣٠، ٣١

(٣) ينظر: **نفسه**، ٣١/٣، ٣٧، ٣٨

فِعْلاً مُضارِعًا فِي معنَى الماضِي علَى ماضٍ، ولهذا اختارَ سيبويهِ فيهِ النَّصْبَ، قالَ: "وإنّما اختير النصبُ لأنَّ الوجه هاهنا وحدَّ الكلام أن تقول : " ما أتيتَنا فحدَّثتَنا"، فلمّا صرفوه عن هذا الحدّ ضعُف أن يضمُّوا "يَفْعَلُ" إلى "فَعَلْتَ" فحملوه على الاسم، كما لم يجز أن يَضمّوه إلى الاسم في قولهم: "ما أنت منّا فتنْصُرَنا" ونحوه" (١)، ورأيُ السّيرافِي فِي هذا أنَّ الذي رفَعَهُ حملَهُ علَى أنَّ "ما" إذا كانَ بعدَها فِعْلٌ مُعْرَبٌ فهوَ فِي أصلِهِ ماضٍ، فلذلكَ رفعُوا ما بعدَ الفاءِ إذا كانَ قبلَهُ فعلٌ ماضٍ، وهوَ فِي الموضِعِ مَوَضِعُ المَاضِي(٢)؛ فهوَ عندَمَا يقولُ: "ما أتيتَنَا فتُحدِّثُنَا" كأنَّهُ قالَ: "ما أتيْتَنَا فحَدَّثتَنَا". وليسَ فِي هذا المَوْضِعِ قَطْعٌ. وقدْ ذكَرَ بعضُ الشّعراءِ هذا الفعلَ المنصُوبَ بالقطْعِ؛ قالَ بعضُ الحارثيّين(٣):

غيرَ أنّا لم تأتِنا بيقينٍ فنُرَجِّى ونُكْثِرُ التأميلاَ (الخفيف)

فالفعْلُ "نُرَجِّي" مَبنِيٌّ على المبتدأ، كأنَّهُ قالَ "فنحنُ نُرَجِّي"(٤)؛ فلوْ نصَبَ علَى الجوابِ لقالَ: "فنرجِّيَ ونُكثِرَ"؛ جعلَهُ جوابًا للنَّفيِ؛ لأنَّ "غير" فِي مَعْنَاهُ، فالأوَّلُ هاهُنا سبَبٌ لِمَا بعدَهُ، إلاَّ أنَّكَ حينَ قطَعْتَ عَنِ الجوابِ لمْ تجعَلْ ما قبلَ المَقْطُوعِ سببًا لِمَا بعدَهُ. وتقولُ: "ائتِنِي فأحدِّثُكَ"، بالقطعِ عَنْ جوابِ الأمْرِ، كأنَّهُ قالَ: "ائتِنِي فأنَا ممَّنْ يُحَدِّثُكَ البتَّة جِئتَ أوْ لَمْ تجئْ"، فالأوَّلُ ليسَ بِسَبَبٍ لمَا بعدَ الفاءِ، وهذا رأيُ الخَليلِ(٥). فهُنَا قطَعَ عَنِ الجوابِ ولوْ أتبعَ لَنَصَبَ، إذِ الاختلافُ بينَ النَّصبِ والرَّفعِ أنَّكَ إنْ نصَبْتَ فكأنَّكَ قُلتَ: "إنْ يَكُنْ مِنْكَ إتيانٌ فيكُونُ حَدِيثٌ "، وإنْ قَطَعْتَ إلَى الرَّفْعِ فكأنَّكَ قُلتَ: "ائتِنِي فأنَا أحدِّثُكَ البتَّةَ"، ففي النَّصبِ جعلَ الأوَّلَ سببًا لما بعدَ الفاءِ، وفِي القطعِ لمْ يَكُنْ سَبَبًا. وتقولُ فِي القطعِ بعدَ

(١) سيبويهِ، **الكتاب**، ٣١/٣

(٢) ينظر: **شرح الكتاب**،٣/ ٢٣٢

(٣) سيبويه، **الكتاب** ، ٣١/٣

(٤) ينظر : سيبويه ،**الكتاب** ، ٣٠/٣، ٣١

(٥) ينظر: **نفسه**، ٣٦/٣

الواوِ إذا كانَ ما بعدَهَا جوابًا لمِا قبلَهَا: "دعْنِي ولا أعُودُ"؛ كأنَّهُ قالَ: "فأنَا لا أعودُ البتَّةَ سواءً عليَّ التَّرْكُ وعدَمُهُ" (١)، فهُنَا لمْ يجعَلْ مَا بعْدَ "الواوِ" جَوَابًا لِمَا قبلَهَا عندَمَا قطعَ الفعلَ المنصُوبَ عَنِ الجَوابِ. والمعنَى هُنَا أَنَّهُ أرَادَ "أنَا لا أعودُ كائِنًا ما كانَ"، وأمَّا فِي النَّصْبِ فالمعنَى أنَّهُ أرَادَ "إنْ كانَ تَرْكٌ معَ عَدَمِ العودَةِ"؛ أرادَ المَعِيَّةَ. والقطعُ هُنَا يتمَثَّلُ فِي القطعِ مِنَ النَّصبِ علَى المَعِيَّةِ. ومنهُ قولُهُ تعالَى:﴿**يا ليتَنَا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبُ بآياتِ رَبِّنَا ونَكونُ مِنَ المُؤمِنينَ**﴾ (٢)، فهذا علَى وجهينِ مِنَ الرَّفعِ؛ وجهٍ علَى القطعِ، ووجهٍ علَى الإشراكِ (٣)، فمَنْ رفعَ وأرادَ القطعَ لمْ يجعلْ ما بعدَ " الواو" داخِلاً في التّمنِي الذي قبلَهَا؛ لأنَّهُ أرادَ أنَّهُمْ يتمنَّوْنَ الرَّدَّ، أمَّا عدمُ التّكذيبِ بآياتِ اللهِ فهذا مفرُوغٌ منهُ؛ إذْ لا تكذيبَ الآنَ أو فيمَا يُستقبَلُ إذا ردَّهُمُ اللهُ، وكلامُهُمْ هذا هوَ ممّا أعلمَ اللهُ بهِ البشرَ بأنَّهُ حاصِلٌ لا محالةَ يومَ القيامةِ. ومَنْ أشركَ معَ الأوَّلِ دخلَ الكلُّ في التّمنِي. ومَنْ نصَبَ "يكونَ" فهُوَ علَى جوابِ التَّمَنِي.

وأمَّا "أو" فتأتِي جوابًا لِمَا قبلَهَا ولوْ كانَ مُوجَبًا، وقدْ ينقطِعُ الفعلُ بعدَهَا عَنِ الأوَّلِ(٤)؛ ومنهُ قوْلُ ذِي الرُّمَّةِ (٥):

---

(١) ينظر: سيبويهِ، **الكتاب**، ٣/٤٤، ٤٥

(٢) الأنعام، ٢٧، قرأ حمزة وحفص: "ولا نُكذّبَ" و" نكونَ " بالنَّصبِ، وقرأ ابنُ عامر: "ونكونَ " فقط بالنَّصبِ، وقرأ الباقونَ كلاً بالرَّفعِ. ابن زرعة، **حجة القراءات**، ٢٤٥ وينظر: ابن مجاهد، **السبعة في القراءات** ، ٢٥٥

(٣) ينظر: سيبويهِ، **الكتاب**، ٣/٤٤

(٤) ينظر: **نفسهُ**، ٣/٤٨

(٥) **ديوان ذي الرّمّة** ، ٨٦ ، برواية " ما تنفكّ إلاّ مناخةً " ،وقيل لا يجوز " لا تنفكّ إلاّ مناخةً" ؛لأنَّكَ أوجبت ب"إلاّ" ،فخرّج على الاستثناء ،وعلى الحال من الضمير في "تنفكّ" ، حراجيج: جمع حرجُوج؛ أي: الطوال، والخسف: الإذلال .الأعلم ،**النكت** ، ٢/٣٣٨

حَراجيجُ لا تنْفَكُّ إلاّ مُناخَةً على الخَسْفِ أو نرمي بها بَلَدًا قفْرَا (الطّويل)

إنْ شِئتَ كانَ محمولاً علَى "لا تنفكُّ نرمي بهَا "، أو علَى الابتداءِ (١)؛ أي: إذا حملتَ علَى الخبرِ؛ لأنَّ تقديرَ المحذوفِ في الخبرِ "استقرَّ"؛ فكأنَّكَ قُلتَ: " لا تنفكُّ على الخسفِ أو نرمي بهَا "، ولو شِئتَ حملتَ علَى القطعِ، كأنَّكَ قُلتَ: "فنحنُ نرمي بهَا علَى كلّ حالٍ". ولوْ نصَبْتَ لأرَدْتَ معنَى "إلاّ أنْ"؛ أي علَى الاستثناءِ المُنْقَطِع.

وأمَّا قولُ الأعشَى (٢) :

إن تَركبوا فرُكوبُ الخيلِ عادتُنا أو تَنْزِلونَ فإنّا مَعْشَرٌ نُزُلُ (البسيط)

فسألَ سيبويهِ الخليلَ عنهَا فأجابَهُ بأنَّ الكلامَ على قولكَ "يكونُ كذا أو يكون كذا "، لمَّا قالَ: "إنْ تركبُوا"، كأنَّهُ قالَ: " أتركَبُونَ "، فحملَ " تنزلونَ "علَى هذا، صارَ بمنزلة قولِكَ : "ولا سابقٍ شيئًا ". وكانَ يونُسُ يرفَعُهُ على الابتِدَاءِ؛ أو " أنتم تنزلونَ "، وقولُ يونُسَ أسهلُ (٣). فالحرفُ "أو" علَى الاستئنافِ بمعنَى "بل " عندَ يونُس، فهوَ قطعَ عَن الجوابِ إلَى الرَّفع، وأمَّا وجهُ الرّفعِ عندَ الخليلِ فهوَ علَى التّوهّمِ كما ذُكِرَ في هذا البيت، كأنَّهُ قالَ في أوّلِ الكلامِ: "أتركبُونَ "، كأنَّ سيبويهِ عندَمَا يَقولُ: " وقولُ يُونسَ أسهلُ " يريدُ بهِ أنَّهُ الاختيارُ، كأنَّهُ أولَى مِنْ أنْ تتوهَّمَ. وقيلَ هوَ أسهلُ؛ "لأنَّ الجزاءَ لا يَقعُ مَوقِع الاسْتِفْهَام وإنّما تَقَع حروفُ الاستفهامِ مواقِعَ حروفِ الجَزاءِ، فيُجَازَى بِهَا"(٤)؛

---

(١) ينظر : سيبويه، **الكتاب** ، ٤٨/٣

(٢)سيبويه، **الكتاب**، ٥١/٣،و**ديوان الأعشى** ٦٣ ،برواية " قالوا الركوبَ فقلنا تلك عادتُنا "

(٣) ينظر : **الكتاب** ، ٥١/٣، أي كقول زهير :

بدا لي أنّي لست مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائِيَا

ديوان زهير ١٤٠ برواية " ولا سابقًا شيئا"

(٤) الفارسي ،أبو علي ، **التعليقة على كتاب سيبويه** ، ١٦٧/٢

فحرُوفُ الاستفهامِ التي تقعُ مواقعَ حروفِ الجزاءِ كقولِكَ: "متَى ما تأتِني أكْرِمْكَ"، و"أينمَا تكنْ أجازِكَ"، ولا يجوزُ العكسُ. فالاستئناف بعدَ "الفاءِ والواوِ" جزمٌ فِي الإخبارِ، وبعدَ "أو" بمَعنَى "بل" (١)؛ لأنَّ "بلْ" للأضرابِ.

أمَّا قولُكَ: "ذرْهُ يقولُ ذاكَ"، و"مُرْهُ يحفِرُهَا" فإنَّهُ علَى وجهَيْنِ مِنَ الرَّفعِ إذا قطعْتَ؛ إمَّا علَى الابتداءِ وإمَّا علَى الحالِ(٢)؛ فلوْ أرادَ علَى الجوابِ لجزمَ، فكانَ "ذرْهُ" و"مُرْهُ" سببًا للجوابِ، والقطعُ عَنِ الجوابِ إلَى الرَّفعِ يكونُ علَى وجهينِ؛ وجهٍ علَى الاستئنافِ؛ أي: أرادَ؛ "مرْهُ هوَ يَحفِرُهَا" و"ذرهُ هوَ يَقُولُ ذاكَ"، ووجهٍ علَى الحالِ، كأنَّهُ قالَ: "مرهُ حافِرًا"، و"ذرْهُ قائِلاً"، فالجملةُ فِي موضِعِ الحالِ. ومنْ هذا قولُ اللهِ تعالَى: ﴿**فاضْرِبْ لَهُمْ طرِيقًا فِي البَحْرِ يَبَسًا لا تَخَافُ دَرَكاً وَلا تَخْشَى**﴾(٣)؛ فاستأنفَ الكلامَ بالقطعِ علَى الابتداءِ، أوْ إنَّهُ علَى الوجهِ الآخرِ مِنَ الرَّفعِ، كأنَّهُ قالَ: "اضربْهُ غيرَ خائفٍ ولا خاشٍ" (٤). فلوْ جزمَ لجعلَ الأوَّلَ سببًا، كأنَّهُ قالَ: "إنْ تَضْرِبْ لا تَخَفْ دَرَكًا ولا تخشَ"، إلاَّ أنَّهُ قطعَ الكلامَ هاهُنَا إلَى الرَّفعِ؛ لأنَّهُ أرادَ "اضرب أنتَ لا تخافُ دركًا ولا تخشَى"، كأنَّهُ إذِ استأنفَ أرادَ "أنتَ ممَّنْ لا يخشَى، سواءً أضربْتَ أمْ لمْ تَضْرِبْ"، أو "اضربْ وهذهِ حالُكَ". ومن القطعِ عَنِ الجوابِ قوْلُ الأخطلِ(٥):

وقال رائدُهم أرْسُوا نُزَاوِلُها فكلُّ حَتْفِ امرئٍ يَمْضِي لِمقْدارِ (البسيط)

---

(١) ينظر: السيوطِي، **همع الهوامع**، ١٣٠/٤

(٢) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٩٨/٣، ٩٩

(٣) طه ٧٧

(٤) ينظر : سيبويه ، **الكتاب** ، ٩٨/٣

(٥) لم أجده في **ديوانه** .وينظر: سيبويه ،**الكتاب** ، ٩٦/٣ ، والبغدادي ،عبد القادر ، **الخزانة** ، ٩/ ٨٧، برواية "بمقدار" ،

كأنَّهُ قالَ: "أرسُوا"، ومِنْ ثَمَّ استأنفَ الكلامَ فقالَ: "نحنُ نزاولُهَا" (١)؛ فهوَ لا يُريدُ أنْ يقولَ لهم: " إنْ ترسُوا نزاولْهَا"؛ بل أرادَ "أرسُوا نحنُ ممَّنْ يُزاولُهَا". فهوَ هُنَا قطعَ عَنْ جوابِ الأمرِ. وقدْ تقطَعُ عَنِ الجوابِ ويكونُ الفعلُ المقطُوعُ على حسَبِ ما قبلَهُ، فلو قُلتَ: "ليتَ لِي مالاً أنفِقُ منهُ"؛ فالفعلُ صفةٌ للمالِ. وهذا القطعُ يتمثَّلُ فِي الخرُوجِ عَنْ وَجْهِ الكلامِ؛ لأنَّكَ إنْ قُلتَ: " مُرْهُ" كأنَّكَ قُلتَ: "إنْ تأمُرْهُ"، فالأمرُ تضَمَّنَ معنَى الشَّرطِ، والشَّرطُ لا بُدَّ لهُ مِنْ جوابٍ. وهذا رأيُ الخليلِ وسيبويهِ(٢). فإذا رفعَ قطعَ عَنِ الجَوابِ.

---

(١) ينظر: سيبويهِ، **الكتاب**، ٩٦/٣

(٢) ينظر: **نفسه**، ٩٤/٣، وأبو حيّان، **ارتشاف الضرب**، ١٦٨٤/٤

خامسًا: الاستئنافُ بـ" أم" المنقطعة :

إنّمَـا تحـدَّثنَا هاهُنَـا عـنْ القطـعِ فِـي حـرفِ العطـفِ (أم) وحـدَهُ؛ لأنَّــهُ بعـدَ قطعِـهِ يتضـمَّنُ معنَــى الإضرابِ(بل) ومعنَى الاستفهامِ بالهمزةِ، وهذا غيرُ كائِنٍ فِي حرُوفِ العطفِ الأخرَى. إذ لا يكونُ ما بعدَ " أم" المنقطعة مُتّصِلاً بِمَا قبلَهَا؛ لأنَّ ما قبلَهَا جملةٌ كما أنَّ بعدَهَا جملةً، وهذا بخلافِ "أمْ " المُتّصِلة؛ إذْ يكونُ ما بعدَهَا غيرَ مُستَغْنٍ عمَّا قبلَهَا، فإذا سُبِقتْ بهمزَةٍ للتّسويَةِ كانَتْ عاطِفةً ما بعدَهَا على ما قبلَهَا، وأمَّا إذا كانَ قبلَهَا همزةٌ للاستفهام الحقيقيّ فإنَّهَا تكونُ عاطِفةً كالتي سُبِقتْ بهمزةِ التّسويَةِ إلاّ أنَّهَا وهمزةَ الاستفهامِ في معنَى "أيّهُمَا". و" أم " المنقطعة نظرًا لفصلِهَا جُملَةً عَنْ جُملَةٍ كانَتْ كحرفٍ مِنْ حروفِ الابتداءِ. فهي عندَ الجمهورِ حرفٌ للابتداءِ؛ لأنَّهَا في معنَى" بل"، لكنَّهَا لا تكونُ كمثلِهَا في الحقيقةِ؛ لأنَّ "بل" يكونُ ما بعدَهَا مُحققًا، و" أم " قدْ يُبطلُ بهَا ما قبلَهَا، أوْ على جهةِ التّركِ فقط، فهي استفهامٌ بعدَ كلامٍ يتقدّمُهَا.

وأمَّا معنَاهَا فعلَى أنَّها كحرفِ الإضرابِ " بل" و "الهمزة " عندَ سيبويهِ(١)، وعليه البصريّونَ(٢)، ورأى الكسائيّ وهشامٌ بأنَّهَا كحرفِ الإضرابِ "بل "وتاليهِ، فما بعدَها كما قبلَها، فإذا قُلتَ: "قامَ زيدٌ أمْ عمرٌو" فالمعنى "بل قام عمرٌو"، وردَّ بقولِهِ تعالى: ﴿ **وما خلقْنَا السماءَ والأرْضَ وما بينهما بَاطِلاً** ﴾ إلى قولِهِ تعالى : ﴿ **أمْ نَجعَلُ الذين آمنُوا**﴾ (٣)؛ إذْ لوْ أنَّهُ لمْ يَكُنْ على الاستئنافِ الإنكاريّ لمَا جازَ ذلكَ ، فلا يُمكِنُ أنْ يَكونَ ما بعدَها مثلَ ما قبلَها الذي هوَ موجَب، ورأى الفرَّاءُ بأنَّهَا كحرفِ الإضرابِ "بل" إذا وقعَتْ بعدَ استفهامٍ؛ ومنهُ قولُ الشاعر(٤):

فوالله ما أدري أسَلْمَى تغوَّلَتْ   أم النّوْمُ أم كُلٌّ إليَّ حَبِيب   (الطّويل)

---

(١) ينظر: سيبويه، **الكتاب**،٣ / ١٧٢ - ١٧٥

(٢) ينظر: ابن عقيل، **المساعد**، ٤٥٤/٢ – ٤٥٦ ، السيوطِي، **همع الهوامع**، ٥/ ٢٤٢ ،٢٤٣ ، والمبرّد، **المُقتَضَب**، ٢٨٩/٣

(٣) ص ، ٢٧ ، ٢٨

(٤)السيوطي، همع الهوامع، ٢٤٣/٥، ولم أجد قائلَهُ، فـ"أم" هنا بمعنَى "بل"؛ لأنَّهَا بعدَ الاستفهام.

ورُدَّ بأنَّ المعنى على الاستفهام؛ أي:((بل أكْلٌ إليَّ حبيبُ))، ورأى قومٌ أنَّهَا كحرفِ الإضرابِ "بلْ" إذا وقعتْ بعدَ الاستفهامِ والخبرِ، وذكرَ أبو عبيدةَ أنّهَا كحرفِ الهمزةِ مُطْلَقًا (١)؛ فأنتَ إذا قُلْتَ: "ما جاءَ زيدٌ بلْ عمرٌو" يتحقّقُ وجودُ ما بعدَ "بلْ" بإثباتِ نقيضِ ما قبلَهَا، كأنَّكَ قُلْتَ: "ما جاءَ زيدٌ بل جاءَ عمرٌو" . وقدْ قيلَ إنَّهَا عاطِفَةٌ جملةً على أخرَى(٢). وابنُ مالِكٍ يرَى أنَّها تعطفُ المُفردَاتِ تَمَسّكًا بشاهدٍ سُمِعَ مِنَ العربِ، وهوَ قولُهُمْ "إنَّ هناكَ لإبلاً أمْ شاءً "، وخُرِّجَ على حذْفِ فعلٍ محذوفٍ تقديرُه "أرَى" (٣)؛ أي: أرَى شاءً. فالتَّوسُّعُ بالقطعِ هاهُنَا يظهَرُ خلالَ الخرُوجِ عَنْ أصلِ "أم"، إذ إنَّ أصلَهَا العطفُ، لكنَّهُمْ تَوسَّعُوا فِي الكلامِ فحملُوهَا علَى انقطاعِ الكلامِ؛ أرادُوهَا بمعنَى حرفِ الإضرابِ والهمزَةِ، وهِيَ تفصِلُ الكلامَ عَنْ أوَّلِهِ. فقولُ العربِ "إنَّهَا لأبلٌ أمْ شاءٌ" هو جملتانِ؛ كأنَّكَ قُلْتَ: "إنَّهَا لأبلٌ أمْ هي شاءٌ "، فأنتَ أبطلتَ بالحرفِ "أم" ما قبلَهَا؛ لأنَّهُ أخبرَ بخبرٍ ومِنْ ثَمَّ أضربَ عنهُ إلى الاستفهامِ الحقيقيّ؛ كأنَّهُ قالَ: "إنَّهَا لأبلٌ بلْ أهيَ شاءٌ "، فهذا وجهُ الكلامِ وحدُّهُ. ومنهُ فِي كلامِ اللهِ تعالَى:﴿ **آلم . تَنْزِيلُ الكِتابِ لا رَيْبَ فيهِ مِنْ رَبِّ العالمينَ . أمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ** ﴾(٤)؛ فهذهِ للانتقالِ مِنْ كلامٍ إلَى آخرَ، وليسَتْ لإبطالِ الكلامِ السّابقِ(٥)، ولوْ لمْ تكُنْ علَى الاستفهامِ الإنكاريّ لمَا جازَ هذا؛ لأنَّ اللهَ تعالَى عنْ أنْ يكونَ لهُ قولٌ مُفتَرًى. فهوَ قطعَ الكلامَ عَنْ أوَّلِهِ حينَ ضمَّنَ "أم" معنَى حرفِ الإضرابِ ومعنَى حرفِ الاستفهامِ؛ كأنَّهُ قالَ: "بل أيَقُولُونَ افتراهُ" علَى الاستفهامِ الإنكاريّ.

---

(١) ينظر : المبرّد، **المقتضب** ، ٢٨٩/٣، والأعلم ، **النكت** ، ٤١٩/٢ ،٤٢٠ ،والاستراباذي،رضي الدّين، **شرح الكافية** ، ١٣٣٦/٢ – ١٣٣٨ ، وابن عقيل ، **المساعد**، ٤٥٤/٢ ، والسيوطي ، **همع الهوامع** ، ٢٤٢/٥ ، ٢٤٣ ، ٤٥٦ ، والأزهري ، **شرح التصريح** ، ١٧١/٢ ، ١٧٢، وعبّاس ، حسن ، **النحو الوافي** ، ٥٩٩/٣

(٢) ينظر: السيرافي، **شرح الكتاب**، ٤١٥/٣، ٤١٦ ، والأزهري، **شرح التّصريح**، ١٧٢/٢

(٣) ينظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ٢٤٦/٥

(٤) السجدة ١، ٢

(٥) ينظر : **الكتاب** ، ١٧٢/٣

ومثلُ هذا قوْلُ اللهِ تعالَى على لِسانِ فِرْعَوْنَ: ﴿ **أليسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وهَذه ِ الأنْهارُ تَجْرِى مِنْ تَحْتِى أفلا تُبْصِرُونَ أمْ أنا خيرٌ مِنْ هذا الذي هُوَ مَهينٌ** ﴾(١)؛ كأنَّ فرعونَ قالَ لَهُم: "أفلا تُبصِرونَ أمْ أنتُمْ بُصَرَاءُ "؛ لأنَّهم لو قالُوا لهُ: " أنت خيرٌ منهُ" كانُوا كأنَّهُمْ قالُوا: "نحنُ بُصراءُ" ، و" أمْ أنا خيرٌ " بمنزلتِهِ لو قالَ: "أنتُمْ بُصَراءُ " (٢). فهو لمَّا قالَ لهُمْ " أفلا تُبصِرُونَ" أدركَهُ الظنُّ في أنَّهُمْ بُصَرَاءُ، فقالَ: "أمْ أنا خيرٌ منهُ"، بمنزلة "بل أأنتُمْ بُصَرَاءُ". فهنَا "أمْ" و "أو" سواء ؛ لأنَّكَ إنْ قُلتَ: "أعندكَ زيدٌ أو عمرٌو"؟ فهوَ كقولِكَ: "ألا تبصِرُونَ أمْ تبصِرُونَ"، منْ حيثُ إنَّكَ تكتفِي بالمسألةِ التي قبلَ "أمْ" و" أو" دونَ الذي بعدَهُمَا. ورأيُ الرَّضِيّ فِي هذا: بأنَّ "أمْ" في الآيةِ كحرفِ الإضرابِ " بل " وحدَهَا دونَ استفهامٍ؛ لأنَّهُ لا يَصِحُّ ذلكَ بهِ(٣)، وذهبَ أبو زيدٍ الأنصاريّ(٤)إلى أنّهَا زائدة، كأنَّهُ قالَ: "أفلا تبصرُونَ أنتُمْ تبصرونَ " (٥)، كأنِّي بهِ يريدُ أنْ يقولَ: هُوَ جوابٌ، كأنَّهُ قالَ: "بلَى تبصرُونَ. ففي هذهِ الآيةِ توسُّعٌ بقطع الكلامِ عَنْ أوَّلِهِ بحرفِ القطع "أم" الذِي تضَمَّنَ معنَى "بلْ" والهمزة.

---

(١) الزخرف ٥١، ٥٢

(٢) ينظر : سيبويه ، **الكتاب** ، ١٧٣/٣

(٣) ينظر : **شرح الكافية** ، ١٣٣٧/٢

(٤) أبو زيد: سعيد بن أوس ، وهو من رواة الحديث ،وكان ثقةً ،وكذلك حالهُ في رواية اللغة ، وكان من أهل العدل والتشيّع ، وهو الذي قالَ :إذا قالَ سيبويه "حدّثني من أثق بعربيّته " فإنّما يريدُني . ينظر : أبو الطيّب اللغوي، **مراتب النّحويّين**، ٥٥

(٥) ينظر: ابن عقيل، **المساعد**، ٤٥٦/٢

وعندَ الرّضِيْ هِيَ بمعنَى "بل" فقط؛ لأنَّ المعنَى عندَهُ لا يَصِحُّ بالهمزَةِ.

ومنْ هذا القطعِ قولُ الأخطلِ(١):

كذبتْك عينُك أم رأيتَ بواسطٍ　　　غَلَسَ الظَّلامِ مِن الرَّبابِ خَيالاَ　　　(الكامل)

هو بمنزلةِ "إنَّها لأبلٌ أمْ شاءٌ"، وقدْ يجوزُ هذا على حَذفِ حَرْفِ الاستفهامِ مِنْ "كذبتك"، وممّا يَدُلُّكَ على ذلكَ قولُ الأسود بن يَعْفُرَ(٢):

لَعَمْرُك ما أدْرِى وإن كُنتُ داريًا　　　شُعَيْثُ بن سَهْمٍ أم شُعَيْثُ بن مِنْقَر　　　(الطّويل)

فأسقطَ الهمزة؛ لأنَّهُ شِعْرٌ(٣)؛ فعلَى وجهِ الانقطاعِ أرادَ الخبرَ أوّلاً "كذبتكَ عينُك"، ثُمَّ أضربَ إلى الظنِّ، كأنَّهُ قالَ: "بل أرأيتَ خيالاً بواسطٍ"، كما أنَّهُ إذا قالَ: "إنَّها لأبلٌ أم شاءٌ" أرادَ: "بلْ أهي شاءٌ". وعلَى الوجهِ الآخرِ أرادَ "أمْ" المتّصلة، وهِيَ حرفُ عَطْفٍ؛ كأنَّهُ قالَ: "ما أدرِي أيُّهُمَا هُوَ"؟، إذ أسقطَ الهمزةَ لدلالةِ "أم" عليها.

---

(١) **ديوان الأخطل** ٢٤٥

(٢) **ديوان الأسود بن يعفر** ٣٧

(٣) ينظر :سيبويهِ، **الكتاب** ، ١٧٤/٣ ، ١٧٥؛ أراد : أيُّهما هو؟

الفصلُ الثّالث

القطعُ عندَ سيبويهِ (أصولُهُ وأحكامُهُ)

أوّلاً : السّماع :

أ- القرآنُ وقراءَاتُهُ

ب- الشّعر

ت- اللّهجات

ثانيًا: القياس

ثالِثًا: الإجماع

رابعًا: استصحاب الحال

الأصولُ:

منَ المعرُوفِ أنَّ المنهَجَ البصريَّ انطلَقَ فِي تأصِيلِهِ لقواعدِ النَّحْوِ العربيِّ مُتشَدِّدًا يبُدُّ غيرَهُ ممّا هو ضِدُّهُ، لا يؤسّسُونَ على ما خالَفَ السَّائِرَ أحكامًا تأصيلِيَّةً، فالقواعِدُ الكلِيَّةُ ليسَتْ بمَوْضِعٍ للخلافِ لِتُظهِرَ فوارقَ مَنْهَجِيَّةً، وإنَّمَا الأمثِلَةُ الجزئِيَّةُ هيَ مَوْضِعُ الفارِقِ الذي يُحَدِّدُ تِلْكُمُ الفوارقَ. ويَرَى ابنُ جنّيّ أنَّ الخلافَ فِي شيءٍ منَ الفرُوعِ يسيرٍ، وأمَّا الأصولُ وما عليهِ الجمهُورُ فلا خلافٌ فيهَا ولا مذهَبٌ للطَّاعِنِينَ فِيهَا(١). وتأسِيسًا على ذلِكَ فَقَدِ اعتَمَدَ سيبويهِ فِي تأصيلِ قواعِدِ القطْعِ على الأصولِ النَّحْوِيَّةِ مِنْ سَمَاعٍ وقياسٍ وإجماعٍ واستصْحَابٍ لِلْحَالِ؛ كلٌّ كانَ لهُ دَوْرٌ فِي تأصِيلِ القواعِدِ ومنعِ البلبَلَةِ.

أوّلاً: السَّمَاعُ:

السَّمَاعُ أصْلٌ مِنْ أُصُولِ النَّحْوِ، وقَدْ أطلَقَ عليهِ ابنُ الأنبارِيّ اسمَ النَّقلِ، وعرَّفَهُ بقولِهِ: " الكلام العربيّ المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"(٢)، وعرَّفَهُ السّيوطِي بأنَّهُ "ما ثبَتَ فِي كلام مَنْ يُوثَق بفصاحته؛ فشَمَلَ كلامَ الله تعالى، وهو القرآنُ، وكلام نبيّه - صلّى اللهُ عليهِ وسلَّم - ، وكلامَ العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعدَه، إلى أن فَسَدَت الألسنةُ بكثرة المولَّدين، نَظْمًا ونثرًا، عن مسلمٍ أو كافرٍ "(٣)؛ فهُمْ فِي هذا يُشيرُونَ إلى نقْلِ اللغويّينَ والنَّحاةِ اللغةَ مِنَ الأعرابِ

---

(١) ينظر : **الخصائص**، ٢٤٣/١ – ٢٤٤

(٢) **الأغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة** ، ٤٥

(٣) **الاقتراح** ، ٧٤

الفُصَحَاءِ، وأنَّهُمْ اعتمَدُوا علَى المَسمُوعِ الخارجِ عَنْ بابِ الشّذوذِ والقلَّةِ، إذْ إنَّ النُّحاةَ الأوائِل حَادُوا عَنْ كلامِ المُولّدِينَ الّذينَ اضطربَتْ لغَتُهُمْ؛ لاختلاطِهِمْ بالعُجمِ، فالعربُ عندَمَا انتشَرَ الإسلامُ أصبَحُوا يَختلِطُونَ فِي الأممِ الأخرَى، فانحرفتِ الكثيرُ مِنْ قواعدِ اللغةِ عَنْ أصولِهَا. كما عبّرَ عنْ ذلكَ ابنُ خلدون بقولهِ: " فالمتكلّم من العربِ حينَ كانت مَلَكةُ اللغةِ العربيَّةِ موجودةً فيهم، يسمعُ كلامَ أهلِ جيلهِ وأساليبَهم في مخاطباتِهم وكيفيَّةَ تعبيرِهم عن مقاصدِهم، كما يسمعُ الصبيُّ استعمالَ المفرداتِ في معانيها فيلقَّنُها أوّلاً، يسمعُ التَراكيبَ بعدَها فيلقَّنُها كذلك، ثُمَّ لا يزالُ سماعُهم لذلك يتجدَّدُ في كلِّ لحظةٍ، ومن كلِّ متكلّمٍ، واستعمالُهُ يتكرَّرُ إلى أن يصيرَ ذلك مَلَكَةً وصفةً راسخة ويكونَ كأحدِهم. هكذا تصيَّرتِ الألسنُ واللغاتُ من جيلٍ إلى جيلٍ وتعلَّمَها العجمُ والأطفالُ، وهذا معنى ما تقولُه العامَّةُ من أنّ اللغةَ للعرب بالطبع؛ أي بالملكة الأولى التي أُخِذت عنهم، ولم يأخذوها عن غيرهم، ثُمّ فَسدَت هذه الملكةُ لمضرَ بمخالطتِهم الأعاجمَ " (١)؛ فهُوَ يرَى أنَّ العربَ كانُوا يكتَسِبُونَ اللّغةَ الفُصْحَى بالسَّمَاعِ، وهذا مَنحًى يُبيِّنُ أنَّ النّحاةَ لمْ يُجانِبُوا الصَّوابَ حينَمَا عَدُّوهُ الأساسَ الأوّلَ لتأصيلِ القواعِدِ، فها هُوَ سيبويهِ يبنِي جلَّ قواعِدِهِ على هذا الأساس، فقلَّمَا تجِدُ فِي الكتابِ بابًا لمْ يُدلِّلْ فيهِ بالسَّماعِ، وهذا المَسمُوعُ عندَهُ لا يُقبَلُ بسلاسَةٍ وسُهُولةٍ؛ فلهُ أحكامٌ تقويميَّةٌ تُظْهِرُ قيمَتَهُ، والقياسَ عليهِ أو ردَّهُ، وهذا ما سأعطيهِ حقَّهُ فِي أصلِ القياسِ بعْدُ؛ كمثلِ أحكامِ الكثرةِ والقلّةِ وأحكامِ الجودَةِ وأحكامِ القَبُولِ والرَّفضِ. وأصلُ السَّماعِ قدِ اعتمدَ عليهِ شيُوخُ سيبويهِ؛ كيونسَ والخليلِ...؛ فالخليلُ يسألُهُ الكسائيّ مرَّةً مِنْ أينَ علمُكَ هذا؟ فقالَ: من بوادي نجد والحجاز وتهامة (٢)، ويحذو الكسائيّ

---

(١) **المقدّمة** ٢/٣٧٨

(٢) ينظر : القفطي ،**إنباه الرّواة** ، ٢/٢٥٨

حذوَ الخليلِ فيخرجُ للباديةِ فيُنفِدُ خمسَ عَشْرَة قنينةَ حبرٍ سوى ما حفظَ (١). وكذلكَ سيبويهِ، فقد سَمِعَ مِنْ فُصحاءِ العربِ؛ ولذلك تلقانَا في كتابه عباراتٌ مثل: "سمعنا بعض العربِ الموثوقَ بهِ"(٢)، و"سمعنا بعضَ العرب يقول"(٣)، و"سمعتُ أعرابيًا وهو أبو مُرْهِبٍ"(٤)، وغير ذلك من عباراتٍ تدلُّ على سماعهِ من العربِ الفصحاءِ، ومنهُ قولُهُ " وأمَّا ما تعدّى المنهيَّ إلى منهيّ عنه فقولك: "حَذَرَك زيدًا "، "وحَذارِكَ زيدًا "، سمعناهما من العرب "(٥)، ويقولُ كذلكَ " واعلمْ أنَّ هذه الأشياءَ كلَّها قد تكون أسماءً غيرَ ظروف، بمنزلة زيد وعمرو. سمعنا من العرب من يقول: " دارُك ذاتُ اليمين" "(٦). وهذا كثيرٌ في كتابِهِ، وهوَ كمَا ذكَرَ شوقي ضيف أنَّ هذا ممّا يُدلّلُ بلا شكٍّ أنَّهُ سمعَ مِنْ بوادي الحجاز ونجد(٧). واعتمدَ كذلكَ على رواياتِ شيوخهِ كابنِ أبي إسحاقٍ، وعيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، والخليل، وهذا الكلامُ المنقولُ عنهُم إنْ نثرًا وإنْ شعرًا يُؤلّفُ مادَّةَ الكتابِ (٨). وقدِ اعتمدَ سيبويهِ عليهِ كثيرًا فِي توجيهِ الأحكامِ؛ فالقرآنُ وقراءاتُهُ والشّعرُ واللّهجاتُ والكلامُ العربيّ مِنْ أمثالٍ وحِكَمٍ هِيَ مُوَجِّهاتُ الوجُوهِ اللّغويَّةِ. وفي الآتي بيانٌ لكلِّ واحِدٍ مِنْ تلكُمُ الموجّهاتِ:

---

(١) ينظر : القفطي ، **إنباه الرّواة** ، ٢٥٨/٢

(٢) سيبويهِ، **الكتاب**، ٣١٩/١

(٣) **نفسه**، ٣٢٦/١

(٤) **نفسه**، ٣٢٨/١

(٥) **الكتاب** ، ٢٤٩/١

(٦) **نفسه**، ١/ ٤٠٧

(٧) ينظر : **المدارس النحويّة** ، ٥٨

(٨) ينظر : الحديثي ،خديجة ، **الشاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه**، ١٣١، ١٣٢

أ- القرآنُ وقراءَاتُهُ:

لقد كانَ اللّغويُّونَ والنُّحاةُ يَعُدُّونَ القرآنَ المصدرَ الرَّئيسَ لبناءِ القواعِدِ، إذ إنَّهُ الذي لا يعلُوهُ فِي الفصاحةِ كتابٌ آخرُ، فلقدْ نزلَ بلغةِ العربِ الفُصحاءَ، وتكفَّلَ اللهُ بحفظِهِ؛ قالَ تعالى: ﴿**إنَّا نحنُ نزَّلْنَا الذِّكْرَ وإنَّا لهُ حافِظُونَ**﴾(١). ولمْ يُغْفِلِ النُّحاةُ الوجوهَ اللّغويّةَ للقراءَاتِ القرآنيَّةِ، إذ أخضعُوهَا لقواعِدِهِمْ، ورَمَوْا ما شذّ عنْهَا بالشّذوذِ؛ فالكسائِيّ والفرَّاءُ همَا مَنْ فتحَا بابَ تَخطِئَةِ القراءَاتِ لِلاحِقِينَ(٢). أمَّا سيبويهِ فللقرآنِ وقراءَاتِهِ أهميَّةٌ عُليَا فِي كتابِهِ، حيثُ القواعدَ يؤصّلُهَا تنظيرًا وتطبيقًا، فلا يُخطّئ قراءةً، ولا يُلحّنُ قارئًا؛ " فلم يعب قارئا ولم يخطّئ قراءة بل كان يذكرها ليبين وجها من العربية فيها وليقوّي بها ما ورد عن العرب، وإن كانت القراءة من القراءات المفردة لا يردُّها ولا يصفها بالشذوذ أو الخطأ، ولا يصف القارئ بالخطأ أو يطعن فيه إنما يحاول تخريجها على إحدى لغات العرب، وهو الذي يعتبر اللغات الواردة عن العرب فصيحة صحيحة، وليس المتكلم بها مخطئا "(٣). ومِنْ إعلاءِ شَأْنِهِ للقراءَةِ قولُهُ: "فأما قوله عزّ وجلّ : ﴿**إنَّا كُلَّ شَيءٍ خَلَقْنَاهُ بقدَرٍ**﴾ (٤)، فإنّما هو على قوله :"زيدًا ضربتُه"، وهو عربيٌّ كثير. وقد قرأ بعضهم:﴿ **وأما ثمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ** ﴾

(١) الحجر ٩

(٢) ينظر: ضيف، شوقي، **المدارس النحوية**، ١٥٧، ٢٢٣

(٣) ينظر : الحديثي ، خديجة ، **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه** ، ١٣٩

(٤) القمر ٤٩ ، وينظر :الأخفش ، **معاني القرآن** ، ٢/ ٥٢٩ ، وأبو حيّان ، **البحر المحيط** ، ١٨٢/٨

(١)، إلاَّ أنّ القراءة لا تُخالفُ؛ لأنّ القراءة السُّنَّة"(٢). وسيبويهِ فِي التَّوسُّع بالقطعِ يعتمِدُ بشكلٍ كبيرٍ على السَّماعِ منْ القرآنِ الكريمِ وقراءاتِهِ ويؤصِّلُ بهَا القواعدَ، فهوَ يَرْكَنُ إليهَا ليُثبّتَ قاعدةً ، أو يردّهَا، أو يُقبّحَها إلى غيرِ ذلكَ منَ الأحكامِ، يؤصِّلُ بها القواعدَ التي وردتْ مسموعةً عن العربِ، وينطلقُ منها إلى ما يُقاسُ عليه وما لا يقاسُ عليهِ. فمِنْ تدليلِهِ على قواعِدِ القطع قولُهُ: "وبلغنا أنّ بعضهم قرأ هذا الحرفَ نصباً: ﴿ **وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ**﴾ (٣) لم يَجعل الحمّالةَ خبرًا للمرأة ، ولكنّه كأنه قال : "أذكرُ حمّالة الحطب"، شَتْماً لها، وإن كان فعلا لا يُستعمل إظهارُه"(٤)؛ فهوَ استدلَّ بهَذِهِ القراءَةِ عَن الخرُوج عنْ أصلِ الصّفةِ بالقطع، إذ إنَّ الحمَّالةَ صِفةٌ للمرأةِ، لكنَّهُ قطَعَهَا للذمّ، كأنَّهُ قالَ: "أذمّ حمَّالةَ الحطبِ".

وهذهِ الآياتُ التي يستدِلُّ بهَا لتأصيلِ القواعِدِ فِي القطع علَى مَنهَجين: منهجٌ وصفِيّ ومنهَجٌ مِعْيارِيّ؛ فالأوَّلُ أنْ يَذكُرَ الآيةَ دونَ توجيهٍ، فتأتِي للتدْليلِ فقطْ، وأمَّا الآخرُ – وليسَ بالكثِيرِ- فهوَ أنْ يُطلِقَ توجيهًا علَى تلكَ القاعِدَةِ، وكانَ أكثرُهَا أدلَّةَ قَبُولٍ. فمِنْ الأوَّلِ قولُهُ " وقال جلَّ وعزَّ: ﴿**سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أو يُسلِمُون**﴾(٥)؛ إنْ شِئتَ على الإشراك، وإن شئت كان على أو هم يُسلمون" (٦)؛ فالوجهُ الثَّانِي يَجُوزُ علَى القطعِ، وهُوَ هُنَا ذكَرَهُ كدليلٍ علَى القاعِدَةِ.

---

(١) فصّلت ١٧

(٢) **الكتاب** ، ١٤٨/١

(٣) المسد ٤

(٤) سيبويهِ، **الكتاب**، ٧٠/٢

(٥)الفتح ١٦

(٦) سيبويهِ، **الكتاب**، ٤٧/٣، ومثلُ هذا في الكتاب من باب القطع ١٧٢/١، ٣٢٠ ، ٢/ ٣٣، ٦٣، ٨٣

ومِنَ المنهَجِ المعياريّ قولُهُ جلَّ ثناؤُهُ: ﴿**والموفُونَ بعَهْدِهِمْ إذا عاهدُوا والصّابرينَ فِي البأساءِ والضّرّاءِ وحِينَ البَأس**﴾(١). ولو رفعَ " الصّابرينَ " علَى أوَّلِ الكلامِ لكانَ جيّدًا، وكمثلِهِ الابتدَاءُ (٢)؛ فُهُنَا يُوجِّهُ الآيَةَ بِحُكمٍ نَحْوِيّ؛ فيصِفُ العطفَ علَى الأصلِ؛ أي علَى قولِهِ تعالَى: ﴿**مَنْ آمَنَ باللهِ**﴾ (٣) بالجيِّدِ، كأنَّهُ يرَى وجهَ القطعِ بالنّصبِ أحسنَ مِنَ الإتباعِ؛ إذ إنَّ هذا الموضِعَ مِمَّا يُمدَحُ فيهِ. وقدْ يأتِي بالآيةِ، ومِنْ ثَمَّ يَحملُهَا علَى وجهٍ مِنَ الشّعرِ أو كلامِ العربِ، فهُوَ يَحْمِلُ الرَّفعَ فِي تفسِيرِ يُونُسَ لقولِهِ تعالَى: ﴿**وما كانَ لِبَشَرٍ أنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إلاَّ وحْيًا أو مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أو يُرْسِلُ رَسُولاً**﴾ (٤)؛ أنَّهُ علَى الابتدَاءِ، كأنَّهُ قالَ: أو "هُوَ يُرْسِلُ رَسُولاً"، علَى قوْلِ طرْفَة (أو أنا مُفتدِي)(٥). فهُوَ يُشَبِّهُ الرَّفعَ إلَى الابتداءِ بعدَ "أو" فِي الآيةِ بالابتدَاءِ فِي قولِ الشَّاعرِ بعدَ "أو".

---

(١) البقرة ١٧٧

(٢) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٦٣/٢، ٦٤ ،ومنَ المنهج المعياري في الكتابِ على القطع : ١٧٠/١، ١٧٤ ، ٣٢١، ٢/ ٣٤، ٦٢

(٣) البقرة ١٧٧

(٤)الشورى ٥١

(٥) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٥١/٣، والبيتُ فِي **ديوان طرفة بن العبد** ٢٧، وتمام البيت:

ولكنّ مولايَ امرؤٌ هو خانقي   على الشُّكر والتّسآل أو أنا مُفتدِي

ويوجَدْ فِي مُعلّقةِ طرفة ، الزوزني، **شرح المعلقات العشر**، ١١٨ ومنهُ على مثل هذا:سيبويه،**الكتاب**، ٣٠/٣، ٤٤،٩٠، ٩١

ب- الشّعرُ:

كانَ للشّعرِ دَوْرٌ فِي تأصيلِ القواعدِ؛ إذِ اعتمَدَ عليهِ النَّحَاةُ واللُّغويُّونَ بشكلٍ كبيرٍ فِي كُتُبِهِمْ. فهُوَ ديوانُ العربِ، وحافِظُ أنسابِهِمْ وقدْ تُعلِّمَتِ اللّغَةُ بهِ (١)، وقدْ عَمَدَ النُّحَاةُ البصريّونَ إلى سَمَاعِ الشّعرِ مِنْ فُصحاءِ العربِ، وتجنَّبُوا شُعراءَ الحضَرِ، فاشترَطُوا لصحّةِ قواعِدِهِمْ صحَّةَ النَّقلِ مِنَ الأعرابِ الفُصحاءِ؛ " ومن أجل ذلك رحلوا إلى أعماق نجد وبوادي الحجاز وتهامة يجمعون تلك المادة من ينابيعها الصافية التي لم تفسدها الحضارة"(٢)، وقدْ تمَيَّزَ منهَجُهُمْ بأنَّهُ يبُدُّ منهجَ الكوفيِّينَ فِي التَّحَكُّمِ فِي وجوهِ القواعِدِ للأبياتِ الشّعريَّةِ، لا يتساهَلُونَ فِي القَبُولِ. فالرَّدُّ والقَبُولُ يُمثّلانِ الفارقَ بينَ المنهجَيْنِ، فثَمَّ الكثيرُ مِمَّا رُدَّ ممّا سُمِعَ مِنَ الشِّعرِ، قبَّحُوهُ أو قلّلُوهُ؛ لخرُوجِهِ علَى قواعِدِهِمْ، وقدْ يلجَئُونَ إلَى عدِّ بعضٍ مِنْ هذا ضرُورَةً، لا يَجُوزُ أنْ يُجَاوَزَ(٣).ألا ترَى أنَّ البصريّينَ افتخرُوا علَى الكُوفيّينَ بأخذِهِمِ اللغة عنْ أكلَةِ الضّباب واليرابيع(٤). وأمَّا الكوفيّونَ فكانُوا يُقدِّسُونَ كلامَ العربِ؛ يَبْنُونَ قاعِدَةً، ولو علَى بيتٍ شعريٍّ واحِدٍ(٥)، ورُدَّ هذا الكلامُ؛ لأنَّ ما يُذاعُ عَنِ المنهَجِ الكوفيّ أنَّهُ يَقيسُ خبطَ عشواءَ إنْ هُوَ إلاّ تفريعٌ واستنتاجٌ ممّا قيلَ عنهُمْ، وهذا ليسَ مُستقرًى مِنْ نحوِهِم، وجلُّ ما جُعِلَ وصفًا لأصولِ النَّحوِ الكُوفِيِّ لا يصدُقُ على ما جاءُوا بهِ فُرادَى أو مُجتمعِينَ(٦)؛ وقدْ قرأتُ

(١)ينظر: الصاحبي، **فقه اللغة**، ٢١٢

(٢) ضيف، شوقي، **المدارس النحويّة**، ١٨

(٣) ينظر: **نفسه**، الصفحة نفسها

(٤) ينظر: **نفسه**، ١٦٠

(٥) ينظر: السيوطِي، **الاقتراح**، ٨٤، وضيف، شوقي، المدارس النّحويّة، ١٥٩- ١٦٢

(٦) ينظر: ربّاع، محمّد، **أصول النّحو الكوفيّ في ضوء معاني القرآن مراجعة توصيفها أو إعادة تأسيسهَا**،٤٠٨

أبحاثهُ فِي هذا المَوضُوع فوجدتُهَا تُركّزُ علَى كتابٍ واحِدٍ، وهوَ معانِي القرآن للفرَّاء، وبكلِّ صِدْقٍ؛ نحْوُ الفرَّاءِ ردَّ الكثيرَ مِنَ الوجُوهِ اللغويّةِ والنَّحويَّةِ، ولمْ يَتورَّعْ عندَ القراءَاتِ، يصِفُهَا بالقبحِ والقلّةِ والشّذوذ والخطأ، وهذا ما وردَ عندَ سيبويهِ فِي مواضعَ مُحدَّدَةٍ؛ ومِنْهُ فِي وصفِ اللغةِ التِي حُمِلَ عليهَا قولُهُ تعالَى:﴿ **أم حَسِبَ الّذين اجترحُوا السّيئاتِ أن نجعلَهُم كالّذينَ آمنُوا وعَمِلُوا الصّالِحَاتِ سواءً مَحياهُمْ ومَمَاتُهُم**﴾(١)، بالرّداءَةِ(٢)، وهوَ هُنَا لا يُوجِّهُ الرّداءَةَ إلَى القراءَةِ؛ بلْ إلَى اللغةِ التِي حُمِلَتْ عليهَا، وكأنَّهُ يُريدُ أنْ يَقُولَ: إنَّ الوجهَ الآخرَ فِي القراءَةِ، وهوَ الرَّفعُ، أقوَى مِنْ هذا الوجهِ. لكِنْ ما الذي يُقَالُ فيمَا ورَدَ مِنْ مسائلَ خلافيَّةٍ فِي كُتِبِ الخلافِ التي تُظهرُ أنَّ الكوفيِّينَ مُتساهِلُونَ فِي القياس ؟. فهذا يدلُّ علَى أنَّ الكوفيِّينَ منهَجُهُمْ بينَ بينَ؛ يتساهلُونَ حينًا، ويتشدَّدُونَ حينًا.

وأمَّا سيبويهِ فقدِ اعتمدَ بشَكْلٍ كبيرٍ علَى الشّعرِ فِي تأصيلِهِ للقواعِدِ، ففِي كتابِهِ ألفُ بيتِ شعرٍ معروفٍ قائِلُهَا خلا خمسِينَ بيتًا(٣)، وقدْ كانُ يُعطِي السّماعَ منزلةً مِنَ القدْرِ، ويعطيهِ عنايةً خاصّةً؛ قالَ: " وزعم يونس: أنه سمع هذا البيتَ(٤) بألمْ. وإنّما كتبتُ ذا لئلا يقول إنسانٌ: فلعلّ الشاعر قالَ ألا"(٥). ومِنْ سماعِهِ عَنْ العرب قولُهُ:" سمعنا ممن يروي هذا الشعر من العرب يرفعه

---

(١) الجاثية ٢١

(٢) ينظر: **الكتاب**، ٣٤/٢ ، اختلفوا في الرفع والنصب؛ فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر (سواءٌ) بالرّفع، وقرأ حمزة والكسائيّ وحفص عن عاصم(سواءً) نصبًا، ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ٥٩٥

(٣)ينظر: السيوطي، **الاقتراح**، ١٥٣

(٤) ألمْ تسألِ الرَّبعَ الخلاءَ فيَنطِقُ وهل تُخبرَنْكَ اليومَ بيدَاءُ سَمْلَقُ ، لجميل في **ديوانه**، ٣٣ برواية (ألم تسأل الربع الخلاء)، وعندَ سيبويه (ألم تسأل الرّبع القواء) ،**الكتاب**، ٣٧/٣

(٥) **الكتاب**، ٣٧/٣

(١): من يَكُ ذا بَتٍّ فهذا بتّي مقيّظٌ مصيّفٌ مُشَتّي" (الرّجز)

فهذا مِنْ قطع الحالِ إلى الابتداءِ، كأنّهُ قالَ: "هُوَ مقيّظٌ مصيّفٌ مُشَتّي". وكانَ يَسألُ شيوخَهُ عَن الأبياتِ الشّعريّةِ؛ مِنْ هذا " وسألتُ الخليل عن قول الشّاعر، لبعض الحجازيِّينَ(٢):

فما هو إلاّ أنْ أراها فُجاءَةً فأبْهَتُ حتّى ما أكادُ أُجيبُ (الطّويل)

فقال: أنت في أبْهَت بالخيار، إن شئت حملتها على أنْ، وإن شئت لم تحملها عليه فرفعتَ، كأنّك قلت: ما هو إلاّ الرأيُ فأَبْهَتُ."(٣)؛ فهوَ إذا نصبَ الفعلَ حملَ على "أن"، وإذا رفعَ حملَهُ على القطعِ عَنْهَا؛ أي: فأنا أَبْهَتُ.

وقدْ كانَ سيبويهِ يذكُرُ الأبياتَ الشّعريَّةَ كدليلٍ على القواعِدِ دونَ توجيهٍ، وقدْ يُوَجّهُهَا ليظهرَ قيمَةَ الكلامِ المَسمُوعِ، وقدْ يذكُرُ البيتَ الشّعريّ وصفًا، إلاّ أنَّهُ فِي موضعٍ آخرَ مِنْ كلامِهِ يُظهرُ توجيهَهُ لهُ؛ فمِنْ تدليلِهِ بالبيتِ الشّعريّ دونَ وَصْفٍ قولُهُ: "و قال عُرْوة الصَّعاليكِ العبسي(٤):

سَقَوْني الخَمْرَ ثمَّ تَكَنَّفوني عُداةَ الله من كَذِبٍ وزُورِ (الوافر)

إنّما شتَمهم بشيء قد استَقرَّ عند المُخاطَبين."(٥)؛ قطعَ هنَا على الذّمِّ، ولو أرادَ البدليَّةَ لأتبعَ بالرَّفع. فهوَ هُنَا وصفَ القاعدَةَ دونَ أنْ يَحكُمَ على وجهِ القطْعِ.

---

(١) سيبويه، **الكتاب**، ٨٤/٢ ، ومثلُهُ في بابِ القطع: ٣١٣/١، ٣٢٠، ٧٤/٢، ٨٤

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ٥٤/٣، الشّاعر هو عروة بن حزام.

(٣) **الكتاب**، ٥٤/٣، ومثلهُ في الكتاب: ٣٨/٣، ٥٤

(٤) سيبويه، **الكتاب**، **٧٠/٢**

(٥) **الكتاب**، ٧٠/٢، ومنهُ فِي بابِ القطع في الكتاب:٣٣٦/١ ، ٢/ ٧٠، ٧١، ٨٤، ٣/ ٤٨، ٥٤، ٥٦، ٩٦، ١٧٣، ١٧٤

وأمَّا ما أتَى مُوَجَّهًا فمِنْهُ:" وقال(١):

أمِنْ عَمَلِ الجَرَّافِ أمْسِ وظُلْمِ وعُدْوانه أعْتَبْتُمُونا براسمِ (الطّويل)

أميرَي عَداءٍ إنْ حَبَسْنا عليهما بَهائِمَ مالٍ أوْدَيَا بالبَهائِمِ

نصبَهما على الشتم؛ لأنَّك إن حملتَ الأميرين على الإعتاب كان مُحالا، وذلك لأنّه لا تحملُ صفةُ الاثنين على الواحد، ولا تحملُ الذي جَرّ الإعتابُ على الذي جَرّ الظلم، فلما اختَلف الجرَّانِ واختَلطت الصفتانِ صار بمنزلة قولك: فيها رجلٌ وقد آتاني آخَرُ كريمَيْن، ولو ابتدأ فرَفَعَ كان جيِّداً"(٢)؛ فهوَ هُنَا لمْ يُتبِعْ أميرَيْ عَداءٍ لراسمٍ وجرّافٍ؛ نظرًا لاختلافِ العوامِلِ؛ إذْ جرَّافٌ مجرورٌ بالإضافةِ، وراسِمٌ مَجرورٌ بحرفِ الجرّ، ولا يجُوزُ قطعُهُ إلى الحالِ؛ لأنَّ الحالَ لا تأتِي ههُنَا مِنْ واحِدٍ مِنْهُمَا.

. وممّا أتَى موصُوفًا فِي مَوضِعٍ، وقدْ وُجِّهَ فِي مَوْضِعٍ آخرَ قولُ زُهَير(٣):

بَدا ليَ أنِّي لستُ مُدْرِكَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيَا (الطّويل)

فذكرَهُ فِي موضِعٍ دونَ توجيهٍ(٤)، وفِي آخرَ أنَّهُ بعيدٌ(٥). وقدْ يَذكُرُ أبياتًا مِنَ الشّعرِ ويحكُمَ عليهَا

---

(١) سيبويه، **الكتاب**، ١٥٠/٢، وينظر: ابن منظور: لسان العرب، مادّة (جرف)

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ١٥٠/٢، ومثلُهُ في بابِ القطع في الكتاب:١٧٠/١، ٣٢١ ، ١٧/٢، ٦٢

(٣) سيبويه، **الكتاب**، ٣٠٦/١، ٢٩/٣،و**ديوان زهير** ١٤٠ برواية " ولا سابقًا شيئا"

(٤)ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ٣٠٦/١

(٥) ينظر: **نفسه**، ٥١/٣

بالضّرُورَةِ، وعندَهُ لا يُقاسُ عليهَا؛ فمنهُ قولُهُ: " وقد رَفعَتِ الشعراءُ بعضَ هذا فجعلوه مبتدأ وجعلوا ما بعده مبنيّا عليه. قال أبو زُبَيْدٍ(١):

أقامَ وأقوَى ذاتَ يومٍ وخيبَةٌ لأوَّلِ مَنْ يَلْقَى وشَرٌّ مُيَسَّرُ " (٢) (الطّويل)

إذْ إنَّهُ قطَعَ المصدَرَ الذي بهِ دعاءٌ "خيبةً" إلى الابتداءِ، وهذا خاصٌّ بضرُورَةِ الشّعر، فهوَ لا يُقاسُ عليهِ.

---

(١)سيبويه، **الكتاب**، ٣١٣/١

(٢) **نفسه**، الصفحة نفسها ، ومنهُ كذلكَ في بابِ القطع ، سيبويه، الكتاب، ٤١١/٢

ت- اللّهجات:

لقدِ اعتمَدَ النُّحاةُ علّى كلامِ العربِ فِي تأصيلِ قواعِدِهِمْ، فكانَ الكثيرُ مِنَ السَّائِرِ الدّائِع فِي أكثَرِ الكلامِ الفصيحِ يصطدِمُ بلُغَةٍ أو لغاتٍ تُخالِفُ ما بُنِيَ عليهِ الأصولُ؛ ومنهُ عندَ سيبويهِ؛ وبعضُ العربِ يقولُ: "مرَرْتُ بثوبٍ سبعٍ طولُهُ"، يجرُّونَهُ؛ وهم قليلٌ(١)؛ فالوجهُ فيهَا الرَّفعُ كمَا قالَ: " فالرّفعُ فيه الوجه، والرفع فيه أحسنُ " (٢)؛ فهُوَ يَذكُرُ أنَّ قطعَ الصّفةِ إلَى الرَّفعِ أصبحَ وجهًا للكلامِ؛ لأنَّكَ لا تستطيعُ أنْ تأتِيَ بالاسم صِفَةً إلاَّ علَى التَّأويلِ، فسيبَويْهِ هُنَا يَحشُرُ تلكَ اللغةَ فِي زاويَةٍ ضَيِّقَةٍ، خلالَ مَدْحِهِ لِمَا يُقابِلُهَا. وقَدْ سُئِلَ أبو عمرٍو عَنْ نحوهِ، أتُدْخِلُ فيهِ كلَّ كلامِ العربِ، فتبنِي عليهِ؟؛ قالَ:"أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات"(٣)، فهُوَ يَعْتَمِدُ علَى كثرَةِ الكلامِ فِي بناءِ القواعِدِ، وأمَّا ما ورَدَ مخالفًا للكثيرِ فهوَ لُغَاتٌ تُحفَظُ لأصحابِهَا. وقدْ عدَّ ابنُ جنّيّ اللّغاتِ معَ اختلافِهَا حجّةً بقولِهِ" اللّغاتُ على اختلافها كلُّها حُجَّةٌ؛ فقدْ ترَى لغتَين مُتدانِيتَين مُتراسِلتَيْنِ فِي الاستعمالِ والقِياس، وكلاهُمَا حُجَّةٌ للقياس، وقدْ ترَى واحِدَةً مِنْهُمَا أكثَرَ مِنَ الأخرَى، فعليكَ بالأكثَرِ روايةً والأقوَى قِيَاسًا، وهوَ الأقوَى والأحسنُ، وإنْ شِئتَ أخذْتَ بالأخرَى، ولمْ تَكُنْ مُخطِئًا لكلامِ العربِ؛ بل أخذْتَ بالأضعفِ "(٤)؛ فابنُ جِنِيّ يُعِدُّ لغاتِ العربِ دليلاً مِنْ أدِلَّةِ تأصيلِ القواعِدِ. وأمَّا سيبويهِ فقدْ يذكُرُ أنَّ هذا وجهٌ لُغَوِيٌّ، دونَ نسبَةٍ، وقدْ ينسِبُهُ؛ فمِنْ ذلكَ قولُهُ:" اعلم أنّ أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجلُ "رأيتُ زيدًا": "مَنْ زيدًا"؟ وإذا قال: "مررتُ بزيدٍ"؟ قالُوا "مَنْ زيدٍ" ؟ وإذا قال: "هذا عبد الله"، قالوا: "مَنْ عبدُ الله"؟ وأما بنو تميم فيَرفعُون على كلّ حال. وهو أقيسُ القولين"(٥). ومِمَّا أتَى كوَجهٍ لُغَوِيٍّ قولُهُ: " وسمعنا

---

(١) ينظر: **الكتاب**، ٢٨/٢

(٢) **نفسه**، ٢٩/٢

(٣) الزبيدي، **طبقات النحويّين واللغويّين**، ٣٩

(٤) **الخصائص**، ١٠/٢، ١١

(٥) **الكتاب**، ٤١٣/٢، ومثلهُ في الكتاب : ٥٧/١، ٣١٩/٢

بعض العرب يقول: "الحمدُ للهِ ربَّ العالمين" فسألت عنها يونس فزعم أنَّهَا عربيَّة "(١).

ومنْ هذا كذلكَ قولُهُ:" وزعم يونس أنّ ناسًا من العرب يقولون: مررتُ بماءٍ قِعْدةَ رَجُلٍ؛ والجرُّ الوجهُ. وإنّما كان النصبُ بعيدًا من قبَل أنّ هذا يكون من صفة الأوّل، فكرهوا أن يجعلوه حالاً كما كرهوا أن يجعلوا الطويل والأخ حالاً حين قالوا: هذا زيدٌ الطويلُ، وهذا عمرٌو أخوك"(٢)؛ فهُنا قطعَ الصّفة إلى الحالِ، وهذا وجهٌ قالَ بهِ بعضُ العربِ، والذي أجراهُ على الصّفةِ كانَ هذا الأصلَ.

---

(١) سيبويه، **الكتاب**، ٦٣/٢، ومثلُهُ كذلكَ في الكتاب : ٣١٥/١، ٣١٩، ٣٢٧، ٣٩١، ٤١١/٢

(٢) **نفسه**، ١١٢/٢

ثانيًا: القياس:

يُعَدُّ القياسُ الأصلَ الثَّانِي الذي اعتمدَ عليهِ النُّحَاةُ فِي تأصيلِهِمْ للقواعِدِ، لمَا لهُ مِنْ أهميَّةٍ فِي بَثِّ النُّموِّ والحيَوِيَّةِ فِي اللّغةِ الفصيحَةِ، ألا ترَى أنَّهُ لوِ استغنينَا عَنِ القياسِ لتحَجَّرَتِ الأساليبُ والتّراكيبُ اللّغويّةُ والنَّحْوِيَّةُ، إذ إنّ النَّحَاةَ عِندَمَا مُنِعُوا مِنْ أنْ يَستَمِرُّوا فِي السَّماعِ هَرَعُوا إلَى القِياسِ؛ لأنَّهُ سنَدُ اللّغةِ. فالقياسُ في اللّغةِ " من قولهم: قاس الشيء يقيسه قيسا، واقتاسَهُ وقيّسه إذا قدّره على مثاله " (١)، وأمَّا في الاصطلاحِ فحدّهُ الرّمانيّ بقولِهِ " الجمع بين أول وثان يقتضيه في صحة الأول، صحة الثاني وفي فساد الثاني فسادُ الأول " (٢)، فهوَ يجعلُ المَقيسَ والمَقيسَ عليهِ كالشيء الواحِدِ، إذا صحَّ الأوّلُ، وهُوَ المَقيسُ عليهِ صحَّ الثَّانِي، وهوَ المَقيسُ، وإذا فسَدَ الثَّانِي، وهُوَ المَقيسُ فسدَ الأوّلُ، وهُوَ المَقيسُ عليهِ. وقيل: " هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع "، وقيل: " هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، "، أو : "هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع " (٣)؛ فأركانُ القياس أربعةٌ:

الأوّلُ: المَقيسُ عليهِ: وهُوَ الأصلُ الذي يُحمَلُ عليهِ الفَرْعُ.

الثانِي: المَقيسُ: وهُو الفرعُ الذي يُحْمَلُ علَى الأصلِ.

الثالِث: الحكْمْ: وهُو الشيء المُشترَكُ بينَ المَقيسِ والمَقيسِ عليهِ.

الرَّابع: العلّة: وهِيَ أسبابُ حَمْلِ الفَرْعِ حُكْمَ الأصلِ.

فمثلُ هذا: "ما " الحجازيّة، إذ حُمِلَتْ علَى "ليسَ"، والحكْم: الإعراب والعمل، والعلّةُ أنَّ معنَى "ما "

---

(١) ابن منظور ، **لسان العرب** ، مادّة (قيس)

(٢) **رسائل في النحو واللغة – كتاب الحدود للرماني في النحو** ، ٣٧

(٣) **ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة** ، ٩٣

هوَ معنَى "ليسَ". فكلٌّ يكادُ يُجمِعُ أنَّ القياسَ هوَ أنْ تحمِلَ ما يظهرُ مِنْ تعبيراتٍ وأساليبَ جديدَةٍ على القواعدِ الأصليّةِ العربيّةِ؛ لأنَّ وضعَ اللّسانِ لا يظلُّ مُستقِرًا علَى حالِهِ، فهناكَ الكثيرُ مِنَ العواملِ التي تؤدي إلى نشوءِ تلكَ الأساليبِ الجديدَةِ، خاصَّةً الاختلاطَ مع الأممِ الأخرَى. ولعلَّ عبدَ اللهِ ابنَ أبي إسحاق يُعدُّ بحقّ أستاذ المدرسةِ البصريَّةِ، وهوَ مَنْ مَدَّ القياسَ، إذ رَوى ابنُ سَلاّمٍ نصًا يقولُ فيهِ:" فكانَ أوَّلَ مَن بعج(فتق) النحو ومدَّ القياسَ والعلَل، وكان معه أبو عمرو بن العلاء"(١)؛ فلا يُمْكِنُ لأحَدٍ ما أنْ يُنكِرَ أصلَ القياس، فـ "إنكار القياس في النحو لا يَتحقَّقُ؛ لأنَّ النحو كلَّه قياسٌ، ولهذا قيل في حدّه: النحوُ عِلمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب. فَمَنْ أنكَرَ القياسَ فقد أنكر النحوَ"(٢)، ولذلكَ يُعَدُّ ما قيسَ علَى كلامِ العربِ مِنْ الكلامِ العربيّ، وهذا ما قالَ بهِ المازنيّ (٣). فهذا ما قيلَ إلاّ لأنَّهُمْ قدْ عَلِمُوا أنَّ النَّحْوَ كلَّهُ ذابَ لولا القياسُ؛ فهُوَ قِوامُ النَّحْوِ بعدَ السَّماعِ، ولمْ يُغفِلْ سيبويهِ هذا الأصلَ؛ بل كانَ لهُ فضلٌ عظيمٌ فِي تأصيلِ القواعِدِ، إذ إنَّ كتابَهُ يَطْفَحُ بهِ، وإنْ لمْ يُصَرِّحْ. ولمْ يَكُنْ هذا غيرَ مُنتَظَمٍ؛ بل إنَّ لهُ أحكامًا قَيِّمَةً، كانَ لهَا أثَرٌ عَميقٌ فِي قَبُولِ القياس وردّهِ، فمِنْ تلكَ الأحكامِ الكثرَةُ؛ إذ إنَّ القياسَ عندَهُ يعتَمِدُ علَى الشّائِعِ فِي الكلامِ(٤)؛ ومنهُ قولُهُ: " والوجهُ كلُّ شاةٍ وسخلتُها بدرهم، وهذه ناقةٌ وفصيلُها راتعَين، لأنَّ هذا أكثرُ في كلامهم، وهو القياس، والوجه الآخَرُ قد قاله بعضُ العرب"(٥)؛ فهُوَ بهذا يُحَجِّمُ اللغةَ الأخرَى، وهي التي قالَها بعضُ العربِ، " هذه ناقةٌ

---

(١) ابن سلام ، **طبقات الشعراء** ،٣٠

(٢) السيوطِي، **الاقتراح**، ٢٠٦

(٣) ينظر : ابن جنيّ ، **الخصائص** ، ١/ ٣٥٧

(٤) ينظر: ضيف، شوقي، **المدارس النّحويّة**، ٨٧

(٥) **الكتاب**، ٨٢/٢، ومنهُ كذلكَ في الكتاب :٢٩٢/١، ٣١٥، ٣١٩، ٣٢٧، ٣٩١، ٢/ ٢٨، ٣٤، ٦٣، ٩٩/٣

وفصيلُها راتعانِ"، فهُمْ هُنَا أتبَعُوا لمُختَلِفَيْ التَّعريفِ والتّنكير، لكنْ جازَ هذا؛ لأنَّهُمْ أرادُوا " وفصيلٌ لهَا"، قالَ سيبويهِ: " وهذا شبيه بقول من قال: كلُّ شاةٍ وسَخْلتِها بدرهمٍ، إنَّما يريد كلُّ شاةٍ وسخلةٍ لها بدرهم."(١)؛ لكنَّ الوجهَ الآخرَ- أي: القطع- هوَ قياسُ الأصل؛ وأكثرُ في كلامِهم.

. وقولُهُ فِي الجرِّ على الجوارِ في قولِ العربِ: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَربٍ": " فالوجهُ الرفعُ، وهو كلامُ أكثرِ العرب وأفصحهم. وهو القياسُ"(٢)؛ فهُوَ يُرِيدُ قياسَ الأصل؛ إذ إنَّ الأصلَ فِي التَّابعِ أنْ يتبعَ متبُوعَهُ، والوجهُ الآخَرُ قالَ بهِ بعضُ العربِ. " وزعم يونس أن قومًا من العرب يقولون: " أما العَبيدَ فذو عبيدٍ"، وأمَّا العبدَ فذو عبدٍ"، يُجرونه مُجرى المصدر سَواءً. وهو قليل خبيث" (٣)؛ فهُوَ فِي هذا يُشيرُ إلى أنَّ الرَّفعَ هاهُنَا هُوَ القياسُ، وأمَّا الذي قالَهُ بعضُ العربِ فهُوَ قليلٌ خبيثٌ، فتركُهُ أولى مِنَ القياسِ عليهِ. ومنهُ قولُهُ في قطعِ المفعولِ بهِ إلى الرَّفعِ:" وبعضُهم يَرفع، وذلك قليل، كأنه قال: "مَنْ أنت كلامُك أو ذكرُك زيدٌ". وإنَّما قلَّ الرفعُ؛ لأن إعمالَهم الفعلَ أحسنُ من أن يكون خبرًا لمصدر ليس له، ولكنه يجوز على سعة الكلام"(٤)؛ فَهُوَ يَصِفُ النَّصْبَ بأنَّهُ أقوَى مِنَ الرَّفعِ؛ لأنَّ الرَّفعَ يُصبِحُ مِنْ بابِ التَّوسُّعِ، إذ يُخبَرُ عَنِ اسمِ الذّاتِ بالمصدَرِ. وهُوَ يُجَوِّزُ هذا الوجهَ، لكنَّهُ لا يَبلُغُ قوَّةَ النَّصبِ فِي القياسِ. ومِنْ تلكَ الأحكامِ التَّقويميَّةِ أحكامٌ للجودَةِ، والحُسنِ، و الضّعفِ، والرَّدِّ، فمِنْ هذا قولُهُ:" وزعم الخليل رحمه الله أنّه يقول: "إنّه المسكينُ أحمقُ"، على الإضمار الذي جاز في "مررتُ"، كأنه قال: "إنّه هو المسكينُ أحمقُ". وهو ضعيف"(٥)؛فهُوَ قطعَ البدلَ عَنِ المُبدَلِ منهُ المنصوبِ؛ وهوَ

---

(١) **الكتاب**، ٨٢/٢

(٢) **الكتاب**، ٤٣٦/١

(٣) **الكتاب**، ٣٨٩/١

(٤)**الكتاب**، ٢٩٢/١

(٥) **الكتاب**، ٧٦/٢ ، ومثله في الكتاب: ١/ ٦٢، ٦٧ ،١٧٠، ١٧٤،٦٧/٢،١٧،٣٤٤،٤١٠، ١٥١، ١٥٥ ، ٣/ ٩٧،٣١، ١٠١

الضّميرُ؛ كأنَّهُ قالَ: "هوَ المِسكِينُ"، إلاَّ أنَّ فيهِ ضَعْفًا عندَ سيبويهِ، وبذلكَ يكُونُ الوجهُ الآخَرُ أقوَى وجهًا فِي القياس، والقطعُ يجُوزُ علَى ضعفٍ؛ لأنَّ الجملة بعدَ القطع أصبَحَتْ فصلاً بينَ اسمِ "إنَّ" وخبرِهَا. ومنهُ فِي القطع، إذا حملْتَ على المعنَى " والنصب في الفصل أقوى، إذا قلت: "هذا ضاربُ زيدٍ فيهَا وعمرًا" ، كلما طال الكلامُ كان أقوى"(١)؛ فكلا الوجهين جائِزٌ، إلاَّ أنَّ وجهَ الفصلِ أقوَى؛ لأنَّهُ طالَ الكلامُ، فأصبحَ القطعُ القياسَ، إذا فصَلَ. ومنهُ كذلِكَ " والابتداء في التبعيض أقوى. وهذا عربي جيِّد"(٢)؛ فهُوَ يُشِيرُ إلَى التَّبعيض فِي البدل؛ كقولِ الشّاعِرِ مالك بن خُويلدٍ الخُناعي(٣)

يا مَيَّ إن تَفقِدِي قومًا ولدتِهِم أو تُخلسِيهِمْ فإنَّ الدَّهرَ خَلاّسُ (البسيط)

عمرٌو وعبدُ مَنافٍ والذي عَهِدَتْ ببطْنِ عَرْعَرَ آبِي الضَّيْمِ عَبَّاسُ

والرفعُ جائز قويٌّ؛ لأنه لم ينقض معنًى كما فَعل ذلك في النكرة.(٤)؛ فهُوَ قطعَ البدلَ هاهُنَا، إذ قطعَ "عمرٍو" وما بعدَهُ علَى الابتدَاءِ للتَّبعيض، كأنَّهُ قالَ "منهُمْ عمرٌو وعبدُ منافٍ والذي عهدَتْ"، ولو أتبعَ للقومِ لنصَبَ . وأشارَ بقولِهِ: "وهذا عربيّ جيّد"؛ إلى الابتدَاءِ علَى الجواب؛ كقولِ الشّاعِرِ، وهوَ مهلهل(٥):

ولقد خبطْنَ بيوتَ يشكُرَ خبطةً أخوالُنا وهُمُ بنو الأعمامِ (الكامل)

كأنَّهُ قيلَ لهُمْ: "وما هُمْ"؟ فقالَ: "أخوالُنا وهُمْ بنُو الأعمامِ"(٦)؛ فهوَ قطعَ البدلَ "أخوالُنَا" عَنْ المُبدَلِ منهُ

---

(١) **الكتاب،** ١٧٤/١

(٢) **سيبويه،** الكتاب،١٧/٢

(٣) **سيبويه،** الكتاب ، ١٥/٢، و**ديوان الهذليّين** ١/٣

(٤) ينظر: **الكتاب،** ١٥/٢

(٥) **ديوان مهلهل** ٧٧

(٦) ينظر: **الكتاب،** ١٦/٢

"يشكُرَ" علَى الابتداءِ. فهُوَ بهذا يُشيرُ إلَى أنَّ الوجهينِ قياسٌ؛ إلاَّ أنَّ التّبعيضَ أقوَى. وقدْ لا يُشيرُ إلَى القِياسِ بشكلٍ صَرِيحٍ؛ بل يَقُولُ كلامًا يَدُلُّ علَى هذا؛ ومنهُ ما ذكرْنَاهُ إذا وجَّهَ بالأحكامِ، ومنهُ بصِيَغٍ تُفيدُ هذا؛ " ومن قال: "مررت برجلٍ أبي عشرةٍ أبوه"، فشبّهه بقوله: "مررتُ برجلٍ حسنٍ أبُوه". فهو ينبغي له أن يقول: "مررتُ بعبد الله أبي العشرة أبوه"، كما قال: "مررتُ بزيدٍ الحسن أبُوهُ" " (١)؛ فعندَمَا يَقُولُ: "ينبغِي عليهِ أن يقولَ" يدلُّ على القياسِ فِي تلكَ اللّغةِ، إذ إنَّ مَنْ أتبعَ الصّفةَ فِي قولِهِ "مررْتُ بِرَجُلٍ أبي عشرةٍ أبُوهُ" حَمْلاً على قولِهِ "مررْتُ برجلٍ حسنٍ وجهُهُ" ينبغِي عليهِ أنْ يقُولَ: "مررْتُ بزيدٍ أبي العشرةِ أبُوهُ" علَى الصّفةِ، فهُمْ هُنَا حَمَلُوهُ على التّأويلِ، ووجهُ الكلامِ أنْ يَقطعُوا إلَى الرَّفعِ علَى الابتداءِ؛ لعلّةِ الاسميّةِ؛ كقولِهِمْ: "مررْتُ برجُلٍ أبو عَشرةٍ أبُوهُ".

وقدْ يُشيرُ إلَى القياسِ بلفظٍ صريحٍ، ومنهُ مَا دلّلَ بهِ علَى أنَّ الإعرابَ أقيسُ مِنَ الحكايةِ؛ " فإذا قال: "رأيتُ زيدًا" قال: أيٌّ زيدٌ، فليسَ فيهِ إلاَّ الرّفعُ، يُجريه على القياس"(٢)؛ فهوَ يرَى أنَّ الإعرابَ هوَ قياسُ الأصلِ. ولا تجوزُ الحكايةُ هُنَا؛ لأنَّ زيدًا معرفةٌ، ولا تجوزُ الحكايةُ في "أي" إلاَّ في النَّكرة.

---

(١) **الكتاب** ، ٣٤/٢

(٢) **نفسه**، ٤١٤/٢، ومثله في الكتاب،٥٧/١، ٤٣٦

ثالثًا: الإجماع :

يعدُّ الإجماعُ أصلاً مِنْ أصولِ النَّحْوِ التي يَرْكَنُ إليهَا النُّحاةُ واللُّغويّونَ لتثبيتِ قاعِدَة نَحْوِيَّةٍ أو للرّدِّ على مَنْ خالفُوهُمْ فِي آرائِهِمْ. والإجماعُ يُعدُّ حُجَّةً قويَّةً؛ لأنَّ الخصمَ إذا كانَ مُتَّفِقًا وخصمَهُ على شيءٍ ما، ومِنْ ثَمَّ يُخالِفُ هذا الإجماعَ، فإنَّهُ يُعطِي العِنانَ لخصمِهِ لأنْ يَرُدَّ عليهِ ويُضعِّفَ كلامَهُ مُعتَمِدًا على تلكَ الحُجَّةِ. فالإجماعُ يُعنَى بهِ فِي النَّحوِ أنَّ أهلَ البلدينِ البصرةِ والكوفةِ أجمعُوا أمرَهُمْ على أصلٍ إذا تجاوزَهُ الواحدُ مِنهُمْ كانَ مردُودًا عليهِ؛ لأنَّهُ خالفَ الجماعةَ حينَهَا (١)؛ فنُحاةُ البلدين إذا أجْمَعُوا على شيءٍ عُدَّ هذا حُجَّةً على الخصم، فمِنَ استدلالِ البصريّينَ على الإجماعِ؛ " قالُوا إنما قلنا إنَّ الناصب للفعل "أن" المقدّرة دون "حتى"، أنا أجمعنا على أنّ "حتى" من عوامل الأسماء"(٢)؛ فهُمْ يرَوْنَ أنَّ "حتَّى" مِنْ عوامِلِ الأسماءِ، وهذا ما أُجمِعَ عليهِ، ولذلكَ قدَّرُوا " أنْ " بعدهَا فِي نصبِ المُضارعِ؛ وذلكَ قولُكَ: "ما سِرْتُ حتَى أدخلَهَا"؛ أي: "حتَّى أنْ أدخلَهَا". وقدِ استدلَّ الكوفيّونَ على الإجماع بأنَّ حرفَ الجرّ لا يدخُلُ على حرفِ جرٍ آخرَ، فاستدلُّوا بهذا الإجماع على أنَّ "كي "ليست حرفَ خفضٍ ؛ ودلَّلُوا على هذا بقولِ الشّاعر (٣):

فلا واللهِ ما يُلْفَى لِمَا بي ولا لِلِمَا بِهِمْ أبدًا دَوَاءُ (الوافر)

فهذا منَ الشّاذّ الذي لا يُعرَّجُ عليه، ولا يُؤخَذُ به بالإجماع(٤)؛ فقدِ استدلُّوا بهذا الإجماعِ على أنَّ "كَي" ليسَتْ حرفَ خفضٍ، والدَّليلُ على هذا دخولُ حرفِ اللامِ عليهَا، وحرفُ الجرّ لا يَدخُلُ على حرفِ جرٍّ آخرَ إلاّ شذوذًا، كما في البيتِ الشّعريّ الذي اجتمعَ فيهِ حرفان جارّان، وهمَا حرفا اللّام.

---

(١) ينظر :ابن جنيّ ، **الخصائص** ، ١٨٩/١ ،والسيوطي ، **الاقتراح**، ١٨٧

(٢) ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائِل الخلاف**، ٤٧٨

(٣) البغدادي، عبد القادر، **الخزانة** ،٣٠٨/٢ ، وهذا البيت من قصيدة لمسلم بن مَعبد الوالبيّ

(٤) ينظر: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائِل الخلاف**، ٤٥٥

ويعبِّرُ عَنْ ذلِكَ ابنُ جِنِيّ بقولِهِ: " اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حُجّة إذا أعطاك خصمُك يدَه ألاّ يخالف المنصوص. والمَقيس على المنصوص، فأمَّا إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجّة عليه "(١)، فالمسألةُ مسألةُ قبُولٍ، فالخصمُ يَجِبُ أنْ يَكونَ راضِيًا عمَّا يُجْمِعُونَ عليهِ، فإذا لمْ يَقبَلْ بإجماعِهِمْ فلا يُعَدُّ حُجَّةً عليهِ، وقدْ خالفَ ابنُ جِنِيٍّ الإجماعَ في قولِ العربِ" هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَربٍ" بأنَّهُ مِنْ غَلَطِ العربِ؛ يقولُ: " ممّا جاز خلافُ الإجماع الواقع فيه منذُ بدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت، ما رأيته أنا في قولهم "هذا جُحْر ضَبٍّ خَربٍ". فهذا يتناوله آخِرٌ عن أوّل، وتالٍ عن ماضٍ على أنه غَلَط من العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وأنه الشاذّ الذي لا يُحمل عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه، وأمَّا أنا فعندي أن في القرآن مِثْلُ هذا الموضع نَيّفًا على ألفِ موضع. وذلك أنه على حذف المضاف لا غيرُ "(٢)؛ فعندَهُ أنَّ هذا على حذفِ المُضافِ، كأنَّكَ قُلتَ "جحرُ ضبٍّ خَربٍ جُحرُهُ"، إذ حذفَ المضافَ (جحرُ)، ومِنْ ثَمَّ أصبحَ المضافُ إليهِ (الضميرُ) مُستَقِرًّا في الخربِ، فالنُّحَاةُ يُجمِعُونَ على خطئِهِ، إلاَّ أنَّ ابنَ جنِّيّ خالفَ هذا الإجماعَ باعتبارِهِ ليسَ خطأً. وإجماعُ العرَبِ يُعَدُّ حُجَّةً ودليلاً مِنَ الأدلَّةِ على تأصيلِ القواعِدِ، ومنهُ أنْ يتكلَّمَ العربيُّ بشيءٍ فيسكُتُونَ عليهِ(٣)؛ فمِنْ ذلكَ ما أشارَ إليهِ ابنُ مالِكٍ في التّسهيلِ في جوازِ تقديمِ خبرِ "ما" الحجازيّة على اسمِهَا بقولِ الفرزدقِ (٤) :

فأصْبَحُوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ　　　إذ هُمْ قرَيْشٌ وإذ ما مثلَهُمْ بَشَرُ　　　(البسيط)

---

(١) **الخصائص** ، ١٨٩/١

(٢) **نفسه** ، ١٩١/١، ١٩٢

(٣) ينظر : السيوطي ، **الاقتراح** ، ١٩٣

(٤) ابن مالك، **شرح التسهيل**، ٣٧٣/١، و**ديوان الفرزدق** ٢٢٣

فهنَا لمْ يُنْقَلْ عَنِ الحجازيّينَ والتّميميّينَ تخطِئتُهُ(١)؛ فهذا دليلٌ علَى إجماعِ العربِ علَى تصويبِهِ، وقدِ استدلَّ بهِ سيبويهِ(٢). وأمَّا ابنُ الأنبارِي فمنعَ مُخالفةَ الإجماعِ؛ فمِنْ ذلكَ رَدُّهُ علَى الكوفيّينَ فِي جوازِ الفصلِ بينَ المُضافِ والمُضافِ إليهِ " والذي يدلُّ على هذا أنا أجمعنا وإياكم على أنه لم يجئ عنهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير اليمين في اختيار الكلام. وأمّا قراءة من قرأ ﴿**وكذلكَ زيّنَ لكثيرٍ مِنَ المُشركِينَ قتلُ أولادَهُمْ شركائِهِمِ**﴾ (٣)، فلا يسوغ لكم الاحتجاج بها؛ لأنكم لا تقولون بموجبها؛ لأنّ الإجماعَ واقِعٌ على امتناع الفصل بينَ المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشّعر، والقرآن ليس فيه ضرورة، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل به في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها في حالِ الاضطرار"(٤)؛ فَهُو يَرُدُّ علَى الكوفيّينَ بأنَّكُمْ كيفَ تتَجاوَزُونَ ما أجمِعَ عليهِ فِي غيرِ الشّعرِ؟. وهذا ما قالَ بهِ سيبويهِ(٥).وقدْ أجاز ابنُ عقيلٍ الفصلَ بشرطِ أنْ يكونَ الفاصِلُ غيرَ أجنبِيّ عَنِ المضافِ العاملِ(٦). وهوَ فِي هذا يُسايرُ ما قالَ بهِ الكوفيّونَ، وهو مِنَ الّذينَ يميلُونَ لآرائِهم، وأرَى أنَّهُ لا يَجُوزُ الفصلُ بينَ المتضايفيْن بتاتًا، وما جاءَ علَى هذا يُحفَظُ ولا يُقاسُ عليهِ، وأنْ نأخُذَ بالقراءَةِ التِي لا يُوجَدُ بهَا هذا الفصلُ أفضلُ. وأمَّا سيبويهِ فلمْ يَركَنْ كثيرًا إلَى هذا الأصلِ، ولعلَّ سببَ ذلكَ كما ترى خديجة الحديثي يعودُ لعدمِ وجودِ نحاةٍ كثيرينَ مختلفي الآراء ومختلفي المذاهب، وعدم وجود مدارس نحوية متعددة، وعدم ظهور الخلافات في الآراء بصورة

---

(١) ينظر : ابن مالك، **شرح التسهيل** ، ٣٧٣/١ ،وابن عقيل ، **المساعد**، ٢٨٠/١، ٢٨١ و السيوطي ، **الاقتراح**، ١٩٣، ١٩٤

(٢) ينظر: **الكتاب** ، ٦٠/١

(٣) الأنعام ١٣٧؛ قرأ ابن عامر "وكذلكَ زُيِّنَ" بضم الزاي، و"قتلُ" بالرّفع، و"أولادهم" بالنّصبِ، و" شركائِهم"، بالجرّ، وقرأ الباقونَ " زَيَّنَ " بفتح الزاي، و"قتلَ" بالنصبِ ، و"أولادِهم" بالجرّ، و "شركاؤُهم " بالرّفع .ابن زرعة، **حجّة القراءات**، ٢٧٣

(٤) **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ٣٥٠

(٥) ينظر: **الكتاب**، ١٧٦/١

(٦) ينظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ٣٩/٣

واضحة (١). لكنَّهُ قدْ ظهَرَ الكثيرُ مِنْ مخالفاتِ سيبويهِ لآراءِ النّحاةِ (٢). وأرَى أنَّهُ لمْ يَعْتَمِدْ عليهِ بشَكْلٍ كبيرٍ؛ لاعتمادِهِ علَى السَّماعِ والقياسِ فِي تأصيلِ القواعِدِ، فللكلامِ العربيّ مكانٌ عَلِيٌّ عندَهُ، حيثُ تَجِدُهُ فِي أكثرِ الأبوابِ يُصَرِّحُ بِهِمَا، فلهُمَا كثرَةٌ مُفرطَة فِي الكتابِ.

وهذا الإجماعُ قدْ يَكُونُ صرِيحًا، وقدْ يُدَلّلُ بعباراتٍ مُفيدَةٍ تدُلُّ عليهِ؛ فمِنْ ذلِكَ تَمَسُّكُهُ بأنَّ النَّحاةَ والعربَ أجمعُوا علَى أنَّ اسمَ الفاعلِ لا فرقَ بينَ تنوينهِ وعدمِ تنوينِهِ، إذا كانَ صِفَةً للأوَّلِ، وأردْتَ بإسقاطِ التَّنوينِ التنوينَ(٣)؛ فهوَ يَسْتَدِلُّ بإجماعِ النَّحاةِ والعربِ علَى أنَّهُ لا فرقَ بينَ قولِكَ: "هذا ضاربٌ زيدًا " و "هذا ضاربُ زيدٍ"، فالإضافةُ علَى نِيَّةِ التَّنوينِ، وهُوَ يَرُدُّ علَى عيسَى بن عُمَر ويونُسَ بنِ حبيبٍ فِي وجُوبِ القطعِ، إذ أوجبَ عيسى بن عُمَرَ الرّفعَ لِلذي كانَ علاجًا كالضربِ ونحوِهِ على كلِّ حالٍ، وأمَّا اللازمُ فيجعلُهُ نصبًا في الحالِ، وتابعًا للأوَّلِ فيما يُستقبَلُ .لكنَّ يونُسَ يوجِبُ النَّصبَ في الحالِ إنْ علاجًا وإنْ لازمًا، والرفعَ فيهمَا إنْ كانَا مُستقبَلا ؛ فالعملُ العلاجُ هوَ العملُ الثابِتُ الذي يُرَى؛ كالضربِ، والكسرِ، وما أشبهَهُ، وأمَّا اللازمُ فهوَ الذي لا يُرَى كالملازمِ، والظّنّ، والمخالطِ، وما أشبهَهُ، فعيسَى لا يَقولُ إلاَّ "مررتُ برجلٍ ضاربُهُ زيدٌ " فِي الحاضرِ أو فِي المُستقبَلِ، ويقولُ: "مررتُ برجلٍ ملازمَهُ داءٌ" فِي الحالِ؛ فينصبُهُ علَى الحالِ، و "مررتُ برجُلٍ ملازمِهِ داءٌ" في المُستقبلِ، وأمَّا يونُسُ فلا يقولُ إلاَّ: "مررْتُ برجلٍ ضاربَهُ عمرٌو"، و" مررتُ برجلٍ مخالطَهُ داءٌ" في الحالِ، ولا يقولُ فِي المُستقبَلِ إلا: "مررتُ برجلٍ ضاربُهُ عمرٌو"، و" مررتُ برجلٍ ملازمُهُ داءٌ". وسيبويهِ فِي تدليلِهِ بإجماعِ العربِ يُشِيرُ إلَى أنَّ القطعَ إلَى الرَّفعِ علَى الابتداءِ، والنَّصبَ علَى الحاليَّةِ جائِزانِ، وليسَا بواجِبَيْنِ.

---

(١) ينظر : **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه،** ٤٤١

(٢) ينظر : سيبويه ، **الكتاب** ، ١/ ٦٠ ، ٢٤٥ ، ٣٣٤ ، ٣٥١ ، ٣٦١ ، ٣٧٧ ، ٤٢٣ ، ٤٣٥ ، ٤٤١ ، ٢/ ١٩ ، ٢١ ، ١٥٠ ، ٥١ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٩٩ ، ١٥٤ ، ١٧٨ ، ٢٠٣ ، ٣٠٨ ، ٣٧٦ ، ٣٩٠ ، ٣٩٩، ٤٠٠ ، ٤١٠، ٣/٥ ، ١١ ، ٢١ ، ٥٩ ، ٨٣ ، ١٢٧ ، ١٢٨

(٣) ينظر : **الكتاب** ، ٢/٢١

ومنْ تدليلِهِ علَى الإجماعِ " وإنَّما يجوز هذا على قول شاعر قاله مرَّةً في شعر ثم لم يُسمَعْ بَعْدُ(١):

أَتَوْا ناري فقلتُ منونَ أنْتم فقالوا الجِنّ قلتُ عِمُوا ظَلامًا (الوافر)

وزعم يونسُ أنَّه سمع أعرابيًا يقول: "ضرَبَ مَنٌ مَنًا"؟ وهذا بعيد لا تكلَّم به العربُ، ولا يَستعمله منهم ناسٌ كثير. وكان يونس إذا ذكرها يقول: "لا يقبل هذا كلُّ أحد"(٢)؛ فعبارتَا "لا تكلَّمُ بهِ العربُ"، و"لا يقبلُ هذا كلُّ أحدٍ" دلَّ علَى أنَّ العربَ مُجمِعُونَ على عَدَمِ قوْلِهِ، والبيتُ الشّعريُّ علَى هذهِ اللّغةِ؛ فهوَ قطعَ المبتدأ عَنْ أصلِهِ علَى الحِكايَةِ. ومنْهُ قوْلُهُ " لأنَّ تبًّا إذا نصبتَها فهي مستَغنيةٌ عن" لك"، فإنَّما قطعتَها من أوّلِ الكلام؛ كأنك قلتَ: "وتبًّا لك"، فأجريتَها على ما أجرتْها العربُ" (٣)؛ فهُنَا يُدَلِّلُ علَى أنَّ العربَ مُجْمِعُونَ علَى القوْلِ بالأصلِ فِي "ويحٍ وتبٍّ"؛ إذ إنَّ النَّحاةَ خرجُوا عمَّا قالتْهُ العربُ فِي "ويحٍ وتبٍ"، إذ قالُو: "ويحٌ لهُ وتبٌّ"، "وتبًّا لكَ وويحًا"؛ والأصلُ فِي "ويحٍ" أنْ تُرفعَ ولا تستغنِي عَنْ "لكَ"، وأمَّا "تبًّا" فالأصلُ فيهَا النَّصبُ، وقدْ تستغنِي عَنْ "لكَ"، فإذا قطعتَ "تبًا عَنْ ويحٍ" فِي قولِكَ: "ويحٌ لهُ وتبٌّ" رجعْتَ إلَى ما قالتهُ العربُ. فدلَّ علَى أنَّ العربَ مُجمِعُونَ علَى هذا الأصلِ.

---

(١) لسمير بن الحارث ، السيرافي ، **شرح أبيات سيبويه** ،٢/ ١٣٢ ، ولشمر بن حارث الضبي ، أو تأبّط شرًّا ،الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، ٤٨٢/٢. وفي **الخزانة** للبغدادي نقلا عن أبي زيد لشُمير بن حارث الضبيّ ، برواية منونَ قالُوا ، ١٧٠/٦

(٢) سيبويه ،**الكتاب** ، ٤١٠/٢، ٤١١

(٣) سيبويهِ، **الكتاب**، ٣٣٤/١

رابعًا: استصحابُ الحالِ:

الاستصحابُ فِي اللغةِ هوَ الملازمَةُ(١)، وأمَّا فِي الاصطلاحِ فقدْ عرّفهُ ابنُ الأنباري بقولِهِ " هو إبقاء حال اللفظ على ما يستَحِقه في الأصل عند عَدَمِ دليلِ النقلِ عن الأصل ؛كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنيًّا ؛لأن الأصل في الأفعال البناءُ ،وإن ما يُعرَب منها لشبه الاسم ولا دليل يدل على وجود الشبه، فكان باقيًا على الأصل في البناء "(٢)؛ لأنَّ الأصلَ في الأفعالِ البناءُ ،كما أنَّ الأصلَ في الأسماءِ الإعرابُ، وإنَّمَا بُنِيَ الاسمُ لعلّةِ شبههِ بالحرفِ أو معنَى الحرفِ، وأعْربَ الفعلُ لعلّةِ شبههِ بالأسماءِ، وما دامَ أنَّهُ لمْ توجَدْ عِلةٌ لذلكَ استقرّ الشيءُ علَى أصلِهِ، وهذا حالُ فعل الأمرِ، إذ إنَّهُ لمْ توجَدْ علّةٌ لإعرابِهِ، فلهذا ظلَّ على أصلِهِ. فهُوَ يُعَدُّ أصلاً مِنْ أُصُولِ النَّحْوِ، لا غنَى عَنْهُ عندَ عَدَمِ وجُودِ النَّقلِ. وهوَ مِنَ الأدلّةِ المُعتبَرَةِ عندَ ابن الأنباري؛ لأنَّ مَنْ عدَلَ عَن الأصلِ افتقرَ إلَى إقامَةِ الدّليلِ (٣)، فهُوَ يعتبرُهُ مِنْ حُجَجِ إقامَةِ الدَّليلِ، ولو استغنينَا عنهُ لافتقرْنَا إلَى إقامَةِ الدَّليلِ، هذا إذا فُقِدَ دَلِيلُ النَّقلِ؛ ذكرَ هذا في معرضِ حديثهِ عنْ أصلِ "كمْ" عندَ البصريّينَ والكوفيّينَ؛ فالأوّلونَ يَرَوْنَ أنَّهَا مُفردَةٌ؛ لأنَّ الأصلَ الإفرادُ وعَدَمُ التّركيبِ، وأمَّا الآخرُونَ فإنَّهُمْ يروْنَهَا مُركّبةً اعتمادًا على أنَّ أصلَهَا "ما" زيدَتْ عليهَا الكافُ، ومِنْ ثَمَّ حُذِفَتْ الألفُ وسُكِّنَتِ الميمُ، لكِنْ قدْ يُستغنَى عنهُ إذا وُجِدَ الدَّلِيلُ؛ فمثلاً إذا وُجِدَ دلِيلُ البناءِ فِي الأسماءِ كشبهِ الحرفِ فِي المعنَى زالَ هذا الأصلُ. ومعَ أنَّ ابنَ الأنباري يعتبرُهُ مِنَ الأدلّةِ المُعتبرَةِ إلاَّ أنَّهُ يَعُدُّهُ مِنْ أضعفِ الأدلّةِ ما دامَ أنَّهُ وُجِدَ دَلِيلٌ علَى خلافِهِ؛ يقول: " استصحابُ الحالِ من أضعف الأدلة؛ ولِهذا لا يَجوزُ التمثيلُ به ما وُجِدَ دليلٌ، ألا

---

(١) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، مادَّة (صحب)

(٢) ابن الأنباري ، **الإغراب في جدل الإعراب**، ٤٦

(٣) ينظر: **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ٢٥٧، ٢٥٨، مسألة ٤٢، والسيوطي، **الاقتراح**، ٣٧٥

ترى أنه لا يَجوزُ التمسكُ به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شَبهِ الحرفِ، أو تضمين معناه، وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب مع مضارعته للاسم " (١).

فهُوَ يَرَى أنَّهُ إذا وُجِدَ دلِيلٌ آخرُ غيرَ الاستصحابِ؛ كالسّماع والنَّقلِ فلا بُدَّ مِنَ التَّخلِّي عَنْ هذا الدَّليل. وأمَّا سيبويهِ فقدْ اعتمَدَ عليهِ بشكلٍ كبيرٍ فِي كتابِهِ، وإنْ لَمْ يُصَرِّحْ بهِ، فهُوَ يَعُدُّهُ مِنَ الأدِلَّةِ المُعتبَرَةِ، ولمْ يتخلَّ عنْهُ حتَّى إذا وُجِدَ دليلٌ آخَرُ. وقدْ كانَ لهذا الدَّلِيلِ دوْرٌ كبيرٌ فِي تأصِيلِ قواعِدِ القطعِ؛ فمِنْ ذلكَ قولُهُ فِي الحملِ على الموضِعِ: " وقد بلغنا أنَّ بعض القُرَّاء قرأ :﴿**مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فلاَ هادِيَ لَهُ ويَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ** ﴾ (٢)؛ وذلك لأنَّه حمَلَ الفعلَ على موضع الكلام؛ لأنَّ هذا الكلام في موضع يكونُ جوابًا؛ لأنّ أصل الجزاء الفعلُ، وفيه تَعمل حروفُ الجزاء؛ ولكنَّهم قد يَضعون في موضع الجزاء غيرَه. ومثل هذا الجزم هاهنا النصب في قوله(٣):

فلسنا بالجبالِ ولا الحديدَا (الوافر)

حَمَلَ الآخِرَ على موضع الكلام وموضعُه موضعُ نصبٍ، كما كان موضعُ ذاك موضعَ جزمٍ"(٤). فهُنَا وُجِدَ دليلٌ سمعِيّ، إلاَّ أنَّهُ أتَى بدليلِ الاستصحابِ؛ إذ دلَّ على أنَّ الأصلَ فِي الجزاءِ هوَ الفعلُ؛ "إنْ تضربْ زيدًا يضربْكَ"، فلمَّا كانَ هذا هوَ الأصلَ دلَّ على أنَّ موضِعَ "فلا هادِيَ لهُ" هوَ الفعلُ المَجْزُومُ، فحملَ على الموضِعِ. ومِنْ استدلالِهِ على استصحابِ الحالِ: "فإذا أخْبَرَ أنَّ الفعل قد وقع

---

(١) **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة** ١٤٢ ، وينظر : السيوطي ،**الاقتراح** ، ٣٧٧

(٢) الأعراف ١٨٦، قرأ نافع وابن عامر وابن كثير (ونذرُهم) بالنون والرّفع على الاستئناف، وقرأ أبو عمرو وعاصم (ويذرهم) بالياء والرّفع على الاستئناف، وقرأ حمزة والكسائي (ويذرْهُم) بالجزم حملا على موضع الفاءِ ، ابن زرعة، **حجّة القراءات**، ٣٠٣، ٣٠٤

(٣) قولُ عُقَيْبَةَ الأسدي :

مُعاويَ إنّما بَشَرٌ فأسْجِحْ فلسنا بالجبال ولا الحديدَا

سيبويه، **الكتاب** ، ٦٧/١ و البغدادي ،عبد القادر ، **الخزانة** ،٢٦٠/٢

(٤) سيبويهِ، **الكتاب**،٩١/٣. فالجزمُ الأصل: "فلا يهدِهِ ويذرْهُمْ"

وانقطع فهو بغير تنوين البَتَّةَ، لأنَّه إنما أُجْرِيَ مُجرى الفِعل المضارع له، كما أشبَهه الفعلُ المضارعُ في الإعراب، فكلٌّ واحد منهما داخل على صاحبه، فلما أراد سِوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل، لأنَّه إنما شُبِّهَ بما ضارَعَهُ من الفعل كما شُبِّهَ به في الإعراب. وذلك قولك: "هذا ضاربُ عبدِ الله وأخيه". وجهُ الكلام وحدُّه الجرُّ، لأنَّه ليس موضعًا للتنوين"(١)؛ فهُوَ فِي هذا يرَى أنَّ وجهَ الكلامِ الإشراكُ؛ وهوَ أصلٌ؛ لأنَّ الأصلَ أنَّ اسمَ الفاعلِ إذا كانَ بمعنى الماضِي فإنَّ إضافتَهُ إلى الأسماءِ مَحْضَةٌ، إذ ليسَ للتَّنوينِ موضعٌ ههُنَا، فلا حملَ علَى الموضِعِ إذا قطعْتَ، لكِنْ إنْ شِئتَ حمَلْتَ علَى المعنَى؛ قالَ سيبويهِ:" ولو قلت: "هذا ضاربُ عبدِ الله وزيدًا"، جاز على إضمار فِعل، أي: "وضَرَبَ زيدًا" "(٢).

وقدْ ردَّ علَى يونُسَ بدليلِ استصحابِ الحالِ؛ إذ إنَّ يونُسَ رأى أنَّ قولَكَ "مرَرْتُ بهِ المِسكينَ"، علَى الحالِ؛ كأنَّكَ "قُلتَ: "مِسْكِينًا"، قالَ لهُ: كيفَ تجعلُ هذا حالاً؟، والأصلُ ألاَّ تُدخِلَ علَى الحالِ الألفَ واللامَ(٣)؛ فيرَى سيبويهِ أنَّكَ عندَمَا قطعْتَ عَنِ البدَلِ، ولمْ تُشركْ علَى الإتباعِ فتَقُلْ: "مررْتُ بهِ المسكينِ"، هوَ علَى المَفعوليَّةِ؛ كأنَّكَ قُلتَ: "لَقِيتُ المِسْكِينَ"، وهذا عندَهُ أحسَنُ مِنْ رأيِ يونُسَ الذي شدَّ عَنِ الأصلِ بذكْرِهِ هذا علَى الحالِ؛ لأنَّ الأصلَ فِيهِ ألاَّ تدخلَهُ الألفُ والَّلامُ.

ومِنَ استصحابِ الحالِ قولُ سيبويهِ" وزعم يونس أنّهم يقولون: عائذٌ بالله. فإن أظهر هذا المضمرَ لم يكن إلاّ الرفعُ، إذ جاز الرفعُ وأنت تُضْمِرُ"(٤)؛ فالأصلُ: عائذا باللهِ، ويجوزُ قطعُ الحالِ هنا إلى

---

(١) **الكتاب**، ١٧١/١

(٢) نفسه، ١٧٢/١

(٣) ينظر: **الكتاب**، ٧٦/٢

(٤) **الكتاب**، ٣٤٧/١، ومثلُ هذا الدّليل في الكتاب: ٦١/١، ٣٢٨،١٧٠، ٢٥/٢، ٥٨، ٥٩، ٤٠٧، ٤١٤، ٣١/٣، ٩١

الرَّفعِ، فيصيرُ الاسمُ المرفوعُ مبنيًّا على ما لو ظهرَ لما كانَ ما بعدَهُ إلاَّ الرَّفعَ، ولو أظهرْتَهُ لأصبحَ وجهُ الكلامِ وحدُّهُ الرَّفعَ، وأصبحَ الأصلَ؛ إذ لا يجوزُ النَّصبُ بعدَهُ إذا لم يَكُنْ مَصدَرًا.

ومنهُ كذلكَ قولُ سيبويهِ:" وإن شئت قلت: له صَوْتٌ صوتُ حِمارٍ، وله صوتٌ خُوارُ ثَوْرٍ، وذلك إذا جعلته صفةً للصوت ولم ترد فعلاً ولا إضمارَه. وإن كان معرفةً لم يجز أن يكون صفة لنكرة كما لا يكون حالا."(١)؛ فهوَ يرَى أنَّكَ إذا قطعْتَ المصدرَ الذي بهِ التَّشبيهُ إلى الرَّفعِ وكانَ نَكِرَةً جازَ أنْ يَكُونَ صِفَةً لِمَا قبلَهُ إنْ كانَ نَكِرَةً؛ كقولِكَ: " لهُ صوتٌ صوتُ حمارٍ"، أمَّا إنْ كانَ المصدَرُ المشبَّهُ بهِ معرفةً، فلا يجُوزُ أنْ يكُونَ صِفَةً لِما قبلَهُ إنْ كانَ ما قبلَهُ نَكِرَةً، إذِ الأصلُ ألاَّ توصَفَ النَّكِرَةُ بالمعرفَةِ، كما لا يجوزُ أنْ يكُونَ حالاً؛ إذ لا يجوزُ في الحالِ أنْ تكُونَ معرفَةً.

---

(١) **الكتاب**، ٣٦١/١

الخاتمة

وهذهِ أبرَزُ النتائجِ والتّوصياتِ التي توصّلْتُ إليهَا بعدَ إنجازِ البحثِ :

- إنَّ قواعدَ القطعِ لا يُستهَانُ بهَا في النّحْوِ العربيّ، ولا غنَى للباحثِ عنهَا، إذ إنَّ ثمَّةَ مواضِعَ توجِبُ القطْعَ في الكلامِ .

- تناولَ سيبويهِ مواضيعَ القطعِ بأسلوبٍ راقٍ اعتمدَ فِي تأصيلِ قواعدِهِ على السَّماعِ مِنْ كلامِ العربِ منظومِهِ ومنثورِهِ والقرآنِ الكريمِ، والقياس، وإجماعِ العلماءِ والعربِ، واستصحابِ الحالِ، وكانَ تركيزُهُ الشّديدُ على الأوّلِ والثانِي بشكلٍ كبير .

- شكّلَ القطعُ في بابِ التّوابعِ النّسبَةَ الكُبْرَى في البحثِ، ولعلَّ هذا يعودُ لارتباطِ الصّلةِ بينَ التّابعِ والمتبوعِ في الإعرابِ .

- يُعَدُّ القطعُ مِنَ العِلَلِ التي يُتوَسَّعُ بِهَا في الكلامِ، فقدْ يُقطعُ الكلامُ لعلّةٍ بلاغيّةٍ، أو لعلّةٍ إيضاحيّةٍ ، أو لعلّةٍ صوتيّةٍ ... وبشكلٍ عامّ يُعدُّ القطعُ مِنْ بابِ الخروجِ عَنِ المألوف مِنَ القواعِدِ.

- القطعُ لا يتمَثّلُ فقطْ في القطعِ اللّفظِيّ؛ بل ثَمَّ قطعٌ لفظِيٌّ ومعنَوِيّ.

- ليسَ كلُّ قواعدِ القطعِ في الكلامِ ممَّا يجوزُ القياسُ عليهَا، فثمَّ مواضعُ أجازَ سيبويهِ القياسَ عليهَا ، كمَا أنَّ هناكَ مواضِعَ منعَ القياسَ عليْهَا .

- نظريّةُ العاملِ لهَا دورٌ عظيمُ الشّأنِ في كلِّ قواعِدِ القطعِ، ولا غنَى عنْهَا بتاتًا، وأستطيعُ أنْ

أقولَ: إنَّهُ مِنَ المُحالِ الاستغناءُ عنهَا في كلِّ أبوابِ النَّحْوِ العربيِّ. ولا بُدَّ للعلماءِ المُحدَثِينَ مِنْ أنْ يُسلِّطُوا الضّوْءَ عليْهَا لأهميَّتِهَا في تعلّمِ الفُصحَى. وأمَّا الدّعواتُ التي تُنادِي بتَرْكِهَا فهي مُذْ بدايَتِهَا تفتقِدُ لِمَا يُسَوِّغُهَا، ويكمُنُ وراءَهَا نوايَا مُبيَّتةٌ لِهَدْمِ العربيّةِ مِنْ جُذُورِهَا.

- يُعَدُّ التَّوَسُّعُ بالقطْعِ وسِيلَةً لإثراءِ اللّغةِ وبَثِّ الحَيَوِيّةِ فيهَا خلالَ تَعَدُّدِ الوجُوهِ اللّغويَّةِ، إذ يخرُجُ الفصيحُ عَنْ قواعدِ اللّغةِ المِعياريَّةِ دونَ الإخلالِ بالقواعدِ الأساسِيَّةِ والمعنَى.

- التَّوسُّعُ بالقطعِ لا يكونُ إلاَّ إلَى وَجْهَيْنِ مِنَ الإعرابِ؛ الرَّفعُ والنَّصْبُ، سِوَى ما جاءَ فِي بابِ الحِكَايَةِ، ولعلَّ هذا يعودُ إلَى اعتمادِهِم إلَى نَظَرِيَّةِ العامِلِ.

- التَّوسُّعُ فِي بابِ القطْعِ يفتحُ أبوابًا جدِيدَةً للغويّينَ المُحدَثِينَ؛ لكي يتَفَسَّحُوا فِي اللّغةِ لِتُنافِسَ اللّغاتِ الأخرَى فِي ثرائِهَا ونُمُوِّهَا، بشَرْطِ أنْ لا تُمَسَّ الأركانُ الأساسيَّةُ للغةِ.

- التّوسُّعُ بالقطعِ هو خرُوجٌ عَنْ أصلِ الكلامِ، وقدْ يُتوسَّعُ بالقطعِ إلَى توسُّعٍ آخرَ؛ كالإيجازِ بالحذفِ، والإطنابِ، والانتقالِ من أسلُوبٍ إلَى آخرَ فِي الكلامِ.

- التّوسّعُ كثيرٌ فِي كلامِ العربِ؛ حيثُ يَصِحُّ أنْ أقولَ: إنَّ التّوسَّعَ بالحذفِ والزّيادةِ علَى اللّفظِ، والتّقديمِ والتّأخيرِ يَصلُحُ لتشكيلِ رسائلَ كاملةٍ، تُغنِي اللّغةَ الفصِيحَةَ، وتُظهرُ نُمُوَّ اللّغةِ العربيّةِ وحيَوِيَّتَهَا.

- التّوسّعُ بالقطعِ لهُ أهميَّةٌ فِي تشويقِ ذهنِ المتلقّي، وأنْ يظلَّ مُندَمِجًا فِي قواعدِ الفُصحَى دونَ أيِّ مَلَلٍ؛ نظرًا لتعدّدِ الوجوهِ اللّغويَّةِ، وللمعنَى الذي تحملُهُ.

فهرسُ الآياتِ القرآنيّةِ:

الآية	الصفحة
- ﴿وما كانَ لِبَشَرٍ أنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إلاَّ وحْيًا أو مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أو يُرْسِلُ رَسُولاً ﴾الشورى ٥١	١٠٣
- ﴿ أليسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وهَذهِ الأنْهارُ تَجْرِى مِنْ تَحْتِى أفلا تُبْصِرُونَ أمْأنا خيرٌ مِنْ هذا الذي هُوَ مَهينٌ ﴾ الزخرف٥٢	٩٥
- ﴿ أم حَسِبَ الّذين اجترحُوا السّيئاتِ أن نجعلَهُم كالّذينَ آمنُوا وعَمِلُوا الصّالِحَاتِ سواءً مَحياهُمْ ومَمَاتُهُم﴾ الجاثية ٢١	١٠٥
- ﴿ إنَّ اللهَ هوَ الرّزّاقُ ذو القوّةِ المتينِ ﴾ الذاريات ٥٨ في قراءة يحيى بن وثاب والأعمش	٦٣
- ﴿إنَّا كُلَّ شَيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ القمر ٤٩	١٠١
- ﴿يطوفُ عليهم ولدانٌ مخلّدونَ﴾ الواقعة ١٧	٧٧
- ﴿ أولئك المقربون﴾ ، ﴿في جنات النعيم﴾ الواقعة ١١، ١٢	٧٨
- ﴿ولحمِ طيْرٍ ممّا يشتهونَ وحورٌ عِينٌ﴾ الواقعة ،٢١، ٢٢	٧٧
- ﴿ستُدْعَوْنَ إلى قوْمٍ أولِي بأسٍ شديدٍ تُقاتِلُونَهُمْ أو يُسلِمُون﴾ الفتح ١٦	١٠٢
- ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ﴾ المسد ٤	٨
	١٠٢

فهرسُ الأبيات الشّعريّة:

المصادِرُ والمَرَاجع:

- **القرآن الكريم**

- **الأستراباذي**، رضي الدّين(ت٦٨٦ه)، شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق يحيى بشير مصري، الإدارة العامّة للثقافة والنّشر لجامعة الإمام محمّد بن سعود، ط١، ١٩٩٦م

- الأخطل،غيّاث بن غوث(ت٩٢ه)، **الدّيوان**، تحقيق مهدي محمد ناصر الدّين ، دار الكتب العلميّة، ط٢، بيروت، ١٩٩٤

- الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، **الديوان** ، تحقيق محمّد حسين، دون دار النّشر، د.ط، د.ت.

- الأعلم، يوسف بن سُليمان بن عيسى (٤١٠- ٤٧٩ﻫ)، **النُّكَت في تفسير كتاب سيبويهِ**، تحقيق رشيد بلحبيب، د.ط،١٩٩٩م

- امرؤ القيس،حُندج بن حجر، **الدّيوان**، ضبط مصطفى عبد الشّافي، دار الكتب العلميّة، ط٥،لبنان، ٢٠٠٤م

- ابن الأنباري، كمال الدّين عبد الرّحمن بن محمّد(ت٥٧٧ﻫ):

- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق إبراهيم السّامرائي، مكتبة المنار، ط٣، الأردن، ١٩٨٥م

- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين**، تحقيق ودراسة جودة مبروك والدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ،ط١،القاهرة، ٢٠٠٢م

- **الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلّة في أصول النّحو**، تحقيق سعيد الأفغانيّ، مطبعة الجامعة السّوريّة، د.ط، سوريا ، ١٩٥٧ م

- الأنصاري الأحوص، **شعر الأحوص الأنصاريّ**، تحقيق عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، ط٢،القاهرة، ١٩٩٠م

- الأنصاريّ، حسّان بن ثابت، **ديوان حسّان**، تحقيق عَبدَا مَهنا، دار الكتب العلميّة، ط٢،لبنان ١٩٩٤م

- الأنصاري، عبد الله جمال الدّين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام (ت٧٦١هـ):

- **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ومعه كتاب عدّة السّالك إلى تحقيق أوضح المسالك** تأليف محمّد محيي الدّين، المكتبة العصريّة ، بيروت، د.ط، د.ت

- **شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر النّدى لمحمد محيي الدّين**، المكتبة العصريّة، ط١، بيروت، ١٩٩٤م

- الباهلي، عمرو بن أحمر، **الدّيوان**، تحقيق حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة، دمشق، د.ط، د.ت

- بثينة، جميل، **الديوان**، تحقيق بطرس البستانِيّ، دار بيروت،د.ط،١٩٨٢م

- بديع، إميل، وعاصي ميشال، **المعجم المفصّل في اللّغة والأدب**، دار العلم للملايين، ط١، بيروت، ١٩٨٧م

- البغداديّ، عبد القادر بن عمر(ت١٠٩٣هـ):

- **خزانة الأدب ولب لُباب لسان العرب**، تحقيق عبد السّلام محمّد هارُون، مكتبة الخانجي، ط٣، القاهرة، ١٩٩٧ م

- **شرح أبيات مغني اللّبيب**، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف، دار المأمون، ط١،دمشق ١٩٨٠م

- بنت بدر، الخرنق، **الدّيوان**، تحقيق يُسرى عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلميّة، ط١، بيروت، ١٩٩٠م

- الجمحي، محمّد بن سلام(ت٢١٣هـ)، **طبقات الشّعراء**، دار الكتب العلميّة، د.ط ،بيروت ٢٠٠١ م

- جمعة، خالد عبد الكريم، **شواهد الشّعر في كتاب سيبويهِ**، الدّار الشّرقيّة، ط٢ ،مصر، ١٩٨٩م

- ابن جنّيّ، عثمان:

- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح**، تحقيق علي النّجدي ناصيف، وعبد الحليم النّجار، وعبد الفتّاح شلبي، القاهرة، د.ط، ١٩٩٤م

- **الخصائص**، تحقيق، محمّد علي النّجار، دار الكتب المصريّة، د.ط، د.ت.

- الجوهريّ، إسماعيل بن حمّاد(ت٣٩٣ه)، **الصّحاح (تاج اللّغة وصحّاح العربيّة)**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، ط٤، بيروت، ١٩٩٠م

- الحاوي، إيليا، **شَرْح ديوان الفرزدق**، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة ، ط١ ،لبنان، ١٩٨٣م

- ابن الحجاج، مسلم (٢٠٦- ٢٦١ هـ)، **صحيح مسلم**، مكتبة الإيمان، المنصورة، د.ط، ود.ت

- الحديثي، خديجة، **الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه**، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، د.ط، ١٩٧٤م

- حسن، عبّاس، النّحو الوافي، دار المعارف،ط٣، مصر، د.ت

- الحطيئة، جرول(ت٦٠ه)، **الدّيوان**، حمدو طمّاس، دار المعرفة، ط٢ ،بيروت، ٢٠٠٥م

- الحموي، ياقوت، **معجم الأدباء**، مراجعة وزارة المعارف العموميّة، دار المأمون، الطبعة الأخيرة، دمشق، د.ت

- ابن خالويهِ، الحسين بن أحمد بن حمدان، **مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع**، مكتبة المتنبي، د.ط، القاهرة ، د.ت

-الخطفيّ،جرير بن عطيّة(ت١٤١ه)، **الديوان**، تحقيق كرم البستاني، دار بيروت للطباعة والنّشر،د.ط ، بيروت، ١٩٨٦م

- ابن خلدون، ولي الدّين عبد الرحمن بن محمد(ت ٨٠٨هـ)، **المقدّمة**، تحقيق عبد الله محمد الدّرويش، دار البلخي، ط١، دمشق، ٢٠٠٤م

- الخنساء، تماضر بنت عمرو، **الدّيوان**، تحقيق حمدُو طمّاس، دار المعرفة، ط٢، بيروت، ٢٠٠٤م

- الذّبياني، النّابغة، **الدّيوان**، تحقيق عبّاس عبد السّاتر، دار الكتب العلميّة، ط٣، بيروت، ١٩٩٦م

- ابن رؤبة، العجّاج، **الدّيوان**، تحقيق عبد الحفيظ ، مكتبة أطلس، د.ط، دمشق، ١٩٦٩م

- ربابعة، موسى، **الأسلوبيّة مفاهيمها وتجلياتُها**، دار الكندي، ط١،الأردن، ٢٠٠٣م

- ابن أبي ربيعة، عمر(ت٩٣ه)، **الدّيوان**، تحقيق فايز محمّد، دار الكتاب العربي، ط٢، بيروت، ١٩٩٦م

- ابن أبي ربيعة، مهلهل، **الدّيوان**، شرح وتقديم طلال حرب، الدّار العالميّة، د.ط ، د.ت

- الرّمّاني، علي بن عيسى(ت ٣٨٤هـ):

- **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق ودراسة محمّد إبراهيم يوسف شيبة، ١٤١٥ه

- **الحدود في النّحو**، تحقيق بتول قاسم، جامعة بغداد، د.ط ، د.ت

- ذو الرّمّة،غيلان بن عقبة(ت١١٧ه)، **الدّيوان**، تحقيق أحمد حسن، دار الكتب العلميّة، ط١، لبنان، ١٩٩٥م

- الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر (ت٨٠٢هـ)، **ائتلاف النّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، تحقيق طارق الجنابي، عالم الكتب، ط١،بيروت، ١٩١٧م

- الزبيدي، عمرو بن مَعدي كَربَ، **شعرُهُ**، تحقيق مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة، ط٢، دمشق، ١٩٨٥م

- الزبيدي، محمّد بن الحسن(ت٣٧٩)، **طبقات النّحويّين واللّغويّين**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢، مصر، د.ت

الزّجاج، إبراهيم بن السّري(ت ٣١١هـ)، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق عبد الجليل عبدُه شلبي، عالم الكتب، ط١،بيروت، ١٩٨٨م

- أبو زرعة، عبد الرّحمن بن محمّد، **حجّة القراءات**، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرّسالة، ط٥،بيروت، ١٩٩٠ م

- ابن زكريًا، أحمد بن فارس (٣٩٥هـ):

- **الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسُنَن العرب في كلامها**، تحقيق أحمد حسن، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٧م

- **مقاييس اللّغة**، تحقيق عبد السّلام هارون، دار الفكر، د.ط ، د.ت

- ابن زهير، كعب، **الدّيوان**، شرح ودراسة مفيد قميحة، دار الشّواف للطباعة والنّشر، ط١، ١٩٨٩م

- الزوزني، الحسين بن أحمد بن الحسين، **شرح المعلقات العشر**، منشورات دار مكتبة الحياة، د.ط، بيروت، ١٩٨٣ م

- ابن السّرّاج، محمّد بن سَهل بن السّرّاج(ت٣١٦هـ) **الأصول في النّحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة، ط٣بيروت، ١٩٩٦م

- ابن سفيَان النّحوي، عبد الله بن محمّد ت(٣٢٥هـ) **التّفسّح في اللّغة**، تحقيق عادل هادي العبيدي، دار دجلة، ط١،الأردن،٢٠١١م

- السلسيلي، محمّد بن عيسى ت(٧٧٠هـ)،**شفاء العليل**، دراسة وتحقيق الشّريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، الفيصليّة، ط١، مكّة المكرّمة، ١٩٨٦م

- ابن أبي سلمى، زهير، **الدّيوان**، شرح علي حسن فاعور، دار الكتب العلميّة، ط١،بيروت، ١٩٨٨م

- سيبويه، عمرو بن عثمان(ت١٨٠ه)، **الكتاب**، تحقيق عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٤، القاهرة، ٢٠٠٤م

- السّيرافي، الحسن بن عبد الله(ت٣٦٨هـ):

أخبار النّحويّين البصريّين، تحقيق طه محمّد الزيتي ومحمّد عبد المنعم خفاجى ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي، ط١، مصر، ١٩٩٥م

- **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلميّة، ط١، لبنان، ٢٠٠٨م

- السّيرافي، يوسف بن المرزبان، (ت٣٨٥هـ)،**شرح أبيات سيبويه**، تحقيق محمّد الرَّيح هاشم، دار الجيل، ط١، بيروت، ١٩٩٦م

- السّيوطي، جلال الدّين(ت ٩١١هـ):

- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرّسالة، دون الطّبعة، بيروت،١٩٩٢م

- **الاقتراح في علم أصول النّحو**، تحقيق محمود سليمان ياقوت، دائرة المعرفة، د.ط، مصر، ٢٠٠٦م

- الشنقيطي، أحمد بن الأمين(ت ١٣٣١هـ)، **الدرر اللّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، تحقيق محمّد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلميّة، ط١، بيروت، ١٩٩٩م

- الشّنّي، الأعور، بشر بن منقذ، **الدّيوان**، تحقيق ضياء الدّين الحيدري، مواهب للطّباعة والنّشر، ط١، ١٩٩٩م

- الصّبّان، محمّد بن علي، **حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني**، تحقيق طه عبد الرّؤوف سعد، المكتبة التوفيقيّة، د.ط، د.ت.

- ضيف، شوقي، **المدارس النّحويّة**، دار المعارف، ط٣، مصر، ١٩٧٦م

- العامري، لبيد، **الدّيوان**، دار صادر، د.ط، بيروت، د.ت.

- عبد بني الحسحاس،سحيم، **الديوان**، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصريّة،د.ط، ١٩٥٠م

- العبيدي، عادل هادي حمّادي، **التّوسّع في كتاب سيبويه**، مكتبة الثقافة الدّينيّة، د.ط ، القاهرة، ٢٠٠٤م

- ابن العجّاج، رؤبة، **مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجّاج**، تحقيق وليم بن الورد البروسيّ، دار ابن قتيبة، د.ط، الكويت، د.ت

- عزّة، كثير، **الدّيوان**، تحقيق إحسان عبّاس، دار الثقافة، دون طبعة، بيروت ، ١٩٧١م

- ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ)، **المقرب**، تحقيق أحمد عبد السّتّار الجبوري، دون دار النّشر، ط١، ١٩٧٢م

- ابن عقيل، بهاء الدّين:

- **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق محمّد كامل بَركات، دار الفكر، ط١،دمشق، ١٩٨٢م

- **شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محيي الدّين**، دار الطلائع، ط٢، ٢٠٠٤م

- عمايرة، خليل أحمد، **في التّحليل اللّغويّ**، مكتبة المنار، ط١،الأردن، ١٩٨٧م

- الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار(ت ٣٧٧هـ)، **التّعليقة على كتاب سيبويهِ**، تحقيق عوض بن حمد، دون دار النّشر، ط١، ١٩٩١م

- الفراهيدي، الخليل بن أحمد(ت١٧٥ه)، **كتاب الجمل في النّحو**، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرّسالة، ط١، بيروت، ١٩٨٥م

- الفرزدق،همام بن غالب (ت٦٥٨) **الدّيوان**، شرح وتقديم علي فاعور، دار الكتب العلميّة، ط١،بيروت، ١٩٨٧م

- القفطي، جمال الدّين أبو الحسن علي بن يوسف(ت٦٢٤ه)، **إنباه الرّواة على أنباه النُّحاة**، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط١، القاهرة، ١٩٨٦م

- القيرواني، الحسن بن رشيق(ت٤٥٦هـ)، **العمدة في محاسن الشّعر**، تحقيق محمّد محيي الدّين، دار الجيل، ط٥،بيروت، ١٩٨١م

- القيسِيّ، مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)، **كتاب الكشف عن وجوه القراءات السّبع**، تحقيق محيي الدّين رمضان، دون دار النّشر، د.ط، ١٩٧٤م

- اللّغوي، أبو الطّيّب، عبد الواحد بن علي، **مراتب النّحويّين**، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، ط١،بيروت، ٢٠٠٢م

- ابن مالك، جمال الدّين محمّد بن عبد الله الطّائي(ت٦٧٢هـ)، **شرح التّسهيل**، تحقيق عبد الرّحمن السَّيد ومحمّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنّشر، ط١، ١٩٩٠م

- ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس، **كتاب السبعة في القراءات**، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، د.ط، مصر، د.ت.

- المخزومي، مهدي، **في النّحو العربيّ نقد وتوجيه**، دار الرّائد العربيّ، ط٢، بيروت، ١٩٨٦م

- ابن مسعدة، سعيد، (ت٢١٥)، **معاني القرآن**، تحقيق هدى قراعة ، مكتبة الخانجي، ط١، القاهرة، ١٩٩٠ م

- ابن ميّادة، رمّاح بن أبرد(ت١٣٩ه)، **شعر ابن ميّادة**، تحقيق حنا جميل حدّاد وقدري الحكيم، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة ، دمشق، ١٩٨٢م

- الميدانيّ، أحمد بن محمّد بن إبراهيم (ت ٥١٨هـ)، **مجمع الأمثال**، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، مكتبة السّنة المحمّديّة، د.ط ، ١٩٥٥م

- ناصيف، علي النّجدي، **سيبويه إمام النّحاة**، عالم الكتب، ط٢، القاهرة ،د.ت.

- النّحاس، أحمد بن محمّد(ت٣٣٨هـ)، **شرح أبيات سيبويهِ**، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٦م

- الهذليّون، **ديوان الهذليّين**، دون تحقيق، د.ط، د.ت

- ويس، أحمد محمّد، **الانزياح من منظور الدّراسات الأسلوبيّة**، المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتّوزيع، ط١، بيروت، ٢٠٠٥م

- ابـن يزيـد، محمّـد(ت ٢٨٥هـ)، **المقتضـب**، تحقيـق محمّـد عبـد الخـالق عضـيمة، ط٣، القاهرة، ١٩٩٤م

- ابن يعيش، يعيش بن علي ،(ت٦٤٣ه)، تحقيق إميل بديع يعقوب، **شرح المفصّل**، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ٢٠٠١م

الدّوريات

- ربّاع، محمّد، **أصول النّحو الكوفيّ في ضَوء معاني القرآن مراجعة توصيفها أو إعادة تأسيسها**، جامعة النجاح الوطنيّة، مج٣١، ع٢، ٢٠٠٤م

This study tackles an aspect of development within classical Arabic; it is based on a belief that grammar is static. An example can be refuted by providing many examples on linguistic expansion. Therefore, this study deals with expansion through separation as presented in the most imprtant book of syntax: Al- Kitab by sibawayh.

In fact, any deviation from grammar, without affecting the basic linguistic issues, affects the existence of different linguistic interpretations . What is in a subjective position can be considered in an object position, what is objective can be subjective, and what is in a prepositional phrase can be used in an objective or subjective position . Such reasons of linguistic expansion might be appreciated by professional linguists.

This study includes an introduction, a foreword, and five other chapters. Chapter one clarifies the concepts of expansion and separation in linguistics . Chapter two tackles separation within the field of noun phrases used in subjects. The third chapter deals with separation within noun phrases used in objective positions as gerunds, adverbs of manner, exception and objects. In fact, all of these can be used as subjects . Chapter four explores separation in different sections of Al-Kitab. Chapter five investigates expansion through separation by considering Aspects through showing its significance in linguistics.